وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

سؤالات الترمذي لأبي زرعة في كتابه "الجامع"

–جمعا ودراسة–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

–تخصص: الحديث وعلومه

الطالب: العيد معوش

المشرف: د.محمد رمضاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أد/يوسف عبد اللاوي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/محمد رمضاني	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د/يوسف تريعة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1442/1443هـ–2021/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أبي الذي جاع لنشبع وتعرى لنكتسي

وخاف لنأمن...

إلى أمي الحبيبة التي هي سر ما توصلت إليه وما

سأتوصل إليه بإذن الواحد الأحد...

إلى زوجتي التي طالما كانت لي الدعم

والمستند...

إلى إخوتي وأصدقائي ومن له حق علي...

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل، وأخص منهم شيخي المشرف الدكتور" محمد رمضاني"، الذي تكرم بقبول الإشراف على مذكرتي، والذي لم يبخل علي بالتوجيه وإسداء النصيحة، حتى يكتمل هذا البناء في أحسن حلة، كما أتقدم بالشكر الجزيل، إلى شيخنا الفاضل الدكتور مصطفى حنانشة، الذي ناقشني في المذكرة، قبل أن يناقشني الأساتذة الفضلاء، وأنار لي الطريق في كثير من المسائل، فله مني خالص الاحترام والتقدير..

وفي الأخير أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات...

الطالب:

العيد معوش

مُقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله على تتابع إنعامه، وكثرة آلائه، وجميل ألطافه، وتوال أفضاله، وأصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين أما بعد:

فإنه لما كان النبي ﷺ هو المبلغ عن الله، وهو الواسطة بين السماء والأرض، أنزل عليه كتابا فيه ما يهم الناس جميعا، وجعل ما يقرره رسوله أمرا لا بد من إتباعه، لأنه وحي أوحاه الله إليه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [سورة الحشر: 7]، ولما كان الأمر كذلك، قيض الله لهذه الأمة من العلماء الذين أفنوا أعمارهم في جمع حديث رسول الله ﷺ، وتدوينه وتمحيص الدخيل عليه، وبيان ما غلط الرواة فيه، وكان الإمام أبو عيسى الترمذي، من ذلكم العلماء الذين تحقق فيهم هذا الوصف، لذلك كان جامعه من دواوين الإسلام، ومن أمهاته العظام، لما حواه من أحاديث الأحكام، وغيرها من السنن عن سيد الأنام، فكان لهذا الكتاب المنزلة الرفيعة، والرتبة العالية وكانت لهذا الديوان ميزة، وهي أن يذكر فيه الأحاديث التي عليها العمل، ولو كانت ضعيفة، غير أنه لا يمنعه هذا الشرط أن يبين ضعف وعلة هذه الأحاديث، لأن ضعفها قد يكون بسبب جرح أحد الرواة، إما من جهة ضبطه ،وإما من جهة عدالته، أو من جهة أخطائه، ومخالفته لمن هو أولى منه، بوصل مرسل، أو رفع موقوف، أو غير ذلك من أنواع المخالفة، والخطأ، وغالبا ما يسأل شيوخه عن هذه الأخطاء، فيبينوا له كل حسب اجتهاده، وما اجتمع له من القرائن، وأكثر عن الإمام البخاري رحمه الله لأنه يفضله على كل شيوخه، وقد صرح بذلك قال رحمه الله: (ولم أر أحدا بالعراق، ولا بخراسان، في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كثير أحد، أعلم من محمد بن إسماعيل)اهـ، وأقلَّ عن أبي زرعة، وأقل منه الدارمي، وأسئلته لأبي زرعة، ثمانية مواضع، وهي محل الدراسة، والملاحظ أن الأئمة القدماء، منهجهم واحد في التعليل ،وذلك حسب ما اجتمع لهم من القرائن، ولا أقول معنى

ذلك أنهم متفقون في كل الأحاديث تصحيحا، وتعليلا، غير أن اختلافهم قليل، ويبقى الاجتهاد حسب احتفاف القرائن، واجتماعها.

إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق يمكنني أن أطرح التساؤلات الآتية:

ما مجالات السؤالات التي توجه بها الترمذي لأبي زرعة؟ هل كانت خاصة بعلل الحديث فقط؟ أم تجاوزت ذلك إلى أحوال الرواة وغيرها من قضايا النقد؟.

- ✓ ما مدى اتفاق جوابات أبي زرعة مع مقررات غيره من أئمة النقد كالبخاري وغيره؟.
- ✓ ما القيمة العلمية لجوابات أبي زرعة؟.

أسباب اختيار الموضوع

إن سبب اختيار هذا الموضوع: "سؤالات الترمذي لأبي زرعة"، والبحث فيه، والتصدي له، يظهر في النقاط الآتية:

أولا: الطابع الذاتي، وهو أن لي رغبة في التعرف على علم العلل، والاشتغال به، والتدرب عليه، فهذا الموضوع يتيح لي الفرصة في ذلك كله .

ثانيا: لما طالعت جامع أبي عيسى الترمذي، وجدته يسأل البخاري كثيرا عن علل أحاديث، أو أسماء الرواة أو درجتهم، فعزمت الأمر وتوكلت على الله في جمع هذه الأسئلة، ودراستها، إلا إني وجدت من سبقني إليها، وهو فضيلة الشيخ يوسف بن محمد الدّخيل النجدي، ثم المدني (المتوفى: 1431هـ) رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل له العطاء، قد جعلها رسالة أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، فبادئ الأمر تحسرت كثيرا، ثم بعد ذلك أكملت المطالعة، فوجدته كذلك يسأل أبا زرعة الرازي، لكنها قليلة بالنسبة لأسئلته للبخاري، لأنه رحمه الله صرح في العلل الصغير، أن أكثر أسئلته للبخاري، وأنه يفضله على علماء عصره، في العلل والتاريخ، وغير ذلك، فعزمت الأمر كرة أخرى، وجمعت هذه الأسئلة ودرستها في هذه الرسالة، لأن حجمها يتفق مع هذه المرحلة.

ثالثا: جمع هذه الأسئلة المتفرقة، في "جامع الترمذي"، وأجوبة شيخه أبي زرعة، عنها في مكان واحد، حتى أتيح لطالب العلم مطالعتها، والوقوف عليها، ومن ثم الرجوع إليها وقت الحاجة، زد على ذلك أن توضع هذه الأسئلة والإجابة عنها إلى جنب أسئلة المحدثين الأخرى، مثل أسئلة تلاميذ ابن معين له، وأسئلة الآجري لأبي داود، وغير ذلك.

أهمية البحث

وتكمن أهمية هذا الموضوع، وذلك أن أبا عيسى الترمذي إمام؛ له خبرة بعلل الأحاديث، ومعالجتها فإذا خالجه شيء في حديث ما، أو في اسم راو، فيسأل عنه، ولا يسأل إلا عما هو مهم وضروري، أو عما عسر عليه التوصل إلى القطع فيه، ولا شك أن شيخه أبا زرعة، إمام عظيم الشأن كبير المكانة، فإنه علم من أعلام النقد، فأحيانا يجيبه عن موضع العلة، وربما سأل البخاري عنه فيوافقه في الإجابة، وأحيانا يتخالفا، وربما أجابه بأن هذه الطرق كلها صحيحة، وأنها من باب اختلاف التنوع، وأن هذا الراوي أخذ هذا الحديث عن أكثر من شيخ، وليست من باب الاضطراب، وأحيانا يتوقف ولا يقطع بشيء، فهذا مما يزيدنا اطمئنانا إلى أحكامه، لورعه وأنه لا يستنكف أن يقول لما لا يعلم لا أعلم.

ولابد أن استخراج تلك الأسئلة، والإجابة عليها من جامع الترمذي، ضرورة ملحة، وذلك أنها لإمام شديد التحري، ناقد معروف شهد له شيوخه، وأعلام عصره بأنه بلغ الذروة في علل الحديث، وفي الجرح والتعديل، فلا تخلو صفحة من كتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ولا كتاب العلل، ولا كتاب المراسيل له كذلك إلا وفيها قول لأبي زرعة رحمة الله عليه، وكلامه متين متداول، ويتناقله أهل العلم في مصنفاتهم.

أهداف البحث

فأما عن أهداف البحث التي يصبو إليها فهي:

- ✓ الوقوف على القيمة العلمية لأسئلة المحدثين.
- ✓ المران والمراس على علم العلل، وهو من أصعب علوم الحديث.
- ✓ معرفة طرائق الأئمة النقاد في التعليل.

- ✓ الاقتداء بالعلماء في سؤالهم، وأجوبتهم، وذلك الأدب الجم الذي يغمر تلك المحاورة، والمناظرة، وما أحوجنا إليه في حياتنا في طلب العلم، لأنه فقد تقريبا، وإلى الله المشتكى.
- ✓ محبتنا لعالم ما، ليس معناه أن نتبعه فيما أصاب، وفيما أخطأ، فقد رأيت الترمذي لا يجل أحدا مثل البخاري، إلا أنه يخالفه، إذا تبين له أن الصواب مع غيره بالأدلة العلمية الصحيحة، وهذا منهج عزيز جدا في دنيا طلبة العلم.

صعوبات البحث

الحمد لله لم تكن هناك صعوبة تذكر، فالمصادر والمراجع متوافرة، إما ورقيا، وإما الكترونيا والأساتذة بارك الله فيهم لم يبخلوا علينا بشيء، إلا أنه قد تكون الصعوبة في ترتيب المادة العلمية، وتنسيق الأفكار، وفي بعض الأحيان لا أستطيع الترجيح بين اختلاف العلماء، أو القطع في درجة راو مجهول، أما غير ذلك فلا، والحمد لله رب العالمين.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري، وسؤال أهل الخبرة، من أساتذة وأصدقاء، لا يوجد من درس هذه الأسئلة دراسة مستقلة في حدود علمهم، نعم قد درست هذه الأحاديث في كتب الشروح أثناء الشرح، وذلك بالإشارة إلى عللها ،أو في كتب التخريج، أو في كتب التراجم المعللة، مثل التاريخ الكبير للإمام البخاري، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي رحم الله الجميع، أو في تحقيقات المحققين للكتب التي فيها هذه الأحاديث، أو بعضها والله أعلم.

حدود البحث

ويشتمل على كتاب الجامع من أوله إلى آخره، واستخراج كل الأسئلة التي سألها أبو عيسى الترمذي، لأبي زرعة، فأحيانا تكون هذه الأسئلة موجهة لأبي زرعة وحده، وأحيانا يوجهها له وللبخاري، وقد تتوافق الإجابة بينهما، وقد تختلف .

منهج البحث

فالمنهج المتبع في هذه المذكرة، قائم على التتبع، والاستقراء بأن تتبعت جميع الأسئلة وجمعها، ثم دراستها وتحليلها.

منهجية البحث

- رتبت البحث على ما جاء في ترتيب الكتاب الأصل، الطهارة ثم الصلاة، وهكذا.
- توثيق الأقوال والأحكام إلى مصادرها الأصلية، ولا أنقل بواسطة إلا عند ندور، وذلك إذا تعذر الأصل.
- عند التوثيق لأول مرة، أذكر اسم الكتاب، اسم المؤلف، والتحقيق إن وجد، ورقم الطبعة، ومكان النشر، دار النشر، سنة النشر، رقم الجزء إذا تعدد، رقم الصفحة.
- عند إعادة التوثيق من نفس المصدر السابق مباشرة، أذكر المصدر نفسه، رقم الجزء، رقم الصفحة.
- عند إعادة التوثيق مباشرة، من نفس المصدر السابق، ومن نفس الصفحة، أذكر المصدر نفسه.
- عند إعادة التوثيق من نفس المصدر، لكن بعد التوثيق من مصدر آخر، اذكر اسم الكتاب، اسم الكاتب، رقم الجزء، رقم الصفحة.
- استعنت في التوثيق على بعض الرموز، التحقيق "تح"، الناشر "نا"، الطبعة "ط" فأذكر رقمها وتاريخها، الجزء "ج"، الصفحة "ص".
- الآيات القرآنية، ثخنتها وكتبتها وفق رواية ورش عن نافع المدني بالرسم العثماني، مع ذكر السورة، ورقم الآية بين حاضنتين مثل: [سورة الأعراف: 9].
- ثخنت خط الأحاديث النبوية، وقمت بتخريجها.
- لا أترجم للرواة إلا عند الحاجة.

خطة البحث

بعد جمع المادة العلمية ودراستها، قمت بتقسيم هذه الدراسة تقسيما منهجيا منظما، يحتوي مبحثا تمهيديا، وفصلين مرتبا على الشكل الآتي:

مقدمة: وتحتوي على العناصر الآتية: إشكالية البحث، أسباب اختيار البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، صعوبات البحث، الدراسات السابقة، حدود البحث، منهج البحث، منهجية البحث، خطة البحث.

الفصل الأول: القسم النظري.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث، وعرفت فيه بمصطلحات البحث، مع ذكر تطورها وأهم المؤلفات فيها، وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بسؤالات المحدثين.

المطلب الثاني: تطورها تاريخيا، وأهم المؤلفات فيها.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الترمذي.

المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي.

الفصل الثاني: سؤالات الترمذي لأبي زرعة.

المبحث الأول: سؤالات عن أحاديث في أبواب الطهارة.

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أم حبيبة في نقض الوضوء من مس الذكر).

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث الوليد بن مسلم في المسح على الخفين).

المبحث الثاني: سؤالات في أبواب الصلاة.

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي صالح الإمام ضامن).

الحديث الثاني: الحديث الثاني (حديث سفيان وشعبة، وأخطاء شعبة فيه وهو حديث التأمين بعد فراغ الإمام من قراءة الفاتحة).

المبحث الثالث: سؤالات في أبواب الجنائز.

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي سعيد وأنس في رقية النبي ﷺ).

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث عائشة في شدة موت النبي ﷺ).

المبحث الرابع: سؤالات في أبواب التفسير.

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث العلاء بن عبد الرحمن في قراءة سورة الفاتحة في الصلاة وأنها أم الكتاب).

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث أبي بن كعب في تفسير كلمة التقوى وأنها «**لا اله إلا الله**»).

خاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: القسم النظري

- ✓ المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث مع ذكر تطورها وأهم المؤلفات فيها.
- ✓ المبحث الثاني: ترجمة الإمام الترمذي.
- ✓ المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي.

الفصل الأول: القسم النظري

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث

وعرفت فيه بمصطلحات البحث، وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف سؤالات المحدثين

وهو مركب إضافي، فسأعرف السؤالات، والمحدثين كلا على حده.

الفرع الأول: السؤالات لغة واصطلاحا

أولا: لغة

السؤالات، جمع سؤال، والسؤال من سأل يسأل مسألة.

قال ابن فارس رحمه الله: "(سأل) السين والهمزة واللام كلمة واحدة، يقال سأل يسأل سؤالا ومسألة، ورجل سؤلة: كثير السؤال"اهـ[1].

فالسؤال في أصله هو طلب، قد يكون طلب معرفة، أو طلب مال، أو أي شيء آخر، لكن أغراضه تختلف، فإنه قد يكون طلب معرفة، أو طلب إجلاء غامض، وقد يكون تعجيزا، أو اختبارا.

ثانيا: اصطلاحا

قال الراغب الأصفهاني: "السؤال: استدعاء معرفة، أو ما يؤدي إلى المعرفة، واستدعاء مال، أو ما يؤدي إلى المال، فاستدعاء المعرفة جوابه على اللسان، واليد خليفة له بالكتابة، أو الإشارة، واستدعاء المال جوابه على اليد، واللسان خليفة لها إما بوعد، أو برد. إن قيل: كيف يصح أن يقال السؤال يكون للمعرفة، ومعلوم أن الله تعالى: يسأل عباده نحو: ﴿وَإِذْ

[1] معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، نا: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م، ج3، ص124.

﴿قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [سورة المائدة: 116]؟ قيل: إن ذلك سؤال لتعريف القوم، وتبكيتهم لا لتعريف الله تعالى، فإنه علام الغيوب، فليس يخرج عن كونه سؤالا عن المعرفة، والسؤال للمعرفة يكون تارة للاستعلام، وتارة للتبكيت، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝٨﴾ [سورة التكوير: 8]"اهـ[1].

والسؤال يأخذ الأحكام التكليفية الخمسة، قال ابن الأثير: "السؤال في كتاب الله والحديث نوعان: أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعلم مما تمس الحاجة إليه، فهو مباح، أو مندوب، أو مأمور به، والآخر ما كان على طريق التكلف والتعنت، فهو مكروه، ومنهي عنه. فكل ما كان من هذا الوجه ووقع السكوت عن جوابه فإنما هو ردع وزجر للسائل، وإن وقع الجواب عنه فهو عقوبة وتغليظ"اهـ[2].

الفرع الثاني: تعريف المحدثين

أولا: لغة

جمع محدث، وهي مشتقة من الحديث أي الجديد وهو ضد القديم.

قال ابن فارس رحمه الله: "(حدث) الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال حدث أمر بعد أن لم يكن، والرجل الحدث: الطري السن، والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه، الشيء بعد الشيء"اهـ[3].

ثانيا: اصطلاحا

والمحدث، هو الذي يشتغل بحديث رسول الله ﷺ، جمعا وكتابة وحفظا، وتصحيحا وتضعيفا، وعملا.

---

[1] المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، نا: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت–ط: 1 – 1412 هـ، ص437.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات، تح: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، نا: الحلبي – بيروت، ط1، 1383هـ – 1963م، ج2، ص328.

[3] معجم مقاييس اللغة: ابن فارس ،ج2 ص36.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: (الإخباري)، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: (المحدث)"اهـ[1].

الفرع الثالث: تعريف سؤالات المحدثين كمركب إضافي

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن تعريف سؤالات المحدثين كمركب إضافي هي: استدعاء أو طلب معرفة من محدث من شيخه أو شيوخه حول قضايا علوم الحديث المختلفة –من معرفة الرواة وأحوالهم ومروياتهم– وغير ذلك؛ وقد تشتمل على فروع من العلوم الأخرى[2].

المطلب الثاني: تطورها تاريخيا، وأهم المؤلفات فيها

الفرع الأول: تطورها تاريخيا

لقد اعتنى القرآن الكريم بالسؤال كوسيلة تعليمية عناية بالغة، فأمر القرآن الكريم السائل أن يتوجه بالسؤال لأهل الذكر والعلم بالمسألة المراد الاستفسار عنها، ولا يتوجه بالسؤال لأي أحد من الناس، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ [سورة النحل: 43]، وأهل الذكر هم العلماء من أكابر هذه الأمة، وأهل العلم والمعرفة بالأمور، وقد اعتمد علماء الحديث على هذا الحث القرآني، فراحوا يسألون شيوخهم على الشاردة والواردة، علَّهم سمعوا فيها أثرا، سألوهم عن غريب الحديث، وعن تصحيفات الرواة، وعن صحة طرق الأحاديث، إلى غير ذلك مما هو ملح في نفوسهم، ثم بعد ذلك جاءت السنة لتكمل المسار، فالسؤال في النهج النبوي وسيلة من أهم وسائل التعليم والبيان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (أمر رسول الله ﷺ، فقيل منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «**ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيرا، فأغناه الله ورسوله، وأما خالد: فإنكم تظلمون خالدا، قد احتبس أدراعه وأعتده في**

---

[1] نزهة النظر، في توضيح نخبة الفكر، في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نا: مطبعة سفير بالرياض ط: 1، 1422هـ، ص35.

[2] أنظر: "السؤالات الحديثية دراسة في النشأة والتطور ومناهج المصنفين"، أشرف خليفة عبد المنعم عبد المجيد، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 31، ج 6، ص501.

سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب، فعم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي عليه صدقة ومثلها معها »[1]، فها هو رسول الله ﷺ، يجلي لهم الغامض من منع هؤلاء الثلاثة للزكاة، فبين أن العباس ﷺ قد قدم زكاة سنتين، وأن خالدا ﷺ، قد وقف ما يملك فكيف يأخذ عنه الزكاة، وبقي ابن جميل، أنكر عليه النبي ﷺ فعله هذا، فرسول الله ﷺ بين لهم فعل هؤلاء الثلاثة بعد أن غمض على الصحابة صنيعهم هذا.

والسؤال هو الأداة التي يتوصل عن طريقها إلى الإلمام بالحقائق، والمعلومات التي يرغب المتعلمون في معرفتها، لذلك وجهت السنة إلى الانتفاع بأسلوب استخدام السؤال في تطلب العلم والمعرفة كوسيلة فاعلة ومؤثرة، ومن ثَمَّ استخدم المحدثون السؤال لأنه الطريق المؤدي إلى معرفة أحوال الرجال، ومراتبهم من جهة العدالة والتجريح وغير ذلك من الأمور اللازم السؤال عنها لتحديد المقبول من المردود في المرويات الحديثية؛ قال محمد بن سيرين رحمه الله: "**لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ**"اهـ[2].

قال ابن رجب الحنبلي: "وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا، وأول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحي القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما

---

[1] أخرجه:

- الجامع المسند الصحيح، المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه، وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر نا: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، 1422هـ، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[سورة التوبة: 60]، ج 2، ص122، حديث رقم 1468. واللفظ له.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء التراث العربي- بيروت، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، ج2، ص676، حديث رقم 983.

[2] مقدمة صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين، ص 13.

أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم.

وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قل من يفهم هذا، وما أعزه إذا دفعت هذا عن واحد أو اثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا –يعني: أبا زرعة –ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم أحدا يعرف هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم: النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم ممن هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه "الموضوعات": قد قل من يفهم هذا بل عدم، والله أعلم"اهـ[1].

ويبقى السؤال من أهم الوسائل التي يعرف الناقد بها علل المرويات، بعد جمع الطرق وعرضها على بعض لذلك اعتنى به المحدثون واعتمدوه في مناهجهم في نقد الرواة وطرق معرفة عدالتهم، وعلل أخبارهم، وجد هؤلاء في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها بالسؤال عن أحوال رجال سندها من جهة العدالة والتجريح؛ فأخذوا العلم بالسؤال وتتبع الطرق، وانتقاء الرجال، وانتشرت السؤالات وتعددت بعد أن صار لها أئمة يعرفون بها قصدهم الطلبة من الآفاق ورحلوا إليهم ليجدوا ضالتهم عندهم وذلك فضل الله يوتيه من يشاء.

الفرع الثاني: أهم المؤلفات فيها.

أولا: كتاب: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين.

[1] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، نا: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1424هـ- 2004 م، ج2، ص746.

المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ).

ثانيا: كتاب: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ).

ثالثا: كتاب: من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.

المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ).

رابعا: كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي.

خامسا: كتاب: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني.

المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ).

سادسا: كتاب: سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري).

المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي

سابعا: كتاب: سؤالات السلمي للدارقطني.

المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: 412هـ).

ثامنا: كتاب: سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه.

المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ).

تاسعا: كتاب: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني.

المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: 427هـ).

عاشرا: كتاب: سؤالات الحافظ السِلفِي لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط.

المؤلف: خميس بن علي بن أحمد، أبو الكرم الواسطي الحوزي (المتوفى: 510هـ).

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الترمذي

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن ، الترمذي الضرير.

وقيل: أنه ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم[1].

أما عن نسبته "الترمذيّ" فهي نسبة إلى مدينة ترمذ، والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على الألسن – بفتح التاء وكسر الميم[2].

وينسب أيضا إلى بوغ فيقال: البُوغِيّ بضم الباء وسكون الواو نسبة إلى بوغ وهي قرية من قرى ترمذ[3].

المطلب الثاني: كنيته

لقد تكنى الترمذي بـ"أبي عيسى" ولعلمائنا الأجلاء خلاف في جواز التكني بهذه الكنية من عدمه لما فيه إيهام بأن لعيسى بن مريم أب ولنهي عمر ﷺ عن ذلك أما المجيزون فلم يجدوا محظورا في ذلك لأن المقصود هو عيسى ابن المكنى به وليس عيسى ابن مريم عليهما السلام ولأن النبي ﷺ قد كنى المغيرة بن شعبة بهذه الكنية وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

قال ابن القيم رحمه الله: "وقد كره قوم من السلف والخلف الكنية بأبي عيسى، وأجازها آخرون، فروى أبو داود عن زيد بن أسلم «أن عمر بن الخطاب ضرب ابنا له يكنى أبا عيسى، وأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى، فقال له عمر: (أما يكفيك أن تكنى بأبي

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (المتوفى : 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نا: مؤسسة الرسالة، ط 3، 1405هـ / 1985م، ج13، ص270.

[2] ينظر: الأنساب، السمعاني (المتوفى: 562هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، نا: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط 1، 1382هـ - 1962م، ج3، ص42.

[3] نفس المصدر، ج2، ص362.

عبد الله؟ فقال: إن رسول الله ﷺ كناني، فقال: إن رسول الله قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وإنا لفي جلجتنا، فلم يزل يكنى بأبي عبد الله حتى هلك»[1]"اهـ[2].

قال العظيم أبادي رحمه الله: "(أن عمر بن الخطاب ضرب ابنا له تكنى أبا عيسى) كره ﷺ التكني بأبي عيسى لما فيه من إيهام أب عيسى عليه السلام"اهـ[3].

قال الكشميري رحمه الله: "قوله: (قال أبو عيسى إلخ) قد ورد النهي عن التكني بهذه الكنية، ولعل المصنف رحمه الله حمله على خلاف الأولى، لكنه بعيد عن شأن المصنف، ولم يتعرض أحد إلى هذا، وعندي العذر من جانب المصنف أن مغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى بإجازة النبي – ﷺ"اهـ[4].

قال المباركفوري رحمه الله :"ليس في النهي عن التكني بأبي عيسى حديث مرفوع متصل صحيح صريح؛ فالظاهر الجواز وأما أثر عمر ﷺ فليس في حكم المرفوع كما لا يخفى والله أعلم"اهـ[5].

---

[1] الحديث رواه أبو داود في (السنن، كتاب الأدب، باب ما جاء في التكني بأبي عيسى، ج4، ص291، حديث رقم 4963)، قال ابن مفلح (ت763هـ): ("كلهم ثقات"، الآداب الشرعية، تح: شعيب الأرناؤوط–عمر القيام، نا: مؤسسة الرسالة–بيروت، ط 3، 1419هـ–1999م، ج3، ص 149)، وقال العراقي (ت 806هـ): (ولأبي داود أن عمر ضرب ابنا له تكنى أبا عيسى، وأنكر على المغيرة بن شعبة تكنيه بأبي عيسى، فقال: رسول الله ﷺ كناني، وإسناده صحيح، أنظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، نا: دار ابن حزم–بيروت، ط 1، 1426هـ–2005م، ص 494.

[2] زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (المتوفى: 751هـ)، نا: مؤسسة الرسالة، بيروت–مكتبة المنار الإسلامية–الكويت، ط 27، 1415هـ–1994م، ج 2، ص 317.

[3] عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد أشرف العظيم أبادي (المتوفى: 1329هـ)، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 2، 1415هـ، ج13، ص206.

[4] العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: 1353هـ)، تح: محمود شاكر، نا: دار التراث العربي–بيروت، ط 1، 1425هـ–2004م، ج 1، ص 31.

[5] مقدمة تحفة الأحوذي، المباركفوري، ص 334.

المطلب الثالث: ولادته

قلما تتحدد سنة ولادة الإمام لأنه لا يدرى ما سيكون عليه في المستقبل إلا أن يكون والداه أخبراه أو أحد أقاربه ممن حضر ولادته فحفظ سنة الولادة أو يكون هناك حدث وقع في تلك السنة فترتبط سنة ولادته بسنة وقوع الحدث وإذا لم يكن هذا كله فيكون تحديد سنة الولادة بالتقريب قال الذهبي رحمه الله: "ولد في حدود سنة عشر ومائتين"اهـ[1].

المطلب الرابع: شيوخه

لقد رحل الترمذي إلى الأمصار وجاب البلاد ، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام، حدث عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن عمرو السواق البلخي، ومحمود بن غيلان، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وأحمد بن منيع، وأبي مصعب الزهري، وبشر بن معاذ العقدي، والحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وأبي عمار الحسين بن حريث، والمعمر عبد الله بن معاوية الجمحي، وعبد الجبار بن العلاء، وأبي كريب، وعلي بن حجر، وعلي بن سعيد بن مسروق الكندي، وعمرو بن علي الفلاس، وعمران بن موسى القزاز، ومحمد بن أبان المستملي، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومحمد بن يحيى العدني، ونصر بن علي، وهارون الحمال، وهناد بن السري، وأبي همام الوليد بن شجاع، ويحيى بن أكثم، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى بن درست البصري، ويحيى بن طلحة اليربوعي، ويوسف بن حماد المعني، وإسحاق بن موسى الخطمي، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وسويد بن نصر المروزي[2].

المطلب الخامس: تلاميذه

لابد لعالم كبير مثل الترمذي أن يكون له حدث عنه: أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وأحمد ن يوسف النسفي، وأسد بن حمدويه النسفي، والحسين بن يوسف الفربري،

---

[1] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص271.

[2] ينظر المصدر السابق، نفس المؤلف، ج13، ص271

وحماد بن شاكر الوراق، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي ، والربيع بن حيان الباهلي، وعبد الله بن نصر؛ أخو البزدوي، وعبد بن محمد بن محمود النسفي، وعلي بن عمر بن كلثوم السمرقندي، والفضل بن عمار الصرام، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب راوي (الجامع) ، وأبو جعفر محمد بن أحمد النسفي، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي الأمين، ومحمد بن محمد بن يحيى الهروي القراب، ومحمد بن محمود بن عنبر النسفي، ومحمد بن مكي بن نوح النسفي، ومسبح بن أبي موسى الكاجري ، ومكحول بن الفضل النسفي، ومكي بن نوح، ونصر بن محمد بن سبرة، والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ، راوي (الشمائل) عنه، وآخرون. وقد كتب عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد: "يا علي: لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك" سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث"اهـ[1].

المطلب السادس: مؤلفاته

جامع الترمذي أو سنن الترمذي:

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله : "وسماه الحافظ أبو القاسم الإسعردي المتوفى سنة 692هـ رحمه الله تعالى في جزئه "فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي" (المسند الجامع) وهذا لائق به، وسماه قبله ابن خير الاشبيلي المتوفى سنة 575 هـ رحمة الله عليه في" فهرست ما رواه عن شيوخه " بقوله: " الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل "، وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب ووقفت عليه بعينه مثبتا على مخطوطتين قديمتين كتبت إحداهما قبل سنة 479هـ وقبل ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة فقد ولد سنة 502هـ والأخرى كتبت في سنة 582هـ"اهـ[2].

ومنهج الترمذي رحمه الله في كتابه هو بدع من التأليف؛ فهو ذكر الحديث والحكم عليه، ومن عمل به من الأئمة وفقهاء الأمصار، وعرَّف ببعض الرواة وذكر درجتهم من جرح وتعديل،

---

[1] المصدر السابق، نفس المؤلف، ج13، ص272.

[2] تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، نا: مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط 1، 1414هـ-1993م، ص55.

وإذا أشكل عليه شيء في حديث أو راو في درجته أو اسمه سأل عنه أرباب هذا الفن كالبخاري وأبي زرعة والدارمي، وكذلك شرح بعض الغريب في الحديث، وهذه ميزة تميز بها جامع الترمذي عن بقية الكتب الستة، وله كتاب آخر أكبر من هذا ذكر فيه الآثار وأقوال العلماء كلها مسندة بخلاف الجامع ذكر فيه غير المرفوع، قال الترمذي رحمه الله: "وقد بينا هذا على وجهه، في الكتاب الذي فيه الموقوف"اهـ.

فقال ابن رجب رحمه الله معلقا: "وكأنه – رحمه الله – له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلا من الموقوفات"[1].

العلل الكبير والصغير:

وله أيضا العلل الصغير لكن لهذا موضوع والآخر موضوع فالكبير ذكر فيه أحاديث معلولة سأل البخاري وأبا زرعة عن عللها فبينوها له، والموجود الآن معاد ترتيبه فقد رتبه أبو طالب القاضي على أبواب الجامع، وأما الصغير فموضوعه عبارة عن قواعد ومصطلحات في علوم الحديث وذكر فيه بعض مصطلحاته هو وبعض مصادره التي حل بها كتابه، مع العلم أنه طبع مفردا وطبع ملحقا بكتابه الجامع، والله أعلم.

الشمائل المحمدية:

تحدث فيه عن صفات رسول الله ﷺ الخلقية والخلقية وعبادته وهديه في مأكله ومشربه وملبسه وتعامله إلى غير ذلك مما يخصه ﷺ، وهو من أحسن الكتب في بابه إن لم يكن أحسنها.

الزهد:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ولأبي عيسى كتاب الزهد مفرد..."اهـ [2].

---

[1] شرح علل الترمذي، ابن رجب (المتوفى: 795هـ)، تح: همام سعيد، نا: مكتبة المنار-الزرقاء الأردن، ط 1، 1407هـ-1987م، ص 337.

[2] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نا: مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند، ط 1، 1326هـ، ج9، ص389.

المطلب السابع: حفظه

كان الترمذي من الحفاظ الكبار ومضرب مثل للحفظ والاتقان؛ فقد نقل الإسعردي بسنده عن أبي سعد الإدريسي الحافظ قال:" محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ الضرير أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ﷺ صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ"[1].

ونقل أبو سعد الإدريسي بإسناد له، أن أبا عيسى قال: كنت في طريق مكة فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر، فرأى في يدي ورقا بياضا، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله.

قال: اقرأ.

فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟

فقلت: حدثني بغيره.

قال: فحدثني بأربعين حديثا، ثم قال: هات.

فأعدتها عليه، ما أخطأت في حرف فقال لي ما رأيت مثلك"[2].

المطلب الثامن: وفاته

بعد رحلة طويلة في طلب العلم وتعليمه وحياة حافلة بالعبادة والزهد والبكاء من خشية الله انتقل إلى رحمة ربه التي وسعت كل شيء، نقل الإسعردي بسنده إلى أبي المظفر هناد بن إبراهيم النسفي أنبأ أبو عبد الله بن احمد بن اليمان الغنجار في تاريخ بخارى قال: ذكر أبي

---

[1] فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، أبو القاسم الإسعردي (ت692هـ)، تح: صبحي السامرائي، نا: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية-بيروت، ط 1، 1409هـ-1989م، ص32.

[2] نفس المصدر، نفس المؤلف، ص 32.

عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ دخل بخارى وحدث بها وهو صاحب الجامع والتاريخ توفي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين"اهـ[1].

[1] فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، الإسعردي، ص41.

فائدة: قال الترمذي رحمه الله: "وما كان من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق إلا ما في أبواب الحج والديات والحدود فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور وأخبرني به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق وبعض كلام إسحاق بن إبراهيم أخبرنا به محمد بن أفلح عن إسحاق"اهـ، ينظر: العلل الصغير، أبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، تح: أحمد شاكر، نا: دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط 1، 1357هـ-1938م، ص 4.

قلت: أريد أن ألفت الانتباه إلى شيء في شخصية الترمذي رحمه الله وهو أمانته وصدقه مع الله أولا ثم مع نفسه من كان يدري أنه أخذ عن إسحاق بن منصور أقوال أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه في أبواب الحج والديات والحدود بواسطة محمد بن موسى الأصم مع أنه أخذ عنه -أي إسحاق بن منصور- سائر الأبواب مباشرة وهذا لا يكون إلا بشيء خفي يمنعه من ذلك لا يطلع عليه احد إلا الواحد الأحد و يدل أيضا على أنه رحمه الله كان من أبعد الناس عن =التدليس وهذا فيه مزيد اطمئنان إلى رواياته ونقولاته وما أحوجنا نحن اليوم كطلبة علم إلى هذا الصدق مع الله ثم مع أنفسنا في أخذنا عن العلماء وأن ننسب كل علم لأهله وألا نستنكف عن ذلك لأن فيه بركة كثيرة.

المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ بن داود مولى عياش بن مطرف القرشي[1]، وكان أبو زرعة الرازي يذكر أنه من موالي عياش بن مطرف[2].

والرازي نسبة إلى مدينة الري لأنه بها ولد، وفيها نشأ وطلب العلم، وفيها درس حتى توفاه الله فرحمه الله رحمة واسعة .

الرَّازِي بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى مدينة الري، وألحقوا الزاى في النسبة تخفيفا، لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان والألف لفتحة الراء على أن الأنساب مما لا مجال للقياس فيها والمعتبر فيها النقل المجرد[3].

المطلب الثاني: كنيته

لقد تشرف بالتكني بهذه الكنية الكثير من العلماء وألف فيه الشيخ سعدي بن مهدي الهاشمي جزءا لطيفا سماه "الرواة الذين كنوا بأبي زرعة" فذكر سبعا وثمانين راويا آخرهم ابن الحافظ العراقي.

وإذا أطلقت هذه الكنية من غير قيد فلا تنصرف إلا لأبي زرعة الرازي الإمام الذي كان علما على علم العلل والجرح والتعديل، ولهذه الكنية سبب وهو أنه لما ذهب جمع من المحدثين الرازيين إلى دمشق لطلب الحديث، والتقوا بأبي زرعة الدمشقي وأعجبوا به وبعلمه كنوا صاحبهم عبيد الله بن عبد الكريم الرازي بكنية الدمشقي. روى ابن عساكر في تاريخ دمشق بالإسناد المتصل إلى أبي زرعة الدمشقي أنه قال: "بكنيتي كنى أبا زرعة الرازي، وذلك أن جماعة من أهل الري قدموا علينا بدمشق قديماً منهم أبو يحيى فرخويه فلما انصرفوا إلى الري

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تح: المعلمي، نا: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط 1، 1271هـ-1952م، ج5، ص325.

[2] ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت 571هـ)، تح: عمرو بن غرامة العمروي، نا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-1995م، ج38، ص15.

[3] ينظر: الأنساب، السمعاني، ج6، ص35.

فيما أخبرني غير واحد، منهم أبو حاتم رأوا هذا الفتى قد كانوا يعنون أبا زرعة الرازي فقالوا له: نكنيك بكنية أبي زرعة الدمشقي ثم لقيني أبو زرعة الرازي فجالسني بدمشق، وكان يذكر لي هذا الحديث وقال لي: تكنيت بكنيتك "اهـ[1].

المطلب الثالث: ولادته

روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني قال: "سمعت محمد بن عوف يقول: قدم علينا أبو زرعة فما ندري مما يتعجب منه، مما وهب الله له من الصيانة والمعرفة، من الفهم الواسع. قال محمد، قال لي أبو زرعة ولدت سنة مائتين"اهـ[2].

المطلب الرابع: شيوخه

لقد طلب أبو زرعة العلم والحديث وهو حدث ورحل إلى الآفاق وطاف بالأمصار وسمع من الأعلام الأخيار والشيوخ الكبار منهم:

خلاد بن يحيى وأبي نعيم وعبد الله بن مسلمة القعنبي وعمرو بن هاشم البيروتي[3].

وقبيصة بن عقبة، ومسلم بن إبراهيم، وأبا الوليد الطيالسي، وأبا سلمة التبوذكي، وأبا عمر الحوضي، وإبراهيم بن موسى الفراء، ويحيى بن بكير المصري[4].

وقد سمع من: محمد بن سابق، وقرة بن حبيب، وعمرو بن هاشم، وعيسى بن مينا قالون، وإسحاق بن محمد الفروي، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وعبد الحميد بن بكار، وصفوان بن صالح، وسليمان بن بنت شرحبيل، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن يونس اليربوعي، والحسن بن بشر البجلي، والحسن بن الربيع البوراني، والربيع بن يحيى الأشناني، وسهل بن

---

[1] ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج38، ص 16.

[2] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تح: بشار عواد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط 1، 1422هـ-2002م، ج12، ص33.

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص325.

[4] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص33.

بكار الدارمي، وشاذ بن فياض، ومحمد بن الصلت الأسدي، وموسى بن إسماعيل، وآخرون[1].

المطلب الخامس: تلاميذه

لابد لمن بلغ مبلغ علم أبي زرعة أن يكون له تلاميذ ينهلون من معينه ويرتشفون من منبعه الصافي في العلم والعبادة والزهد والأخلاق فقد تتلمذ على يده علماء أجلاء وفطاحلة مبرزين في الحفظ والنقد قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "روى عنه من البغداديين: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وقاسم بن زكريا المطرز"اهـ[2].

قال المزي رحمه الله روى عنه: "مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، إبراهيم بن محمد بن عبيد، وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن حامد الطوسي، وأحمد بن محمد بن الحسن بن أبي حمزة الذهبي، وأبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين بن معاوية الرازي الكاغدي، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سليمان التستري، وإسحاق بن موسى الأنصاري وهو من شيوخه، وتميم بن عبد الله الرازي، وحرملة بن يحيى وهو من شيوخه، وخالد بن روح بن أبي حجير الثقفي، وأبو سليمان داود بن الوسيم البوشنجي، والربيع بن سليمان المرادي وهو من شيوخه، وسعيد بن عمرو البردعي، وصالح بن محمد الأسدي، الحافظ، وأبو بكر عبد الله بن أبي داود، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، وابن أخيه أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي، وعبد الله بن محمد بن وهب الدينوري، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي وهو من أقرانه، وعدي بن عبد الله الجرجاني والد أبي أحمد بن عدي، وعلي بن أحمد البردعي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وعمر بن عبد العزيز بن مقلاص المصري، وعمرو بن علي الفلاس وهو من شيوخه، والقاسم بن موسى بن الحسن بن موسى الأشيب، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وهو من أقرانه"اهـ[3]، وخلق كثير سواهم .

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص66.

[2] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص33.

[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي (ت 742هـ)، تح: بشار عواد معروف، نا: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط 1، 1400هـ-1980م، ج19، ص91.

المطلب السادس: بعض مؤلفاته

إنه من غير المعقول ألا يكون لهذا الإمام كتبا ومؤلفات لكنها مفقودة إلا أسئلة البرذعي فهو مطبوع وإذا ما نظرنا إلى كتب ابن أبي حاتم فإنا سنجد علم أبي زرعة مبثوثا فيها فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتبه إلا وفيها من علم أبي زرعة سواء كتاب العلل أو المراسيل أو الجرح والتعديل حتى في المعتقد فانه ضمن عقيدة الرازيين كلام أبيه وأبي زرعة رحمة الله على الجميع وكذلك الترمذي فإنه حفظ لنا شيئا من علم هذا الإمام من خلال جامعه أو من خلال كتابه العلل الكبير وما فيهما من أسئلة موجهة إلى أبي زرعة وهو بدوره يجيب على هذه الأسئلة وهي متنوعة بين علل بعض الأحاديث أو في بعض أسماء الرواة أو غير ذلك وهذه بعض مؤلفاته:

المسند:

لما عرَّف الكتاني المسند وذكر من ألف فيه أورد مسند أبي زرعة ضمن المسانيد التي سردها قال رحمه الله: "ومسند أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي منسوب إلى الري بزيادة الزاي مدينة مشهورة من أمهات البلاد الحافظ الثقة المتوفى: سنة أربع وستين ومائتين"اهـ[1].

كتاب فوائد الرازيين:

يقول البرذعي: "دفع إليّ أبو زرعة جزءا من فوائد الرازيين فنسخت منه ما نسخت وكان فيه أحاديث عن أحمد بن أبي سريج، وعمن دون أحمد، فلما أتيته بالكتاب قلت: لا أراك أدخلت في هذا الجزء محمد بن حميد يحتاج إلى جزء على حدة"اهـ[2].

وهذا الكتاب ضمنه فوائد من حديث حفاظ الري ويبدوا أن له كتابا آخر وهو بعنوان الفوائد جمع فيه فوائد رواة الحديث من غير بلاد الري قال أبو حاتم في كلامه عن إسماعيل بن

---

[1] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد الكتاني (ت 1345هـ)، تح: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نا: دار البشائر الإسلامية، ط 6، 1421هـ-2000م، ص 64.

[2] كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، سعدي بن مهدي الهاشمي، رسالة دكتوراه، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية-المدينة النبوية-، 1402هـ-1982م، ج2، ص583.

قيس أبي مصعب الأنصاري: "وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك ابن شيبة في فوائده ولا يعجبني حديثه"اهـ[1].

قال أبو محمد: "انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفري فلم يقرأ علينا فضربنا عليه وترك الرواية عنه"اهـ[2].

دلائل النبوة:

كثيرا ما نقرأ في البداية والنهاية لابن كثير: قال أبو زرعة في "دلائل النبوة": "حدثنا صفوان بن صالح الدمشقي، حدثنا الوليد..."اهـ[3].

وقال أيضا : "قال الإمام العالم الحافظ أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، نضر الله وجهه في كتاب دلائل النبوة- وهو كتاب جليل ... "اهـ[4].

المطلب السابع: حفظه

إذا ذكر الحفظ على سبيل التعجب والحيرة ،والتصنيف على أنه آية من آيات الله فأنه من أول ما يذكر في ذلك حفظ أبي زرعة الرازي رحمه الله، وذلك بشهادة حفاظ الأمة وأسيادها من العلماء الأتقياء والأكابر النجباء، وإليك جملة من أقوالهم على سبيل الاستشهاد لا الاستيعاب وإلا لجمع جزء في الثناء عليه وعلى حفظه.

قال الإمام محمد بن مسلم بن وارة رحمه الله: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: "كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل"اهـ[5].

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمة الله عليه: "ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه، ولا أحفظ من أبي زرعة"اهـ[6].

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص193.

[2] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج3، ص379.

[3] البداية والنهاية، ابن كثير (ت772هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، نا: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1418هـ-1997م، ج1، ص381.

[4] المصدر السابق، ج 4، ص 296.

[5] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص 33.

[6] تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج38، ص 22.

وقال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "رحم الله أبا زرعة كان والله مجتهدا في حفظ آثار رسول الله ﷺ"اهـ[1].

سئل أبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف رحمه الله : "من أحفظ من رأيت؟ قال: ما رأيت أحدا أحفظ من أبي زرعة الرازي"اهـ[2].

المطلب الثامن: وفاته

رحل أبو زرعة رحمه الله إلى الأمصار وطلب الحديث عن كبراء القوم واستقر في بلدة الري وقصده الطلاب من العالم الإسلامي فلم يبخل عليهم بشيء قد علمه، وحضهم على التمسك بسنة رسول الله ﷺ والعمل بها وحفظ الآثار وتعليمها للناس وبقي على ذلك دهرا إلى أن جاءه منادي الملك الديان أن يا أبا زرعة لب نداء ربك الكريم ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿27﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿28﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿29﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿30﴾ ﴾[سورة الفجر: 27-30]، وها هو أبو حاتم يصف موت أبي زرعة بقوله: "مات أبو زرعة مطعونا مبطونا يعرق جبينه في النزع"اهـ[3].

وهو يشير بذلك رحمه الله إلى حديث رسول الله ﷺ أن المطعون والمبطون من الشهداء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما تعدون الشهيد فيكم، قالوا: يا رسول الله، من قتل في سبيل الله فهو شهيد، قال: إن شهداء أمتي إذاً لقليل، قالوا: فمن هم يا رسول الله؟ قال: من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد، قال ابن مقسم: أشهد على أبيك في هذا الحديث أنه قال: والغريق شهيد**»[4] .

---

[1] نفس المصدر، ج38، ص 30.

[2] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص 33.

[3] تقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ص 345

[4] أخرجه: المسند الصحيح، مسلم، كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء، حديث رقم 1915، ج 3، ص 521.

ويشير أيضا إلى أن المؤمن يموت بعرق الجبين فعن بريدة ﷺ أن النبي ﷺ قال : «**المؤمن يموت بعرق الجبين**»[1] .

وكان كثيرا ما يردد أنه مشتاق إلى لقاء ربه فيقول: "اللهم أني أشتاق إلى رؤيتك فإن قال لي: بأي عمل اشتقت إليّ قلت: برحمتك يا رب"اهـ[2].

ولما حضرته الوفاة وكان عنده جمع من الناس من أقرانه وتلامذته من المحدثين وأرادوا أن يلقنوه كلمة "**لا اله إلا الله**" لكنهم استحيوا منه فجعلوا يروون حديث التلقين ولكنهم لا يبلغون به النهاية فكمله لهم أبو زرعة وبعده مات رحمه الله، قال أبو جعفر التستري رحمه الله: "حضرنا أبا زرعة – يعني الرازي– بماشهران، وكان في السوق، وعنده أبو حاتم، ومحمد ابن مسلم، والمنذر بن شاذان، وجماعة من العلماء فذكروا حديث التلقين وقوله ﷺ: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**» قال: فاستحيوا من أبي زرعة، وهابوا أن يلقنوه فقالوا: تعالوا نذكر الحديث. فقال محمد بن مسلم: حدثنا الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح وجعل يقول ولم يجاوز، وقال أبو حاتم: حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح، ولم يجاوز، والباقون سكتوا. فقال أبو زرعة– وهو في السوق– حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي غريب، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" وتوفي رحمه الله»**"اهـ[3].

---

[1] أخرجه:

- جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين، حديث رقم: 982، تح: بشار عواد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط 1، 1996م، ج 2، ص 300.
- سنن النسائي، النسائي، كتاب الجنائز، باب علامة موت المؤمن، حديث رقم: 1829، نا: المكتبة التجارية الكبرى–القاهرة، ط 1، 1348هـ–1930م، ج 4، ص 6.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع، حديث رقم: 1452، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: دار الرسالة العالمية، ط 1، 1430هـ–2009م، ج 2، ص 442.

[2] تقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ص 346.

[3] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص33.

قال أبو حاتم: "فصار البيت ضجة ببكاء من حضر"اهـ[1].

وذلك يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين"اهـ[2]؛ فرحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الأجر والثواب وألحقه بالنبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا آمين يا رب العالمين.

[1] تقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ص 346.

[2] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص33.

فائدة: قال البرذعي رحمه الله: "وسمعته ذكر عبد الله بن سلمة الأفطس فقال: (كان عندي صدوق، ولكنه كان يتكلم في عبد الواحد بن زياد ويحيى القطان وذكر له يونس بن أبي إسحاق، فقال: (لا ينتهي يونس حتى يقول: سمعت البراء)، قال لي أبو زرعة: فأنظر كيف يرد أمره)، قال أبو زرعة: (كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة، فإنما يعطب نفسه كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره. كان الثوري، ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه)"اهـ، ينظر:كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، سعدي بن مهدي الهاشمي، ج2، ص329. قلت: فهذه الكلمة من هذا الحبر الذي خاض غمار بحر الجرح والتعديل واعترك أمواجه المهلكة فهي كلمة صادقة تنبؤك على جلالة هذا الإمام الذي أنار طريقه بورعه وخوفه من الله ﷻ فإنه أدرك وجود ذلك الخيط الرفيع الذي يكون بين أن يتكلم الإنسان نصيحة وذبا عن دين رب العالمين وبين إن يتكلم إتباعا لهوى يملي عليه السوء ولا يملي الهوى إلا السوء أو تعصبا لرأي يراه أو يكون بينه وبين من يتكلم فيه حقدا أو غيرة أو شحناء فيقع في أعراض الناس إرضاء لهذا كله فيكون وباله عليه ويكون عاقبة أمره خسرا وكم من عالم كان لسانه حادا قليل التوقير والاحترام للعلماء محق الله بركة علمه فلا يكاد يذكر إلا قليلا وفي المقابل من العلماء الذين يرون أن كلامهم هذا إنما هو أمانة يجب عليهم أن يؤدوها فكثيرا ما تجدهم يقيمون العذر بين يدي من يريدون الكلام فيه ويترحمون عليه ويثنون عليه الثناء الجميل والله لو لا أنه لم يكن دينا ما تكلموا لذلك تجد علمهم كله بركة قد طارت به الركبان وبلغ الآفاق وهو متداول في الساحة العلمية مبثوث في كتب أهل العلم قد جعل الله لهم القبول في الأرض لذلك علينا نحن الذين نريد أن نمارس الحديث وعلومه أو أي علم شرعي آخر أن تكون هذه الكلمة وأخواتها نبراسا ينير لنا هذا الطريق العظيم لأن من أراد العلم فعليه أن يتقي الله ﷻ قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[سورة البقرة: 282]، وقال أيضا: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [سورة الأنفال: 29]، هذا ما أردت قوله حول هذه الكلمة والله أعلى وأعلم.

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (سؤالات الترمذي لأبي زرعة)

- ✓ المبحث الأول: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الطهارة.
- ✓ المبحث الثاني: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الصلاة.
- ✓ المبحث الثالث: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الجنائز.
- ✓ المبحث الرابع: سؤالاته عن أحاديث في أبواب التفسير.

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (سؤالات الترمذي لأبي زرعة)

المبحث الأول: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الطهارة

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أم حبيبة رضي الله عنها في نقض الوضوء من مس الذكر)

قال أبو عيسى رحمه الله: "**باب الوضوء من مس الذكر**-بعد أن روى حديث بسرة بنت صفوان-قال: وقال أبو زرعة: «حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح، وهو حديث العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة»"اهـ[1].

وحديث أم حبيبة علقه الترمذي في الجامع ورواه في العلل الكبير بسنده قال رحمه الله :

"حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي، حدثنا أبو مسهر، حدثني الهيثم بن حميد، حدثنا العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «**من مس فرجه فليتوضأ**». وسألت محمدا-أي البخاري-عن هذا الحديث فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة، عن أم حبيبة: «**من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة**». وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه، ورأيته كأنه يعده محفوظا"اهـ[2].

الفرع الأول: تخريج الحديث

حديث أم حبيبة أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف، كتاب الطهارة، باب من كان يرى من مس الذكر وضوءا، ج 1، ص 150، الحديث رقم 1724) وإسحاق في (المسند، رقم 2070)، وابن ماجه في (السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ج 1، ص 162، الحديث رقم 481)، والطحاوي في (شرح معاني الآثار، كتاب الطهارة، باب مس

---

[1] جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ج1، ص 130.

[2] العلل الكبير، أبو عيسى الترمذي، ترتيب: أبو طالب المكي، تح: صبحي السامرائي وآخرون، نا: عالم الكتب-بيروت، ط 1، 1409هـ، ج1، ص 49، الحديث رقم 54.

الفرج هل يجب فيه الوضوء، ج1، ص75 الحديث رقم 450). ورواه أبو يعلى في (المسند، الحديث رقم 7144) والطبراني في (المعجم الكبير، ج23، ص234، رقم 447) وفي (الأوسط، ج 3، ص 259، الحديث رقم 3084، وقال لم يرو هذا الحديث عن محكول إلا العلاء بن الحارث، ولا يروى عن أم حبيبة إلا بهذا الإسناد) والبيهقي في (السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ج1، ص206، الحديث رقم626).

الفرع الثاني: توجيه كلام أبي زرعة رحمه الله

إن البخاري رحمه الله يرى أن مكحولا لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان وذلك لأنه يدخل بينهما رجلا، أي أنه يروي عنه بواسطة واستدل على ذلك بحديث «**من صلى في يوم ...**» الحديث[1]. والمسألة هي أن آبا زرعة رحمه الله، يرى أن مكحولا لم يسمع من

---

[1] قال: الإمام أحمد حدثنا ،حسن بن موسى، قال: حدثنا ابن لهيعة، قال: حدثنا سليمان بن موسى، أخبرني مكحول، أن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، حدثه أن عنبسة بن أبي سفيان، أخبره عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من صلى أربعا قبل الظهر، وأربعا بعد الظهر، حرمه الله على النار**». أنظر: المسند، ج 44، ص 358، حديث رقم 26772.

ورواه الطبراني من طريق سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، به، أنظر: المعجم الكبير، ج 23، ص236، الحديث رقم457 .

وقد تعجبت في بادئ الأمر كيف يعل أبو حاتم الحديث برواية ابن لهيعة وهو ضعيف فقد تعجب عبد الرحمان ابنه منه قبل ذلك فقال: وسألت أبي عن حديث رواه النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ قال: «**من حافظ على ثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بني له بيت في الجنة**»؟.

فقال أبي: لهذا الحديث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: هذا دليل أن مكحولا لم يلق عنبسة ، وقد أفسده رواية ابن لهيعة .

قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟

قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل، كان أسهل على ابن لهيعة حفظه. علل الحديث ج2 ص427

قلت: قد خالف ابن لهيعة، سعيد بن عبد العزيز، فرواه عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة، ولم يدخل بينهما رجلا، أنظر: (الطبراني، الكبير، ج23، ص235، الحديث رقم 452)، وسعيد بن عبد العزيز، ثقة ثبت، حتى إن الإمام أحمد سواه بالأوزاعي، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر أمره من السابعة مات سنة سبع وستين وقيل بعدها وله

عنبسة شيئا، لقول ابن أبي حاتم في المراسيل: "سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة، في مس الفرج فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئا"اهـ[1] ؛ فالناظر في كلام أبي زرعة يلاحظ أن فيه تناقضا ففي رواية الترمذي أنه كان يصحح الحديث أو يحسنه وفي رواية ابن أبي حاتم يقر بالانقطاع بين مكحول الدمشقي وبين عنبسة بن أبي سفيان ولدفع هذا التناقض أقول والذي يظهر والله أعلم أن الجواب له احتمالان:

الأول: أن أبا زرعة كان يرى سماع مكحول، من عنبسة صحيحا، فكان يصحح حديثه كما في رواية أبي عيسى الترمذي ثم بعد ذلك تبين له عدم السماع فحكم به بعد ذلك كما في رواية ابن أبي حاتم فتكون رواية الترمذي سابقة [2] لرواية ابن أبي حاتم.

الثاني: أنه يعلم أن مكحولا لم يسمع من عنبسة، كما في رواية ابن أبي حاتم، لكن لكثرة الشواهد اعتضد حديث أم حبيبة رضي الله عنها، فكان يصححه لشواهده.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت لما ذكر أمثلة الحديث المنقطع، وقد وصفه الترمذي بالحسن: "وإنما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد ..... ورأيت لأبي عبد الرحمان النسائي، نحو ذلك فإنه روى حديثا من رواية أبي عبيدة، عن أبيه، ثم قال: أبو عبيدة، لم يسمع من أبيه، إلا أن هذا الحديث جيد، وكذا قال في حديث رواه من رواية عبد الجبار بن وائل بن حجر، عبد الجبار لم يسمع من أبيه، لكن الحديث في نفسه جيد، إلى غير ذلك من الأمثلة، وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية"اهـ[3].

=بضع وسبعون بخ م 4" أنظر: (تقريب التهذيب، ابن حجر، ص 238، ترجمة رقم 2358)، كذا رواه النعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبسة مثل رواية سليمان بن موسى من طريق سعيد بن عبد العزيز.

[1] المراسيل، ابن أبي حاتم، تح: شكر الله نعمة الله قوجاني، نا: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1397هـ، ص 212.

[2] وإنما قلت هذا لأن الترمذي رحمه الله أكبر من ابن أبي حاتم وسماعه أقدم وقد يكون العكس أي أنه كان يرى الانقطاع ثم بان له السماع فكان بعد يصححه.

[3] النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نا: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ط 1، 1404هـ-1984م، ج1، ص398-399.

الفرع الثالث: كلام العلماء في الحديث

وقد قسمت كلام العلماء في ذلك إلى مذهبين وهما كالآتي:

أولا: المصححون

قال ابن عبد البر: "كان أحمد بن حنبل، يذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الذكر، لحديث بسرة وحديث أم حبيبة، وكذلك كان يحي بن معين يقول، والحديثان جميعا عندهما صحيحان، فهذان إماما أهل الحديث، يصححان الحديث في مس الذكر، ذكر أبو زرعة الدمشقي قال: كان أحمد بن حنبل، يعجبه حديث أم حبيبة في مس الذكر، ويقول: هو حسن الإسناد، حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن زكرياء بن يحي بن أعين المقدسي، حدثنا مضر بن محمد، قال: سألت يحي بن معين ،أي حديث يصح في مس الذكر، فقال: يحي لولا حديث جابر بن عبد الله بن أبي بكر، لقلت لا يصح فيه شيء، فإن مالكا يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر، حدثنا عروة، حدثنا مروان، حدثتني بسرة، فهذا حديث صحيح، فقلت له: فبسرة من غير هذا الطريق، فقال: مروان عن حديث بسرة، فقلت له: فحديث جابر، قال: نعم حديث محمد بن ثوبان، هو غير صحيح، قلت له: فحديث أبي هريرة، فقال: رواه يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن سعيد المقبري، وقال: جعل بينهما رجلا مجهولا، قلت : فإن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: أصح حديث فيه ،حديث الهيثم بن حميد، عن العلاء ،عن مكحول، عن عنبسة ،عن أم حبيبة ،عن النبي ﷺ قال: «**من مس ذكره فليتوضأ**»، فسكت"اهـ[1].

قال ابن عبد البر: "قد صح عند أهل العلم، سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، ذكر ذلك دحيم وغيره"اهـ[2].

وقال ابن السكن: "لا أعلم به علة، إلا أنه قيل إن مكحولا لم يسمعه من عنبسة"اهـ[3].

---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (ت 463هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي–محمد عبد الكبير البكري، نا: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية–المغرب، 1387هـ، ج17، ص191.

[2] نفس المصدر، ج17، ص194.

[3] نفس المصدر، ج17، ص193.

قال الألباني رحمه الله: "والحديث صحيح على كل حال، لأنه إن لم يصح بهذا السند، فهو شاهد جيد لما ورد في الباب من الأحاديث"اهـ[1].

ثانيا: المضعفون

قال الترمذي: "وقال محمد أي-البخاري رحمه الله-: (لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، وروى مكحول، عن رجل، عن عنبسة غير هذا الحديث) وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحا"اهـ[2].

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي: "فحديث أم حبيبة عن النبي ﷺ في: «**من مس ذكره فليتوضأ**»؟ قال أبي: (روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهن الحديث)، أي: تدل روايته أن مكحولا قد أدخل بينه وبين عنبسة رجل"اهـ[3].

قال الطحاوي رحمه الله: "حدثنا ابن أبي داود، قال: ثنا أبو مسهر، عن الهيثم، فذكر بإسناده مثله قيل لهم: هذا حديث منقطع أيضا، لأن مكحولا لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئا، حدثنا بذلك ابن أبي داود قال: (سمعت أبا مسهر يقول ذلك)"اهـ[4].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وأعله البخاري، بأن مكحولا لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان، وكذا قال يحي بن معين وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: إنه لم يسمع منه، وخالفهم دحيم، وهو أعرف بحديث الشاميين: فأثبت سماع مكحول من عنبسة"اهـ[5].

---

[1] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، نا: المكتب الإسلامي-بيروت، ط 2، 1405هـ-1985م، ج 1، ص 151.

[2] جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، ج1، ص 130.

[3] علل الحديث، ابن أبي حاتم، تح: مجموعة من الباحثين، نا: مطابع الحميضي، ط 1، 1427هـ-2006م، ج1، ص522.

[4] شرح معاني الآثار، الطحاوي، ج1، ص 75.

[5] التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، نا: مؤسسة قرطبة-مصر، ط 1، 1416هـ-1996م، ج1، ص217.

قال البوصيري: "هذا إسناد فيه مقال، مكحول الدمشقي مدلس، وقد رواه بالعنعنة فوجب ترك حديثه، لا سيما وقد قال البخاري، وأبو زرعة وهشام بن عمار، وأبو مسهر، وغيرهم، أنه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان، فالإسناد منقطع "اهـ[1].

الترجيح

قال مغلطاي رحمه الله تعالى : "والذي يترجح من هذه الأقوال قول أحمد ومن تابعه، وذلك أنّ المضعَّفين إنّما ضعَّفوه بسبب الانقطاع، وقد بينا من أثبت سماع مكحول من عنبسة، والمثبت مقدم على المنفي، وقد ذكر الدارقطني في علله ما يسدّ ذلك، وهو ما رواه يعنيي حديث أم حبيبة في التطوع، النعمان بن المنذر، عن مكحول عن عنبسة، أنه أخبره عن أم حبيبة فذكره، وأما قول أبي زرعة: إن حمل على التناقض فيكون ظهر له أحد القولين بعد الآخر، وإن حمل على أنه وجه بعيد عنده صحيح محفوظ مع انقطاعه، فقد يتأتى ذلك في كلامهم لكن بضميمة أخرى مشعرة بالمقصود،.....، وأما قول البخاري فالظاهر أنه مستند إلى ما أبرزه أبو حاتم من أن ابن لهيعة زاد بينهما رجلا فلئن كان ذلك كذلك فأجدر بهذه العلة أن يكون شعار ابن لهيعة لا تقبل منه الزيادات بحال، فإن قيل قد تابعه على إدخال رجل بينهما عبد الكريم بن أبي المخارق فيما ذكره الدارقطني في كتاب العلل قلنا له القول في عبد الكريم كالقول في ابن لهيعة والله أعلم"اهـ[2].

قلت: لما كان فيه التجاذب، بين الذين يرون الوصل، وهم الذين يقولون بسماع مكحول من عنبسة، وبين الذين يرون الانقطاع، وهم الذين يقولون بعدم سماع مكحول من عنبسة، أعرض عنه صاحبا الصحيح ولم يخرجاه وهذا الحديث فيه شبهة الانقطاع فهو على طريقة الترمذي لكثرة شواهده يكون حسنا وأنا أذهب إليه ولأن أحمد وأبي زرعة كانا يصححانه والله أعلم.

---

[1] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري (ت840هـ)، تح: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نا: دار الوطن للنشر، الرياض، ط 1، 1420هـ-1999م، ج1، ص 69.

[2] شرح سنن ابن ماجه، علاء الدين مغلطاي (ت762هـ): تح: كامل عويضة، نا: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط 1، 1419هـ-1999م، ج1، ص473.

وأيضا هذا الحديث يصلح مثالا، لما قرره ابن الصلاح، فبعد أن ذكر الشروط التي إذا توافرت في الحديث، وهي الاتصال، وعدالة الرواة، وضبطهم، وانتفاء العلة والشذوذ، قال: "هو الحديث، الذي يحكم له بالصحة، بلا خلاف بين أهل الحديث، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث؛ لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه"اهـ[1].

فمن رأى توافر شرط الاتصال هنا، حكم بالصحة ومن رأى الانقطاع، حكم بعدم الصحة والله أعلم.

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث الوليد بن مسلم في المسح على الخفين)

قال أبو عيسى رحمه الله: "**باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله**

حدثنا أبو الوليد الدمشقي قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة، «**أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله**»، وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وبه يقول مالك، والشافعي، وإسحاق، وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة، ومحمدا عن هذا الحديث، فقالا: "ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة"اهـ[2].

الفرع الأول: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود في (السنن، كتاب الطهارة، باب كيف المسح، ج 1، ص 42، الحديث رقم 165، بلفظ: «**وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك، فمسح أعلى الخفين وأسفلهما**» قال أبو داود: "وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء")، وابن ماجة في (السنن، كتاب الطهارة، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، ج1، ص183، الحديث رقم

[1] معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ت 643هـ)، تح: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، نا: دار الكتب العلمية، ط 1، 1423هـ-2002م، ص 80.

[2] جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، ج 1، ص 141.

550)، وأحمد في (مسنده، رقم 18197)، والبخاري في (التاريخ الكبير،ج8، ص185) في ترجمة وراد كاتب المغيرة فإنه أورد الروايتين المسندة من طريق الوليد بن مسلم ثم أورد عقبها رواية ابن المبارك وذلك منه لبيان علة رواية الوليد بن مسلم، وابن الجارود في (المنتقى، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج1، ص32، الحديث رقم 84)، والطبراني في (الكبير، ج 20، ص 396، الحديث رقم 930)، والدارقطني في (السنن، كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات، ج1، ص359، الحديث رقم 752. بلفظ: «**وضأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله**»)، والبيهقي في (السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب كيفية المسح، ج1، ص434، الحديث رقم 1377- 1378- 1379-1380)، و في (الصغرى، ج1، ص58، الحديث رقم 128)، وفي (معرفة السنن والآثار، ج1، ص123، الحديث رقم 2061-2062-2063).

الفرع الثاني: من تابع الوليد بن مسلم على وصل الحديث

قبل الكلام عن العلة الموجودة في الحديث أود التنبيه على قول الترمذي: "لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم"، لم يسلم من المعارضة لأن غير الوليد يسنده وهما اثنان محمد بن عيسى بن سميع وابن أبي يحي.

قال الدارقطني: "فرواه الوليد بن مسلم، ومحمد بن عيسى بن سميع، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة كذلك رواه الإمام الشافعي، عن بعض أصحابه عن ثور"اهـ[1].

وسأترجم لهذين المتابعين لنعرف مدى قوة هذه المتابعة:

[1] علل الدارقطني، الدارقطني (ت 385هـ)، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نا: دار طيبة– الرياض، ط 1، 1405هـ-1985م، ج7، ص 110.

أولا: ترجمة محمد بن عيسى بن سميع

قال ابن حجر: "محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع بالتصغير الأموي مولاهم صدوق يخطئ، ويدلس، ورمي بالقدر، من التاسعة، مات سنة أربع وقيل ست ومئتين وله نحو من تسعين سنة، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجة"اهـ[1].

وقال عنه في "تعريف أهل التقديس": "وهو من الطبقة الرابعة التي اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، فقال عنه محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع دمشقي فيه ضعف، ووصفه بالتدليس ابن حبان"اهـ[2].

قال الدارقطني في العلل : "فرواه الوليد بن مسلم، ومحمد بن عيسى بن سميع، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة"اهـ[3].

أي أنه روى الحديث معنعنا وهو مدلس فلا تشد من أزر رواية الوليد ولا تصلح عاضدا لها.

ثانيا: ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى

قال ابن حجر: "إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وقيل له: إبراهيم بن محمد ابن أبي عطاء أيضاً أبو إسحاق المدني متروك من السابعة مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين ق"اهـ[4]. وقد تكلم فيه كثير من الأئمة ورموه بالكذب وبالقدر والاعتزال والرفض[5].

ومع هذا كله ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" في الخامسة منها؛ وهي من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثه مردود، ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان

---

[1] تقريب التهذيب، ابن حجر، ص 501، الترجمة 6209.

[2] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تح: عاصم بن عبد الله القريوتي، نا: مكتبة المنار- عمان، ط 1، 1403هـ-1983م، ص 51، الترجمة 126.

[3] علل الدارقطني، الدارقطني، ج 7، ص110.

[4] تقريب التهذيب، ابن حجر، ص93، الترجمة 241.

[5] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص160، الترجمة 284.

ضعفه يسيرا فقال فيه: "إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الشافعي ضعفه الجمهور، ووصفه أحمد، والدارقطني، وغيرهما بالتدليس"اهـ[1] إلا الشافعي وحده من عدله، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ".....وقال الربيع سمعت الشافعي يقول: "كان إبراهيم ابن أبي يحيى قدريا" قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن روى عنه قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث"اهـ[2].

وإليك متابعته قال المزني رحمه الله: "قال الشافعي: وأخبرنا ابن أبي يحي، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، أن النبي ﷺ: «**مسح أعلى الخف، وأسفله**»"اهـ[3].

ومتابعة هذا أيضا لا أثر لها في رواية الوليد وكأن الترمذي يقول لم يسنده ممن يعتمد عليه غير الوليد والله أعلم.

الفرع الثالث: علل حديث الوليد

والحديث له من العلة غير التي ذكر الترمذي وسأبدأ بذكر العلل التي ذكرها:

العلة الأولى: وهي أن الوليد بن مسلم[4] رواه مسندا أي ذكر فيه المغيرة بن شعبة ﷺ وعبد الله بن المبارك[5] يرويه مرسلا أي لم يذكر فيه المغيرة بن شعبة فالنقاد أعلوا الرواية المسندة بالرواية المرسلة وذلك عندهم أن عبد الله بن المبارك أحفظ وأثبت من الوليد فرواية ابن المبارك مقدمة على رواية الوليد وإليك كلام النقاد في ذلك:

---

[1] تعريف أهل التقديس، ابن حجر، ص52، الترجمة 129.

[2] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص159.

[3] مختصر المزني، أبو إبراهيم المزني (ت 264هـ)، نا: دار المعرفة – بيروت، 1410هـ-1990م، ج8، ص103.

[4] **الوليد بن مسلم** القرشي مولاهم أبو العباس، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين أي ومائة، روى له الجماعة. أنظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 2، ص 332.

[5] **عبد الله بن المبارك** المروزي مولى بني حنظلة، ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين أي ومائة، وله ثلاث وستون، روى له الجماعة. أنظر: نفس المصدر، ج 1، ص 445.

قال ابن عبد البر: "قال أبو بكر الأثرم: (سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ذكرته لعبد الرحمان بن مهدي فذكر عن ابن المبارك عن ثور قال: حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة وليس فيه المغيرة)، وهذا إفساد لهذا الحديث بما ذكر من الإخلال في إسناده"اهـ[1].

وقد سبق كلام الترمذي بأن الحديث معلول برواية ابن المبارك المرسلة وسأل أبا زرعة والبخاري عن ذلك فوافق كلامهم كلامه.

وقد ذكر هذا الطريق المرسل ابن أبي حاتم في العلل قال: "سألت أبي، وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: رواه الوليد هكذا! ورواه غيره، ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث الوليد؛ وهذا أشبه والله أعلم"اهـ[2].

وقال أبو حاتم في العلل عن حديث الوليد: "ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح"اهـ[3].

قال الدارقطني – وقد سئل عن حديث الوليد هذا– قال: "لا يثبت لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلا"اهـ[4].

قال ابن حزم: "أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين، وهذا خبر حدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال: حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة "أن رسول الله –ﷺ– مسح أعلى الخفين وأسفلهما " فصح أن

---

[1] التمهيد، ابن عبد البر، ج11، ص147.
[2] العلل، ابن أبي حاتم، ج1، ص516.
[3] نفس المصدر، ج1، ص602.
[4] علل الدارقطني، الدارقطني، ج7، ص 110.

ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة، وعلة ثالثة وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة، فسقط كل ما في هذا الباب، وبالله تعالى التوفيق"اهـ[1].

قال الزيلعي وهو يتحدث عن حديث الوليد : "فأفسده من وجهين حين قال: حدثت عن رجاء، وحين أرسل، فلم يسنده"اهـ[2].

العلة الثانية: قال أبو داود: "وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء"اهـ[3]؛ أي أن فيه انقطاعا بين ثور بن يزيد وبين رجاء بن حيوة بدليل رواية ابن المبارك التي يرويها عبد الرحمان بن مهدي عن ثور قال حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة. قال موسى ابن هارون الحمال وأبوداود: "لم يسمع ثور من رجاء"اهـ[4].

قال البغوي: "ثور لم يسمع هذا من رجاء"اهـ[5].

وقال البيهقي رحمه الله: "وفيه وجه من الضعف، وهو أن الحفاظ يقولون: لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة"اهـ[6].

قال مغلطاي وهو يتحدث عن البيهقي: "وفي رواية محمد بن العباس الغساني عنه لم يلق رجاء ورَّادا"اهـ[7].

---

[1] المحلى، ابن حزم، تح: عبدالغفار سليمان البنداري، نا: دار الفكر-بيروت، ج1، ص344.

[2] نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي (ت 762هـ)، تح: محمد عوامة، نا: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان، ط 1، 1418هـ-1997م، ج1، ص182.

[3] سنن أبي داود، أبي داود، ج1، ص42.

[4] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، نا: مؤسسة قرطبة-مصر، ط 1، 1416هـ-1995م، ج1، ص281.

[5] شرح السنة، البغوي (ت516هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، نا: الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط 2، 1403هـ-1983م، ج1، ص463.

[6] معرفة السنن والآثار، البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، نا: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي–باكستان)، ط 1، 1412هـ-1991م، ج2، ص124.

[7] شرح سنن ابن ماجة، علاء الدين مغلطاي، ص 520.

ملاحظة

وهنا لابد أن أشير إلى شيء وهو أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله يرى أن الترمذي قد وهم في نقل موضع العلة في هذا الحديث قال رحمه الله تعالى: "فكلام أحمد وأبي داود والدارقطني يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من رجاء وهو ينافي ما نقله الترمذي عن البخاري وأبي زرعة أن العلة أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة وأنا أظن أن الترمذي نسي فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة "اهـ[1].

قد يكون الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على حق لأننا لو نظرنا إلى موضع الانقطاع في رواية عبد الله بن المبارك لوجدناه بين ثور وبين رجاء وهذا ما ذكره الإمام أحمد عن عبد الرحمان بن مهدي وراجع فيه كذلك نعيم بن حماد ووجد الخط العتيق للرواية موافقا لرواية عبد الرحمان ابن مهدي لكننا قد نجد مخارج نلتمسها للترمذي رحمه الله غير الوهم مثل أن يكون الخطأ من النساخ وليس من الترمذي لكن نفس النقل وجد في عدة نسخ معتمدة في التحقيق وكذلك في النسخ التي اعتمدها المباركفوري في شرحه واحتمال آخر وهو أن الحديث فيه موضعان منقطعان الأول بين ثور وبين رجاء والثاني بين رجاء وبين وراد فنقل الترمذي أحدهما وأغفل الآخر وهذا مما استنتجته من كلام النقاد الذين ذكروا للحديث أكثر من علة وهذا ما ذكرته عند التفصيل في العلل التي أُعِلَّ بها هذا الحديث والله أعلم.

العلة الثالثة: وهي أن رجاء لم يسمع من ورَّاد كاتب المغيرة.

قال ابن قدامة :"وقال أحمد: هذا من وجه ضعيف، رواه رجاء بن حيوة، عن ورَّاد كاتب المغيرة، ولم يلقه"اهـ[2]. وهذا مما يبعد الترمذي عن الوهم.

وكذلك العلائي نقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: "لم يلق رجاء بن حيوة ورَّادا يعني كاتب المغيرة"اهـ[3].

---

[1] سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر، ج1، ص 164.

[2] المغني، ابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)، تح: طه الزيني وآخرون، نا: مكتبة القاهرة، ط 1، 1388هـ-1968م، ج1، ص217.

[3] جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي (ت 761هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، نا: عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1407هـ-1986م، ج3، ص266.

ونقل ابن القيم عن بعض الحفاظ قال: "أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين:

أحدهما: أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة وإنما قال: (حدثت عنه). الثاني: (أن ثورا لم يسمعه من رجاء)"اهـ[1].

الفرع الرابع: علل غير قادحة أُعل بها الحديث

وأعل الحديث بعلل أخرى لكنها لا تثبت:

العلة الأولى: أعل بتدليس الوليد بينه وبين ثور.

حيث قال: "عن ثور" ورُدَّ بأن رواية الترمذي ورواية أبي داود فيها تصريح الوليد بالإخبار قال: " أخبرني ثور"، أما رواية أحمد وابن ماجة ففيها التصريح بالتحديث، من هنا فقد أمن تدليس الوليد فلا تدليس.

العلة الثانية: أن الوليد يدلس تدليس التسوية فلابد أن يصرح بالسماع بين ثور شيخه وبين رجاء بن حيوة.

قال ابن الجوزي رحمه الله: "قلت كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم"اهـ[2].

لكن ابن دقيق العيد رد هذا التعليل فقال: "أما الوجه الثالث – وهو تدليس الوليد –، فقد أشار إليه أبو الفرج ابن الجوزي في "تحقيقه"، وقال: (كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع

---

[1] عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم، محمد أشرف العظيم آبادي، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 2، 1415هـ، ج1، ص196.

[2] التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي (ت597هـ)، تح: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1415هـ-1994م، ج1، ص213.

والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عنهم)اهـ. وهذا الوجه ليس بشيء، فقد أمن تدليس الوليد في هذه الرواية بما رواه أبو داود في "سننه" فقال: (أخبرني ثور)"اهـ[1].

والذي يظهر والله أعلم أن الذي أراده ابن الجوزي غير الذي رده ابن دقيق العيد، فإن ابن الجوزي أشار إلى ما يعرف في المصطلح بتدليس التسوية، وقد اشتهر به الوليد، وهو نقض عليه برواية أبي داود التي فيها الإخبار بين الوليد و بين ثور، وعليه لابد للوليد أن يصرح بالسماع بين ثور ورجاء، وهذا مابينته رواية الدارقطني قال رحمه الله: "حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا داود بن رشيد، نا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، نا رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة، قال: وضأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك «**فمسح أعلى الخف وأسفله**»"[2].

لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله، رد هذه الرواية فقال: "فهذا ظاهره أن ثورا سمعه من رجاء فتزول العلة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار في مسنده، عن أحمد بن يحيى الحلواني، عن داود بن رشيد، فقال عن رجاء، ولم يقل حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدم في كلام الأئمة"اهـ[3].

وتبقى ملاحظة، لابد منها وهي: أنه يصح أن يسمى تدليس تسوية، أو أن يقع الاختلاف في الروايات "ثور عن رجاء" أو "ثور حدثنا رجاء" وهذا كله في حالة أن يكون رجاء شيخا لثور، أما وقد نص الحفاظ على عدم سماع ثور من رجاء، كما سبق في العلة الثانية التي أعل بها الحديث، فلا تصلح أن تكون علة يعل بها الحديث.

---

[1] الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد (ت702هـ)، تح: سعد بن عبد الله آل حميد، نا: دار المحقق للنشر والتوزيع، ج2، ص148.

[2] سنن الدارقطني، الدارقطني، ج1، ص359.

[3] التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، ج1، ص281-282.

العلة الثالثة: أن فيه راو لم يسم وهو كاتب المغيرة.

قال البيهقي في المعرفة: "وضعف الشافعي في القديم حديث المغيرة بأن لم يسم رجاء بن حيوة كاتب المغيرة"اهـ[1].

وقال ابن حزم: "أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة"اهـ[2].

ويرد بأن كاتب المغيرة معروف وهو ورَّاد مولاه بدليل رواية ابن ماجه حيث صرح به عن ورَّاد كاتب المغيرة وكذلك البخاري روى هذا الحديث في التاريخ الكبير والأوسط في ترجمة ورَّاد كاتب المغيرة وكذلك الذين ألفوا في المبهمات عينوا كاتب المغيرة بأنه ورَّاد لا غيره فدل على أن النعت بكاتب المغيرة قائم مقام التعين.

قال ابن دقيق العيد: "وأما الوجه الثاني الذي ذكره هذا المتأخر[3] – وهو أنه لم يسم كاتب المغيرة –، فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه ورَّاد، وهو مخرج له في "الصحيح"، فإن لم يعرف له مشارك في هذه الصفة، فالظاهر انصراف الرواية إليه، وقد أدرج هذا الحديث بعض الحفاظ في ترجمة رجاء بن حيوة، عن ورَّاد، وأعلى من هذا وأفصح: أن أبا عبد الله بن ماجة خرج الحديث في "سننه"، فقال: عن رجاء بن حيوة، عن ورَّاد كاتب المغيرة، فصرح باسمه"اهـ[4].

قال ابن القيم: "فالمعروف (بكاتب) المغيرة هو مولاه ورَّاد، وقد خرج له في الصحيحين، وإنما ترك ذكر اسمه في هذه الرواية لشهرته، وعدم التباسه بغيره، ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتمارى في أنه ورَّاد كاتبه"اهـ[5].

---

[1] معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج2، ص124.

[2] المحلى بالآثار، ابن حزم، ج1، ص344.

[3] قال مغلطاي: "وأمّا قول الحافظ القشيري بأنّ هذه العلّة أثارها بعض المتأخرين: فيشبه أنه لم ير كلام الشّافعي؛ لأن أبا نعيم ذكره في بابه ومن أسلفناه من المتقدمين، والله أعلم" أنظر: شرح سنن ابن ماجه، ج1، ص621.

[4] الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ج2، ص148.

[5] عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم، محمد أشرف العظيم آبادي، ج1، ص195.

الفرع الخامس: كلام العلماء في الحديث

بعد ذكر علل هذا الحديث التي تثبت والتي لا تثبت فإن العلماء انقسموا حوله بين مصحح وبين مضعف وإليكم.

أولا: المصححون

قال الشيخ يوسف بن محمد الدخيل: "لم أر من صحح هذا الحديث، حتى من جمع بينه وبين ما ينافيه من الأحاديث الأخرى، يعترف ويصرح بضعفه، اللهم إلا ما كان من أحمد شاكر، فإنه الوحيد الذي رأيته يصحح حديث الوليد هذا"اهـ[1].

قلت وهذا ذهول من الشيخ رحمه الله لأن ابن الجارود أخرجه في (منتقاه، ج1، ص32، رقم 84)، وما ذلك إلا دليل على تصحيحه له زد على ذلك تصحيح مغلطاي له فإنه رحمه الله بعد أن رد عن كل العلل المثارة حول الحديث حسب اجتهاده قال رحمه الله: " فعلى هذا يكون حديثا لا بأس به؛ بل لو صحح إسناده لكان بذلك جديرا ، على أنا قد رأينا لنا في ذلك سلفا وقدوة، وهو أبو محمد بن الجارود، بذكره له في منتقاه وقد ذكر الشيخ جمال الدين المزي له إسنادا آخر[2] فقال: ورواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الملك عمير عن وراد"اهـ[3].

وأورد اسناد عبد الملك بن عمير عن ورَّاد ليبين أن للحديث متابع وهذا لا يتأتى لقول الدارقطني : "وروي هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن ورَّاد، عن المغيرة، لم يذكر فيه أسفل الخف"اهـ[4].

---

[1] سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، يوسف بن محمد الدّخيل (ت1431هـ)، رسالة دكتوراه، نا: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ-2003م، ج1، ص 326.

[2] فهذا مغلطاي وابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (ج1، ص 195) ينسباني للمزي ذكر هذا الإسناد وفي الحقيقة أن الدارقطني هو أول من أبرزه في علله (ج7، ص 110)

[3] شرح سنن ابن ماجه، مغلطاي، ج1، ص621.

[4] علل الحديث، الدارقطني، ج7، ص 110.

فحديث عبد الملك بن عمير، ليس فيه ذكر أسفل الخف، وهو الموافق للروايات الأخرى الصحيحة، عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تتمة لكلام الدارقطني قال : "نبه الدارقطني في "العلل" على أنه ليس في رواية إسماعيل هذه ذكر"أسفل الخف"، قال: "وهو المقصود من هذا الحديث"اهـ[1].

وعليه فهذه الرواية، لا تشد من عضد حديث الوليد، بل تعتبر مخالفة لها بعدم ذكر أسفل الخف، والله أعلم.

فتبين من هذا أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ليس الوحيد الذي صححه، وقد بنى الشيخ رحمه الله تصحيحه على مقدمات قال رحمه الله: "وهذه العلة التي أعل بها الحديث ليست بشيء عندي:

أولا: لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظا متقنا فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما على الآخر وزيادة الثقة مقبولة.

وثانيا: لأن الدارقطني والبيهقي روياه من طريق داود بن رشيد وهو ثقة ورشيد بالتصغير: حدثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة فقد صرح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء.

وثالثا: رواه إبراهيم بن يحي عن ثور كرواية الوليد وإبراهيم بن أبي يحي ضعفه عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء بل رماه بعضهم بالكذب ولكن الشافعي تلميذه أعرف ففي التهذيب قال الربيع: "سمعت الشافعي يقول: (كان إبراهيم بن أبي يحي قدريا) قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن يروي عنه قال :كان يقول: (لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث)، ونقل أيضا عن الشافعي في كتاب اختلاف الحديث

[1] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف على الأطراف، المزي-ابن حجر، تح: عبد الصمد شرف الدين، نا: الدار القيمة-الهند- المكتب الإسلامي-بيروت، ط 1 1384هـ-1965م-ط 2 1403هـ-1983م،ج8، ص 498.

أنه قال: (ابن أبي يحي أحفظ من الداروردي)، وليس في حديث ثور عن رجاء ما ينافي الروايات الأخرى الآتية في المسح على ظاهر الخفين لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة ولأنها لا تدل على وجوب ذلك وإنما الأمران جائزان والمسح على ظاهرهما يجزئ وإن مسح أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن"اهـ[1].

قد ذكرت في أثناء عرض العلل الواردة في هذا الحديث، ما يمكن أن يناقش به الشيخ أحمد شاكر، فإنه دلل بسماع ثور من رجاء برواية داود بن رشيد، واعتماده على متابعة إبراهيم ابن أبي يحي، للوليد في هذا الحديث، فإنه رواه عن ثور، مثل رواية الوليد، ولما علم أنه سيحتج عليه بجرح ابن أبي يحى، ذكر تعديل الشافعي له، وأنه من شيوخه وهو أعرف به من غيره، مع أن الحفاظ متفقون على ضعفه، لكن الأهم في هذا كله اعتبر مخالفة الوليد بن مسلم، لعبد الله بن المبارك من باب زيادة الثقة، وهو رحمه الله يقول بقبول بزيادة الثقة مطلقا، لأن الزائد معه زيادة علم، قال رحمه الله: "فإذا روى العدل الثقة حديثا وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث، أو رواه الثقة العدل نفسه، مرة ناقصا، ومرة زائدا؛ فالقول الصحيح الراجح: أن الزيادة مقبولة.....وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين، وادعى ابن طاهر الإتفاق على هذا القول"اهـ[2].

ثانيا: المضعفون

السواد الأعظم من النقاد على تضعيف هذا الحديث وسأنقل كلامهم:

فأولهم الترمذي صاحب الكتاب–وقدمته لأنه أصل الأسئلة المدروسة أما من بعده فسأرتبهم تاريخيا–قال: وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم ثم نقل تضعيف البخاري وأبي زرعة قال: وسألت أبا زرعة، ومحمدا عن هذا الحديث، فقالا: "ليس

[1] أنظر: تحقيق جامع الترمذي، أحمد شاكر، ج1، ص164- 165.

[2] أنظر: تحقيق كتاب الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تح: أحمد شاكر، نا: دار الكتب العلمية بيروت، ط 2، ص 39.

بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة "اهـ[1].

1- الإمام الشافعي رحمه الله:

فقد نقل البيهقي رحمه الله تضعيفه قال: "وضعف الشافعي في القديم، حديث المغيرة، بأن لم يسم رجاء بن حيوة كاتب المغيرة بن شعبة "اهـ[2].

2-الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

هذا الإمام أحمد يسأل عبد الرحمان بن مهدي عن حديث الوليد؛ فذكر له حديث ابن المبارك؛ أي أن حديث ابن المبارك المرسل هو الصحيح، وليس حديث الوليد المسند، فقد ذكره الأثرم عنه قال: "سمعت أبا عبد الله يضعفه، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن بن مهدي، فذكره عن ابن المبارك، عن ثور قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة: أن النبي ﷺ....، وليس فيه "المغيرة"، فأفسده من وجهين: حين قال: حدثت عن رجاء، وأرسله ولم يسنده. وقد كان نعيم بن حماد حدثني بهذا عن ابن المبارك كما حدثني به الوليد فقال: عن ثور، عن رجاء، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة. فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة. فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: "عن المغيرة"، وأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث، هذا معناه"اهـ[3].

---

[1] جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، ج 1، ص 141.

[2] معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج2، ص125.

[3] الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ج2، ص146.

3-الإمام البخاري رحمه الله:

وقد تقدم تضعيف البخاري لحديث الوليد بن مسلم في سؤال الترمذي له إلا أني سأنقل من كتابيه التاريخ الكبير[1] و الأوسط حين ترجم لوراد كاتب المغيرة فقد روى الحديثين جميعا أي حديث الوليد وحديث ابن المبارك، وبعدهما مباشرة روى حديث عروة بن الزبير عن المغيرة وهذا الحديث ليس فيه إلا المسح على ظاهر الخفين وهو الصحيح وهو رحمه الله بهذا الصنيع يعل الحديثين جميعا، حديث الوليد، وحديث ابن المبارك، وهذا لفظ الأوسط، لأنه في الكبير، لم يعقب بأن حديث عروة بن الزبير، عن المغيرة هو الصحيح، فقال: حدثني إبراهيم بن موسى، عن الوليد، عن ثور، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة «**أن النبي ﷺ مسح ظاهر خفيه وباطنهما**».

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا ابن مهدي، قال: حدثنا ابن المبارك، عن ثور حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة ليس فيه المغيرة.

حدثني محمد بن الصباح قال حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة ابن الزبير، عن المغيرة بن شعبة قال: «**رأيت النبي ﷺ مسح على خفيه ظاهرهما**»، وهذا أصح"اهـ[2].

4- الإمامان الرازيان أبو زرعة وأبو حاتم رحمهما الله:

فقد سأل عبد الرحمان بن أبي حاتم أباه عن حديث الوليد فقال :"ليس بمحفوظ"[3].

وقال أيضا: "سألت أبي، وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: (رواه الوليد هكذا! ورواه غيره، ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث الوليد؛ وهذا أشبه والله أعلم)"اهـ[4].

---

[1] التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تح: المعلمي، نا: دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد، ج8، ص186.

[2] التاريخ الأوسط، البخاري، تح: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي، ط 1، 1397هـ-1977م، ج1، ص292.

[3] العلل، ابن أبي حاتم، ج1، ص602، المسألة رقم: 135.

[4] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج1، ص116، المسألة رقم 78.

5-الإمام الدارقطني رحمه الله:

قال رحمه الله: "حديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلا الخف وأسفله لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلا"اهـ[1].

6-الإمام ابن حزم رحمه الله:

قال رحمه الله: "فصح أن ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة، وعلة ثالثة وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة، فسقط كل ما في هذا الباب، وبالله تعالى التوفيق"اهـ[2].

7- الإمام ابن عبد البر رحمه الله:

قال رحمه الله: "وهذا إفساد لهذا الحديث بما ذكر من الإخلال في إسناده"اهـ[3].

8 - الإمام النووي رحمه الله:

قال رحمه الله: "ضعيف، ضعفه أهل الحديث، ممن نص على ضعفه البخاري، وأبو زرعة الرازي، والترمذي، وآخرون، وضعفه أيضا الشافعي في كتابه القديم"اهـ[4].

9-الإمام ابن القيم رحمه الله:

قال رحمه الله: "وبعد فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي ومن المتأخرين: أبو محمد بن حزم، وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه"اهـ[5].

---

[1] علل الحديث، الدارقطني، ج7، ص 110.

[2] المحلى بالآثار، ابن حزم، ج1، ص344.

[3] التمهيد، ابن عبد البر، ج11، ص147.

[4] المجموع شرح المهذب، أبو زكريا النووي (ت676هـ)، تح: محمد نجيب المطيعي، نا: مكتبة الإرشاد-جدة، ج1، ص517.

[5] عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم، محمد أشرف العظيم آبادي، ج1، ص195.

10-الإمام الزيلعي رحمه الله:

وقال رحمه الله في "نصب الراية": "وأما حديث الوليد بن مسلم...وهو ضعيف"اهـ[1].

11 – الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله:

وقال ابن حجر في بلوغ المرام: "في إسناده ضعف"اهـ[2].

الترجيح

الحديث ضعيف، لقوة أدلة المضعفين وذلك لانقطاعه في موضعين: الأول: بين ثور، وبين رجاء، والثاني: بين رجاء، وبين وراد كاتب المغيرة، ولإرساله. ولم يخرج صاحبا الصحيح الروايتين جميعا فرواية الوليد المسندة حكم عليها بالخطاء ورواية عبد الله بن المبارك مرسلة واستعاضا عليه بالأحاديث الصحيحة عن المغيرة بن شعبة والله تعالى أعلم.

وقد لاحظت أن الوليد رحمه الله من خلال قراءتي لبعض مروياته فوجدته يسند ما يرسله الناس، قال ابن عبد البر رحمه الله: "حديث ثامن وعشرون لزيد بن أسلم مرسل مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا فليصل ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان هكذا روى هذا الحديث عن مالك جميع رواة الموطأ عنه ولا أعلم أحدا أسنده عن مالك إلا الوليد بن مسلم فإنه وصله وأسنده عن مالك وتابعه على ذلك يحي بن راشد إن صح عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ وقد تابع مالكا على إرساله الثوري وحفص ابن ميسرة الصنعاني ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وداود بن قيس الفراء فيما روى عنه القطان"اهـ[3].

وقال أيضا: "حدثنا مالك عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك الأنصاري قال حسبت أنه قال عبد الرحمن بن كعب أنه قال نهى رسول الله ﷺ الذين قتلوا ابن أبي الحقيق

---

[1] نصب الراية، الزيلعي، ج1، ص181.

[2] بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، تح: ماهر ياسين الفحل، نا: دار القبس-الرياض، ط 1، 1435هـ-2014م، ج1، ص20.

[3] التمهيد، ابن عبد البر، ج5، ص19.

عن قتل النساء والولدان قال فكان رجل منهم يقول برحت بنا امرأة أبي الحقيق بالصياح فأرفع عليها السيف ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ فأكف ولولا ذاك استرحنا منها هكذا قال يحي حسبت أنه قال عبد الرحمن بن كعب وتابعه ابن القاسم وبشر بن عمر وابن بكير وأبو المصعب وغيرهم وقال القعنبي حسبت أنه قال عبد الله بن كعب أو عبد الرحمن بن كعب ورواه ابن وهب عن مالك عن الزهري عن ابن كعب بن مالك لم يقل عبد الله ولا عبد الرحمن ولا حسبت شيئا من ذلك واتفق هؤلاء كلهم وجماعة رواة الموطأ على رواة هذا الحديث مرسلا على حسب ما ذكرنا من اختلافهم لم يسنده واحد منهم ولا علمت أحدا أسنده عن مالك في كل رواة عنه من جميع رواته إلا الوليد بن مسلم فإنه قال فيه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك"اهـ[1]، وعليه يزيد ارتياحنا للرواية المرسلة والله أعلم.

ملحق

وهذا الموضع لا تعلق له بعلم العلل غير أن الترمذي رحمه الله كرر هذه العبارة عن أبي زرعة في الثناء عن الفلاس رحمه الله فأحببت أن أحلي بها رسالتي والله الموفق.

قال أبو عيسى رحمه الله: "سمعت أبا زرعة، يقول: (روى عفان بن مسلم، عن عمرو بن علي حديثا)، وقال أبو زرعة: (لم نر بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة: علي بن المديني[2]، وابن الشاذكوني[3]، وعمرو بن علي) "اهـ[4].

---

[1] المصدر السابق، نفس المؤلف، ج11، ص66.

[2] **علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم أبو الحسن بن المديني** بصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني وقال فيه شيخه ابن عيينة كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني وقال النسائي كأن الله خلقه للحديث عابوا عليه إجابته في المحنة لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح خ ت س فق، أنظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص403، الترجمة رقم 4760.

[3] **الشاذكوني** سليمان بن داود بن بشر، أبو أيوب المنقري، الحافظ البصري، متروك، من التاسعة، أنظر: نفس المصدر، نفس المؤلف، ص728.

[4] أنظر: جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، باب ما جاء إذا كان المطر فالصلاة في الرحال، ج1، ص374، وأعاد هذه العبارة في أبواب التفسير، باب ومن سورة حم السجدة، ج9، ص89.

والملاحظ أن الترمذي رحمه الله يذكر هذه العبارة كلما روى عن شيخه أبي حفص عمرو ابن علي الفلاس ويريد رحمه الله التنويه بشيخه لأنه فارس من فرسان الحديث وحق له ذلك حتى إن شيخه أي شيخ عمرو بن علي روى عنه وشيخه عفان بن مسلم السفار من كبراء القوم وأساطين الحديث أي روى الشيخ عن التلميذ وهذا عزيز جدا أن يروي الشيخ عن تلميذه وليس ككل الشيوخ إنه عفان بن مسلم[1].

ترجمة عمرو بن علي بن بحر بن كنيز

قال الذهبي رحمه الله: الحافظ الإمام الثبت أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس أحد الأعلام، مولده بعيد الستين ومائة سمع يزيد بن زريع وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وسفيان بن عيينة ومعتمر بن سليمان وطبقتهم فأكثر وأتقن وجود وأحسن، حدث عنه الستة والنسائي أيضا بواسطة وعفان وهو من شيوخه وأبو زرعة ومحمد بن جرير وابن صاعد والمحاملي وأبو زوق الهزاني وأمم سواهم قال النسائي ثقة حافظ صاحب حديث وقال أبو حاتم: كان أرشق من علي بن المديني وقال عباس العنبري: ما تعلمت الحديث إلا منه وقال حجاج بن الشاعر عمرو بن علي: لا يبالي أحدث من حفظه أو من كتابه وقال أبو زرعة

[1] **عفان بن مسلم** الحافظ الثبت أبو عثمان الأنصاري مولاهم البصري الصفار محدث بغداد: ولد بعد الثلاثين ومائة وسمع من شعبة وهشام الدستوائي وحماد بن سلمة ووهيب وطبقتهم. وعنه أحمد وإسحاق وعلي وابن معين والفلاس وهلال بن العلاء وحنبل بن إسحاق وأبو زرعة الدمشقي وخلائق. قال يحيى القطان: إذا وافقني عفان فلا أبالي من خالفني قال يعقوب بن شيبة: سمعت ابن معين يقول: أصحاب الحديث خمسة مالك وابن جريج والثوري وشعبة وعفان. وقال أبو حاتم: عفان ثقة متقن متين وكان عفان ممن لم يجب في المحنة. قال حنبل: حضرت مع أبي عبد الله وابن معين عند عفان بعد ما امتحنه إسحاق بن إبراهيم الأمير فقال ابن معين حدثنا فقال يا أبا زكريا لم أسود =وجوهكم ولم أجب أنه قرأ على كتاب المأمون أن امتحن عفان فإن أجاب وإلا فاقطع معلومه وكان المأمون يجري علي في الشهر خمسمائة درهم فقال إسحاق: ما تقول؟ فقرأت قل هو الله أحد، فقلت أمخلوق هذا؟ قال: يا شيخ إن أمير المؤمنين يقطع عنك ما يجري عليك، فقلت: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿22﴾﴾ [الذاريات: 22]، فسكت وقمت. فسر بذلك أحمد ويحيى. أنظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ-1998م، ج 1، ص 278.

ذاك من فرسان الحديث لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن ابن المديني والشاذكوني وقال بن أشكاب: ما رأيت مثل الفلاس وكان يحسن كل شيء. وعنه قال: ما كنت فلاسا قط[1].

والحديث الذي ذكر أبو زرعة أن عفان بن مسلم رواه عن عمرو بن علي الفلاس هو ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني قال: "حدثنا محمد بن العباس، قال: ثنا الفضل بن سهل، قال: ثنا عفان بن مسلم، قال: ثنا عمرو يعني أبا حفص الفلاس، قال: ثنا خالد بن الحارث، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين، أن عمر، "كتب إلى أبي موسى الأشعري في عشرين تجفافا أن يفرقها في أشجع حي بالبصرة، ففرقها في بني رياح "اهـ[2].

[1] تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج2، ص56.

[2] أنظر:

- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد الأصبهاني (ت 369هـ)، تح: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 2، 1412هـ-1992م، ج2، ص192.
- تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ)، تح: سيد كسروي حسن، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1410هـ-1990م، ج1، ص455.

المبحث الثاني: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الصلاة

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي صالح «الإمام ضامن»)

قال أبو عيسى رحمه الله: "**باب ما جاء أن الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن.**

حدثنا هناد قال: حدثنا أبو الأحوص، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين**»، وفي الباب عن عائشة، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر، حديث أبي هريرة رواه سفيان الثوري، وحفص بن غياث، وغير واحد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وروى نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، هذا الحديث، وسمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي صالح، عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح، عن عائشة. وسمعت محمدا يقول: «حديث أبي صالح، عن عائشة أصح»، وذكر عن علي بن المديني «أنه لم يثبت حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح، عن عائشة في هذا»"اهـ[1].

الفرع الأول: تخريج الحديث

ليتبين أي الحديثين أصح سأخرج الحديثين جميعا.

أولا: حديث أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قد رواه عنه الأعمش وسهيل بن أبي صالح وأبو إسحاق السبيعي ومحمد بن جحادة، وسأبدأ برواية الأعمش واختلف عنه:

الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ

وقد تقدمت رواية أبي الأحوص وأبي معاوية عن الأعمش عند الترمذي ورواه عبد الرزاق عن معمر والثوري عنه (المصنف، باب المؤذن أمين والإمام ضامن، ج1، ص477 حديث رقم 1838)، ومن طريقه أحمد (المسند، ج13، ص222، حديث رقم 7816) وأخرجه

[1] الجامع، أبو عيسى الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، ج 1، ص 248.

أيضا ابن خزيمة (الصحيح، كتاب الصلاة، باب ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد، ج 3، ص 15، حديث رقم 1528، حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عنهما)، وأخرجه أحمد (المسند، من طريق الثوري حدثنا عبد الرحمان بن مهدي عنه حديث رقم 9942، ومن طريقه أيضا حدثنا وكيع عن سفيان عنه حديث رقم 10098) وأخرج هذا الطريق ابن خزيمة (الصحيح، حدثنا سلم بن جنادة حدثنا وكيع عن سفيان ج3 ص 15 حديث رقم 1528)، وأخرج البيهقي في (السنن الكبرى، ج3، ص 181، حديث رقم 5332 طريق الثوري من رواية يحي بن سعيد عنه) وأخرجه أحمد (المسند، من طريق محمد بن عبيد قال حدثنا الأعمش حديث رقم 9478، وأخرجه من طريق شريك حدثناه أسود قال حدثنا شريك عن الأعمش، حديث رقم 9479)، وأخرجه من طريق شريك الطحاوي في (مشكل الآثار، حديث رقم 2186، حدثنا أبو أمية حدثنا أبو غسان حدثنا شريك)، وأخرجه البزار (المسند، من طريق أبي معاوية عن الأعمش، حديث رقم 9144) وأخرجه أيضا من طريق أبي معاوية الطبراني في (المعجم الأوسط، حديث رقم 74) وأخرج البزار (المسند، طريق أبي حمزة السكري عن الأعمش، حديث رقم 9266)، لكن زاد فيه ألفاظ لم يروها غيره وأخرج طريق أبي حمزة السكري الطحاوي في (مشكل الآثار، حديث رقم 2199) وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى، ج 1، ص 632، حديث رقم 2022، وقال: وهذا الحديث لم يسمعه الأعمش باليقين من أبي صالح وإنما سمعه من رجل، عن أبي صالح).

وأخرجه أبو داود الطيالسي (المسند، من طريق زائدة حدثنا زائدة عن الأعمش، حديث رقم 2526) وأخرجه أحمد (المسند، من طريق زائدة حدثناه معاوية عنه، حديث رقم 9478) وأخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار، من طريق أبي عوانة عن الأعمش، حديث رقم2191، وأخرجه أيضا من طريق حفص بن غياث عن أبيه عن سليمان قال: قال: أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: «**الإمام ضامن**» الحديث، فقيل له إنك ذكرته عن أبي صالح قال نعم فخذوه عنه، حديث رقم 2192)، وأخرجه ابن خزيمة (الصحيح، من طريق أبي خالد وعيسى وجرير كلهم عن الأعمش حديث رقم 1528)، وأخرجه الطبراني (المعجم الصغير، من طريق صدقة بن أبي عمران، حديث رقم 297)، وفي (الأوسط، حديث رقم 3054) وأخرجه أيضا (المعجم الصغير، من طريق الأوزاعي وعيسى بن يونس عن الأعمش، حديث

رقم 796)، وفي (الأوسط، حديث رقم 5270) وقال بعد تخريجه في الكتابين لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا الوليد تفرد به عبد الكريم بن أبي عمير وأخرجه أيضا في (الأوسط، من طريق سلام بن أبي مطيع عن الأعمش، حديث رقم 8549) وأخرجه الشافعي (من طريق سفيان بن عيينة في مسنده الباب الثاني في الأذان ج 1 ص 59 حديث رقم 175) وفي (الأم باب كراهية الامامة ج 1 ص 185) ومن طريقه البيهقي في (معرفة السنن والآثار باب كراهية الإمامة ج 4 ص 223 حديث رقم 5948) وأخرجه أيضا البزار (المسند، من طريق سهيل حدثنا أحمد بن عبدة أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن الأعمش حديث رقم 9145، وقال وهذا الحديث رواه روح بن القاسم عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ ولم يذكر الأعمش)[1]، وأخرج طريق سهيل ابن خزيمة (حدثنا أحمد بن عبدة حدثنا عبد العزيز الداروردي عن سهيل، كتاب الإمامة في الصلاة، باب ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد، ج3، ص 15، حديث1528)، والطحاوي في (مشكل الآثار، من طريق روح بن القاسم عن سهيل عن الأعمش حديث رقم 2188)، وأخرج أيضا هذه الطريق-روح بن القاسم عن سهيل- الطبراني في (الأوسط، حديث رقم 4363، وحديث رقم 8549)، وفي (الصغير، حديث رقم 595، وقال في الموضعين: لم يروه عن روح إلا يزيد، وأخرجه أيضا من طريق محمد بن جعفر حدثني سهيل عن الأعمش، حديث رقم 2189، ومن طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن سهيل عن الأعمش، حديث رقم 2190)، وأخرجه البيهقي في (الكبرى، من طريق محمد بن جعفر أخبرني سهيل عن الأعمش، باب فضل التأذين على الإمامة، ج1، ص 623، حديث رقم 2021)، وأخرجه ابن عدي في (الكامل، من طريق الحسن بن صالح بن حي، ج3، ص155، قال ابن عدي قد روى عنه أحاديث صالحة مستقيمة ولم أجد له حديثا منكرا مجاوز المقدار، وهو

[1] لكن الطرق التي بينتها كلها تدل على أن روح بن القاسم إنما رواه عن سهيل عن الأعمش عن أبي صالح لا أدري لماذا قال البزار هذا ووجدت كلاما للدارقطني يؤيد ما قلت قال رحمه الله: "وخالفهم محمد بن جعفر بن أبي كثير، والدراوردي، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن أبي حازم، وروح بن القاسم، وعبد الله بن جعفر والد علي، فرووه، عن سهيل بن أبي صالح، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة"اهـ. أنظر: علل الحديث، الدارقطني، ج10، ص 192.

عندي من أهل الصدق، ج3، ص157، وأخرجه أيضا من طريق بحر السقاء عن الأعمش ج2 ص234).

وبحر السقاء قال عنه ابن عدي حدثنا ابن حماد، حدثنا معاوية بن صالح، عن يحي بن معين قال بحر السقاء ليس بشيء كل الناس أحب إلي منه[1].

قلت وروايته لا تصح لأنه ضعيف عند الأئمة النقاد، وأخرج ابن عدي طريق آخر (من رواية محمد بن واسع عن الأعمش ج 7، ص 543. وقال عقب الرواية: وهذا عن محمد بن واسع، عن الأعمش باطل).

الأعمش حدثت عن أبي صالح:

وهذه الرواية المنقطعة رواها عنه أبو بدر شجاع بن الوليد قال: سمعت الأعمش يقول حدثت عن أبي صالح أخرجها الترمذي في (العلل الكبير، باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، ج1، ص 65، حديث رقم 91)، وأخرجها البزار (حديث رقم 9146) وأخرجها الطحاوي في (مشكل الآثار، حديث رقم 2193)، ونقل الترمذي في (الجامع، أن محمد بن أسباط يقول عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ج1، ص283).

ورواها أيضا ابن نمير ولكن بالشك وزاد فيها –ولا أراني إلا قد سمعته منه– أخرجها أحمد (المسند، حدثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش به، حديث رقم 8970)، و أبو داود (السنن، كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، ج1، ص 143، حديث رقم 518)، ومن طريقه البيهقي في (الكبرى، ج 1، ص 632، حديث رقم 2024) وأخرجها ابن خزيمة (الصحيح، كتاب الإمامة في الصلاة باب دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد، وقال ورواه ابن نمير وأفسد الخبر أخبرنا الأشج أخبرنا ابن نمير عن الأعمش به، ج3، ص15، حديث رقم 1529).

[1] الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي (ت 365هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، نا: الكتب العلمية– بيروت، ط 1، 1418هـ–1997م، ج 2، ص 228.

الأعمش عن رجل عن أبي صالح:

وهذه الطريق التي فيها –عن رجل – بين الأعمش وأبي صالح رواها محمد بن فضيل قال أحمد في (المسند، حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن رجل عن أبي صالح، حديث رقم 7169) ومن طريق أحمد أخرجها أبو داود في (السنن، حدثنا أحمد بن حنبل به، كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، ج1، ص143، حديث رقم 517) ومن طريقه أخرجها البيهقي في (الكبرى، ج1، ص632، حديث رقم 2023).

الأعمش حدثنا أبو صالح:

وهذه الطريق الصريحة في التحديث رواها هشيم بن بشير ولم يروها غيره أخرجها الطحاوي في شرح (مشكل الآثار، قال حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو سريج بن النعمان الجوهري، قال حدثنا هشيم عن الأعمش حدثنا أبو صالح حديث رقم 2187)، ومثلها رواية إبراهيم بن حميد الرؤاسي التي صرح الأعمش فيها بالسماع من أبي صالح قال الدارقطني: وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح[1].

ثانيا: رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ

أخرج روايته الشافعي في (المسند، حدثنا إبراهيم بن محمد عن سهيل، حديث رقم 174)، ومن طريقه البيهقي في (معرفة السنن والآثار، ج2، ص 265، حديث رقم 2654، وقال هذا الحديث لم يسمعه سهيل، من أبيه، إنما رواه الأعمش، عن أبي صالح، والأعمش، لم يسمعه من أبي صالح يقينا، إنما يقول فيه: نبئت عن أبي صالح، ولا أرى إلا قد سمعته منه، هكذا قاله عبد الله بن نمير، عن الأعمش).

وعبد الرزاق في (المصنف، من طريق سفيان بن عيينة عن سهيل، كتاب الصلاة، باب المؤذن أمين والإمام ضامن، ج 1، ص 477، حديث رقم 1839)، وأحمد في (المسند،

[1] علل الحديث، الدارقطني، ج 10، ص 95.

حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل، حديث رقم 9428)، وأخرج طريق قتيبة عن عبد العزيز بن محمد، ابن حبان في (الصحيح، ذكر إثبات الغفران للمؤذن بأذانه، ج 4، ص 560، حديث رقم 1672)، وأخرجه ابن خزيمة في (الصحيح، من طريق عبد الرحمان بن إسحاق ومحمد بن عمار كلاهما عن سهيل، كتاب الإمامة في الصلاة، باب ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد، ج 3، ص 16، حديث رقم 1531).

ثالثا: رواية أبي إسحاق عن أبي صالح:

وهذه الرواية تفرد بها زهير بن معاوية عن أبي إسحاق وتفرد بها عنه موسى بن داود أخرجها الترمذي في (العلل الكبير، كتاب الصلاة، باب الإمام ضامن، ج1 ص65، حديث رقم 90)، والبزار في (المسند، حديث رقم 8924، وقال وهذا الحديث إنما يعرف من حديث الأعمش ولا أحسب أبا اسحاق سمعه من أبي صالح وقد روى عن أبي صالح حديثا آخر)، وأخرجها ابن خزيمة في (الصحيح، كتاب الإمامة في الصلاة، باب دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد، ج3، ص15، حديث رقم 1530)، والطبراني في (الأوسط، حديث رقم 3605)، وفي (الصغير، حديث رقم 750)، وقال عقب تخريجه في الكتابين: "لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا زهير ولا رواه عن زهير إلا موسى بن داود الضبي"اهـ، وأخرجها الطحاوي في (شرح مشكل الآثار، حديث رقم 2194).

وزهير بن معاوية سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط قال ابن أبي حاتم: (قال أبي: "زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة .....،و قال: سئل أبو زرعة عن زهير بن معاوية فقال: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط)اهـ[1].

قال الترمذي: "وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه منه بأخرة"اهـ[2].

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3، 589.

[2] الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج 1، ص 25.

قلت: لا يصلح هذا الخبر متابعا لتقوية حديث الأعمش لحال زهير بن معاوية في أبي إسحاق ولتفرده بهذه الرواية فأين أصحاب أبي إسحاق الثقات منها إلا أنه قد يكون الوهم والخطأ من موسى بن داود الضبي وموسى بن داود قال عنه ابن أبي حاتم: "ذكر لأبي موسى بن داود، فقال: موسى بن داود في حديثه اضطراب"اهـ[1].

ترجمة موسى بن داود الضبي

وقال الحافظ ابن حجر: "موسى بن داود الضبي أبو عبد الله الطرسوسي نزل بغداد ثم ولي قضاء طرسوس الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف صدوق فقيه زاهد له أوهام من صغار التاسعة مات سنة سبع عشرة م د س ق"اهـ[2].

وقال الدارقطني: "ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قاله موسى بن داود عنه، فإن كان موسى حفظه، فقد أغرب به، وحدث به الفضل بن محمد العطار، وكان ضعيفا، عن أبي خيثمة مصعب بن سعيد، عن زهير، عن أبي إسحاق أيضا. وقال غيرهما: عن زهير، عن الأعمش، وهو الصواب"اهـ[3].

قلت: فلما كان في حديث موسى اضطراب وله أوهام قد يكون الخطأ والوهم من موسى لا من زهير فيكون الحمل على موسى بن داود، والله أعلم.

رابعا: رواية محمد بن جحادة عن أبي صالح:

وهذه الرواية أخرجها الطبراني في (المعجم الأوسط، حديث رقم 9486)، وابن عدي في (الكامل، ج3، ص 141، وقال: وهذا الحديث لا يرويه، عن ابن جحادة إلا بن أبي جعفر والحسن بن أبي جعفر. وقال عنه ابن عدي: "سمعت الساجي يقول (ح)، وحدثنا بن حماد، قال: حدثنا عباس، عن يحي، قال الحسن الجفري ليس بشيء، أخبرنا الساجي، قال:

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 8، ص 141.

[2] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ص 550، ترجمة رقم: 6959.

[3] علل الحديث، الدارقطني، ج 10، ص 196.

حدثنا بكر بن سعيد، حدثني محمد بن محمد بن علي بن المديني سمعت أبي يقول تركت حديث الحسن بن أبي جعفر الجفري لأنه شج أمه.

حدثنا الجنيدي، قال: حدثنا البخاري قال الحسن بن أبي جعفر الجفري بصري، وهو الحسن ابن عجلان منكر الحديث. وقال البخاري ضعفه أحمد.

وسمعت ابن حماد يقول: قال البخاري الحسن بن أبي جعفر فذكر نحوه وسمعت ابن حماد يقول: قال السعدي الحسن بن أبي جعفر ضعيف واهي الحديث.

وقال عمرو بن علي الحسن بن أبي جعفر رجل صدوق منكر الحديث، وهو الحسن ابن عجلان، يكنى أبا سعيد وكان عبد الرحمن يحدث عنه وكان يحيى لا يحدث عنه وقال النسائي فيما أخبرني به محمد بن العباس عنه قال الحسن بن أبي جعفر متروك الحديث "اهـ[1].

وقال أيضا: "والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة "اهـ[2].

قلت: وهذا الخبر لا يصلح متابعا لخبر الأعمش لضعف الحسن بن أبي جعفر والله أعلم.

ثانيا: رواية حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبي صالح عن عائشة رضي الله عنها.

تخريج الحديث:

أخرجها إسحاق بن راهويه في (مسنده، حديث رقم: 1124)، وأحمد في (مسنده، حديث رقم: 24363)، البخاري في (التاريخ الكبير، ج1، ص78) ، والترمذي في (العلل الكبير، حديث رقم: 92)، العقيلي في (الضعفاء الكبير، ج4، ص435)، وأبو يعلى في (مسنده، حديث رقم: 4562)، وابن خزيمة في (الصحيح، كتاب الصلاة، باب دعاء النبي ﷺ للأئمة

[1] الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 3، ص 133.

[2] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج 3، ص143.

بالرشاد، ج3، ص16، حديث رقم: 1532، وقال: الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح)، والطحاوي في (شرح المشكل، حديث رقم: 2195)، وابن حبان في (صحيحه، ذكر إثبات الغفران للمؤذن بأذانه، حديث رقم: 1671)، والبيهقي في (السنن الكبرى، ج1، ص 626، باب لا يؤذن إلا عدل ثقة للإشراف على عورات الناس وأماناتهم على المواقيت، حديث رقم: 1997، وفي باب فضل التأذين على الإمامة، حديث رقم 2025) وفي (الصغرى، ج1، ص205، باب من كره الإمامة واستحب الأذان حديث رقم 529)، والخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق، ج1، ص269) .

الفرع الثاني: كلام العلماء حول الحديثين

بعد أن أخرج أبو عيسى الترمذي الحديث حكى اختلاف الأئمة النقاد في أي الحديثين هو الصحيح فنقل ثلاثة مذاهب، منهم من صحح حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومنهم من صحح حديث محمد بن أبي صالح عن أبي صالح عن عائشة، ومنهم من ضعف الروايتين، وبقي مذهب رابع وهو الذي صحح الروايتين جميعا، وسأنقل أقوال كل مذهب لكن قبل ذلك لابد وأن أذكر كلاما لعالمين كبيرين في شرح سبب اختلاف العلماء في تصحيح وتضعيف كل من الروايتين.

قال مغلطاي رحمه الله: "السبب الموجب لضعف حديث الأعمش عن أبي صالح هو انقطاع ما بينهما، وإن كان قد سمع منه أحاديث ودلس عنه أشياء. ذكره الكرابيسي في كتاب المدلسين،.....وأما سبب تضعيف حديث عائشة، فلأن محمد بن أبي صالح غير معروف"اهـ[1].

وهذا كلام للمعلمي فإنه كلام متين يبين فيه أكثر سبب اختلاف العلماء في تصحيح الحديثين جميعا قال رحمه الله: "أما الحديث فقد قال أبو حاتم: أن الصحيح حديث الأعمش ووافقه أبو زرعة كما ذكره الترمذي في جامعه ووقع في التهذيب سقط من عبارة الترمذي ووافقهما ابن خزيمة ذكر حديث الأعمش في صحيحه، ثم أشار إلى رواية محمد ثم قال:

[1] شرح سنن ابن ماجه، علاء الدين مغلطاي، ج1، ص 1120.

الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح وخالفهم البخاري كما نقله الترمذي فقال: أن الوجه الآخر أصح، ولا ريب أن الأعمش هو في نفسه إمام حافظ متقن لا يذكر بجنبه مثل محمد هذا ولكن هناك أمر يظهر أن أبا حاتم وأبا زرعة وابن خزيمة لم يقفوا عليه، وذلك أن الأعمش مع رواية جماعة الحديث عنه عن أبي صالح بدون تصريح بالسماع قال مرة: سمعت أبا صالح أو بلغني عنه، ورواه الأعمش مرة عن رجل عن أبي صالح ذكر هذين البخاري وقال مرة: حدثت عن أبي صالح ذكره الترمذي فتبين أن الأعمش جزم مرتين بأنه سمعه من آخر عن أبي صالح وتشكك مرة وكان في الغالب يرويه عن أبي صالح بدون تصريح بالسماع، والأعمش معروف بالتدليس فيما يتحقق عدم سماعه فما بالك بما يشك فيه وإذا كان الأمر هكذا فلا معنى للموازنة بين الأعمش ومحمد بن أبي صالح وإنما الصواب الموازنة بين رواية الأعمش عن رجل لا يدرى من هو عن أبي صالح عن أبي هريرة وبين رواية نافع بن سليمان ذاك الحديث عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة والمعروف عندهم أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون الخطأ هو الجاري على الجادة أي الجاري على الغالب، وعامة رواية أبي صالح عن أبي هريرة فمن أخطأ أو كذب فإنه يسلك هذه الجادة فيقول أبو صالح عن أبي هريرة فمن هنا رجح البخاري الوجه الآخر لا تخطئة للأعمش بل لشيخه الذي لايدرى من هو والأعمش معروف بأنه كان يسمع ويروي عن كل أحد فأما حكم الحديث فلو صرح الأعمش بسماعه من أبي صالح ولم يأت عنه ما يخالف ذلك لكان صحيحا، ولكن قد جاء عنه ما عرفت فلا يكون الحديث من طريقه صحيحا ولا حسنا وكذلك على قول الجمهور لا يكون صحيحا من الوجه الآخر لجهالة محمد بن أبي صالح ولهذا قال الترمذي بعد أن حكى قول البخاري وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا فأما ابن حبان فإنه ذكر محمدا في ثقاته وأخرج حديثه في صحيحه على قاعدته في المجهولين والله أعلم"اهـ[1]، وبعد هذا التمهيد أشرع في ذكر مذاهب العلماء في تصحيح الحديثين وهم كالآتي:

[1] الموضح لأوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، نا: دار الفكر الإسلامي، ط 2، 1405هـ-1985م، ج 1، ص 270-271.

المذهب الأول:

وهو الذي يرى أن حديث أبي صالح عن أبي هريرة هو الصحيح لرواية الأعمش له رغم الاختلاف عليه ومتابعة سهيل ومحمد بن جحادة وأبي إسحاق التي تفرد بها زهير بن معاوية وهؤلاء رواة كبار معرفون ومحمد هذا غير معروف حتى تقدم روايته على روايتهم وفي المقابل سأذكر المضعفين لهذه الرواية.

أولا: المصححون:

أبو زرعة:

فيما نقله عنه الترمذي قال:" وسمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي صالح، عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح، عن عائشة"اهـ[1].

أبو حاتم الرازي:

لما سأله ابنه عن حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وحديث محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة، قلت: "فأيهما أصح؟ قال: "حديث الأعمش. ونافع بن سليمان ليس بقوي"اهـ[2].

الإمام أبو بكر بن خزيمة:

لإخراجه له في صحيحه ثم بعد ذلك علق، قال أبو بكر: "الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح"اهـ[3].

---

[1] أنظر:

- =الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج1 ص283
- العلل الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج1، ص65.

[2] العلل، ابن أبي حاتم، ج2، ص264.

[3] صحيح ابن خزيمة، أبو بكر ابن خزيمة (ت 311هـ)، تح: محمد مصطفى الأعظمي، نا: المكتب الإسلامي-بيروت، ج 3، ص 16.

العقيلي:

قال ابن الملقن: وقال العقيلي في (تاريخه) : "الحديث حديث أبي صالح عن أبي هريرة وسائر ذلك أوهام"اهـ[1].

الدارقطني:

وقال الدارقطني: "يرويه محمد بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن عائشة، وخالفه الأعمش وسهيل بن أبي صالح على اختلاف عليهما إلا أنهما أسنداه عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب"اهـ[2].

ابن عبد الهادي:

لما ذكر هذا الحديث من طريق قتيبة عن عبد العزيز بن محمد عن سهيل عن أبيه قال: "روى مسلم بهذا الإسناد نحوا من أربعة عشر حديثا وما يريد رحمه الله إلا تصحيح هذا الحديث"اهـ[3].

الشيخ الألباني:

قلت: حديث صحيح، ولذلك فالصواب قول أبي زرعة: "حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة "اهـ[4].

---

[1] البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن (ت 804هـ)، تح: مصطفى أبو الغيط-عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، نا: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، ط 1، 1425هـ-2004م، ج 3، ص 397.

[2] علل الحديث، الدارقطني، ج 10، ص 196.

[3] تنقيح التحقيق، شمس الدين ابن عبد الهادي (ت 744)، تح: سامي بن محمد بن جاد الله-عبد العزيز بن ناصر الخباني، نا: أضواء السلف – الرياض، ط 1، 1428هـ-2007م، ج 2، ص 504.

[4] صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، نا: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، 1423هـ-2002م، ج 3، ص 3،6.

ثانيا: المضعفون:

الإمام سفيان الثوري:

روى ابن أبي حاتم "عن يحيى بن سعيد القطان؛ قال: قال سفيان – يعني الثوري –: حديث الأعمش، عن أبي صالح "الإمام ضامن" لا أراه سمعه من أبي صالح"اهـ[1].

علي بن المديني:

قال ابن عدي: سمعت الحسن بن يحيى الرازي يقول:" سمعت علي بن المديني يقول: غلط عبد العزيز في حديث سهيل، عن الأعمش؛ الإمام ضامن"اهـ[2].

الإمام أحمد بن حنبل:

قال ابن الجوزي: "قال أحمد بن حنبل: (ليس لهذا الحديث أصل ليس يقول فيه أحد عن الأعمش أنه قال نا أبو صالح والأعمش يحدث عن ضعاف)"اهـ[3].

البيهقي:

وأعله البيهقي بأن الأعمش يشك في سماع هذا الحديث من أبي صالح وأن متابعة سهيل له لا تنفع لأنه سمعه من الأعمش، قال رحمه الله: "هذا الحديث لم يسمعه سهيل، من أبيه، إنما رواه الأعمش، عن أبي صالح، والأعمش، لم يسمعه من أبي صالح يقينا، إنما يقول فيه: نبئت عن أبي صالح، ولا أرى إلا قد سمعته منه، هكذا قاله عبد الله بن نمير، عن الأعمش"اهـ[4].

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1، ص 82.

[2] الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج1، ص 214.

[3] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، (ت597هـ)، تح: إرشاد الحق الأثري، نا: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط 2، 1408هـ-1981م، ج 1، ص 437.

[4] معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج 2، ص 256.

ابن الجوزي:

قال: "هذا حديث لا يصح"اهـ[1].

ابن القطان الفاسي:

لما تكلم عن هذا الحديث الذي استدل به عبد الحق الاشبيلي، قال: "وخفي عليه من أمره أنه منقطع، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ومعنعن الأعمش عرضة لتبين الانقطاع، فإنه مدلس"اهـ[2].

وقال أيضا: "ولم يعرض له بالانقطاع الذي في إسناده، وقد بينا ذلك من حاله في المدرك الثاني من باب الأحاديث التي أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة"اهـ[3].

الإمام النووي:

قال: "فصل في ضعيفه أي-الأحاديث الضعيفة في باب الأذان-وحديث أبي هريرة رفعه الإمام ضامن .....الحديث"اهـ[4].

المذهب الثاني:

وهو الذي يرى حديث محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة هو الصحيح لأنه لم يختلف عليه فيه ويرى أن حديث ابي صالح عن أبي هريرة فيه اضطراب ولأن "أبو صالح عن أبي هريرة" هي الجادة المسلوكة فالذي لم يلزم هذا الطريق وخالف دل على أنه حفظ وتثبت ولو كان ذلك كذلك لكان أسهل عليه ويظهر أن الإمام البخاري رحمه الله يستعمل هذه

---

[1] العلل المتناهية، ابن الجوزي، ج1، ص437.

[2] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي (ت 628هـ)، تح: الحسين آيت سعيد، نا: دار طيبة – الرياض، ط 1، 1418هـ-1997م، ج2 ص435 ج5 ص603

[3] المصدر نفسه، ج 5، ص 603.

[4] خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، تح: حسين إسماعيل الجمل، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1418هـ-1997، ج 1، ص 277.

القرينة في التصحيح والتضعيف، وهذا مثال آخر استعمل فيه هذه القرينة لترجيح إحدى الروايتين قال الترمذي رحمه الله:"باب ما جاء في السواك حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»**.

وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ.

وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ هذا الحديث، وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه وأما محمد فزعم أن حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد أصح"اهـ[1]، وزعم محمد أي الإمام البخاري أن رواية أبي سلمة عن أبي هريرة جادة مسلوكة وهي سهلة على اللسان والذي خالف هذا الطريق فرواه عن أبي سلمة عن زيد بن خالد دل على حفظه والله أعلم .

أولا: المصححون:

الإمام البخاري:

قال: "محمد بن ذكوان، وهو محمد بن أبي صالح، السمان، أخو سهيل، مولى جويرية بنت الأحمس، الغطفاني"اهـ[2]، وأخرج هذا الحديث في ترجمته، أي أن محمد بن أبي صالح ليس مجهولا عنده والله أعلم.

وكذلك فيما نقله عنه الإمام الترمذي قال: "وسمعت محمدا يقول: (حديث أبي صالح، عن عائشة أصح)"اهـ[3].

---

[1] جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك، ج 1، ص 76.

[2] التاريخ الكبير، البخاري، ج 1، ص 78.

[3] أنظر:

ثانيا: المضعفون:

وذلك أن محمدا هذا عندهم مجهول قال ابن عدي رحمه الله: "ومن ضعف هذا الحديث قال من أين جعل محمد بن أبي صالح أخا لسهيل بن أبي صالح وليس في ولد أبي صالح من اسمه محمد إنما هو سهيل وعباد، وعبد الله ويحي وصالح بنو أبي صالح وليس فيهم محمد"اهـ[1].

يحي بن معين:

سأله الدارمي قال: قلت: "فنافع بن سليمان كيف حديثه؟ فقال: هو ثقة قلت: يروي عن محمد بن أبي صالح ما حاله؟ فقال: لا أعرفه"اهـ[2].

أبو حاتم:

قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي وذكر سهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، فقال: هما أخوان، ولا أعلم لهما أخ، إلا ما رواه حيوة بن شريح، عن نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم، أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين**». والأعمش يروي هذا الحديث عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قلت : فأيهما أصح؟

قال: (حديث الأعمش . ونافع بن سليمان ليس بقوي)

قلت: فمحمد بن أبي صالح هو أخو سهيل وعباد؟

قال: كذا يروونه "اهـ[3].

- الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج1، ص283.
- العلل الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج1، ص65.

[1] الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 7، ص 474.

[2] تاريخ ابن معين، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تح: أحمد محمد نور سيف، نا: دار المأمون للتراث-دمشق، ص 208.

[3] العلل، ابن أبي حاتم، ج 2، ص 62.

ابن خزيمة:

قال رحمه الله: "الأعمش أحفظ من مائتين من مثل محمد هذا"اهـ[1].

الدارقطني:

وسأل البرقاني الدارقطني عن حديث نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة: «**الإمام ضامن**»؟ قال: "محمد هذا مجهول، وقيل: هو أخو سهيل، يترك هذا الحديث"اهـ[2].

الألباني:

قال رحمه الله: "ومحمد هذا؛ ليس بالمشهور؛ بل قال الذهبي: "لا يعرف"، ولذلك فالصواب قول أبي زرعة"اهـ[3].

المذهب الثالث:

وهو الذي يضعف الخبرين جميعا وهذا محكي عن علي بن المديني كما نقل أبو عيسى الترمذي عن البخاري في الجامع قال وذكر أي البخاري عن علي بن المديني: "أنه لم يثبت حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح، عن عائشة في هذا"اهـ[4].

المذهب الرابع:

وهو الذي صحح الخبرين جميعا وهو قول ابن حبان فإنه أخرج الحديثين في صحيحه قال رحمه الله: "سمع هذا الخبر أبو صالح السمان من عائشة على حسب ما ذكرناه وسمعه من أبي

---

[1] صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، ج 3، ص 16.

[2] سؤالات البرقاني للدارقطني، البرقاني (ت 425هـ)، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، نا: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط 1، 1404هـ، ص 63.

[3] صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ج 3، ص 6.

[4] أنظر:

- الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج 1، ص 283.
- العلل الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج 1، ص 65.

هريرة مرفوعا فمرة حدث به عن عائشة وأخرى عن أبي هريرة وتارة وقفه عليه ولم يرفعه وأما الأعمش فإنه سمعه من أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا وسمعه من أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا وقد وهم من أدخل بين سهيل وأبيه فيه الأعمش لأن الأعمش سمعه من سهيل لا أن سهيلا سمعه من الأعمش"[1]اهـ[2].

زد على ذلك أنه ذكر محمد بن أبي صالح في كتاب الثقات، قال: "محمد بن ذكوان السمان مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني أخو سهيل بن أبي صالح يروي عن أبيه روى عنه نافع بن سليمان وهشيم يخطىء"اهـ[3].

الترجيح

والذي يظهر والله أعلم أن الحديث بطريقيه لا يصح كما قال علي بن المديني؛ فالطريق الأول الأعمش يضطرب فيه كثيرا؛ فدل على عدم ضبطه للحديث والطريق الثاني راويه محمد ابن أبي صالح وهو في عداد المجاهيل.

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث سفيان وشعبة وهو حديث التأمين بعد فراغ الإمام من قراءة الفاتحة)

قال أبو عيسى رحمه الله: "**باب ما جاء في التأمين**

حدثنا بندار قال: حدثنا يحي بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، قالا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي ﷺ قرأ: «﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴿٧﴾﴾[سورة الفاتحة: 7]، **فقال: آمين، ومد بها صوته**»

---

[1] صحيح ابن حبان، أبو حاتم بن حبان (ت 354هـ)، تح: محمد علي سونم-خالص آي دمير، نا: دار ابن حزم- بيروت، ط 1، 1433هـ-2012م، ج4، ص 559.

[2] لكن الروايات تدل على أن سهيلا سمعه من الأعمش ثم سمعه من أبيه فكان مرة يحدث به عن الأعمش عن أبي صالح ومرة يحدث به عن أبيه مباشرة دون واسطة ولا رواية واحدة فيها الأعمش عن سهيل فيصح حكم ابن حبان.

[3] الثقات، ابن حبان، نا: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1، 1393هـ-1973م، ج 7، ص 417.

وفي الباب عن علي، وأبي هريرة. حديث وائل بن حجر حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم: يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين، ولا يخفيها، وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وروى شعبة هذا الحديث، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي ﷺ قرأ: «﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾[سورة الفاتحة: 7]، **فقال: (آمين) وخفض بها صوته**». سمعت محمدا يقول: "حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: عن حجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه، عن علقمة بن وائل، وليس فيه عن علقمة، وإنما هو حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر وقال: وخفض بها صوته، وإنما هو: ومد بها صوته "اهـ[1]. وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: «حديث سفيان في هذا أصح»، قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي، عن سلمة بن كهيل، نحو رواية سفيان: حدثنا أبو بكر محمد بن أبان قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن العلاء بن صالح الأسدي، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ نحو حديث سفيان، عن سلمة بن كهيل.

والملاحظ هنا أن أبا زرعة لم يبين أخطاء شعبة التي بينها البخاري، وإنما اكتفى بتصحيح رواية سفيان على رواية شعبة ودلل على ذلك بمتابعة العلاء بن صالح الأسدي لسفيان في السند والمتن.

الفرع الأول: تخريج الحديث

أولا: حديث سفيان الثوري

وهو عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ﷺ.

أخرجها ابن أبي شيبة في (المصنف، كتاب الصلاة، ج2، ص187، باب ما ذكروا في آمين ومن كان يقولها حديث رقم 7960، وفي ج 7، ص312، باب مسألة في التأمين خلف الإمام حديث رقم: 36394)، والترمذي في(الجامع، ج1، ص 331، باب ما جاء في

[1] وهذا الذي نقله الترمذي عن البخاري، أنظر: التاريخ الكبير، البخاري، ترجمة: حجر بن عنبس، ج3، ص73.

التأمين، حديث رقم 248، والبخاري في (العلل الكبير، ص 68، باب ما جاء في التأمين حديث رقم 98)، ومن طريقه البغوي في (شرح السنة، ج3، ص 58، حديث رقم 586، وقال هذا حديث حسن، قال محمد بن إسماعيل: حديث سفيان أصح من حديث شعبة، وأراد به أنه روى شعبة، عن سلمة، «وخفض بها صوته» وحجر بن عنبس يكنى أبا السكن)، وأبو داود في (السنن، ج1، ص246، باب التأمين وراء الإمام، حديث رقم 932، قال «ورفع بها صوته»)، والبخاري في (جزء القراءة، ص 50، حديث رقم144)، والدارمي (السنن، ج2، ص 794، حديث رقم 1283).

والبيهقي في (الصغرى، ج1، ص154، باب الإمام يجهر بالتأمين في صلاة الجهر، حديث رقم 400)، وفي (الكبرى، ج2، ص83، حديث رقم 2445) وفي (معرفة السنن والآثار، ج 2، ص390، حديث رقم 3160 من رواية أبي داود الحفري قال: «رفع بها صوته» وقال عقبه ورواه الأشجعي، عن الثوري، وقال في الحديث: رأيت رسول الله ﷺ، لما قال: « ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [سورة الفاتحة: 7]، **قال: آمين يمد بها صوته** » وكذلك رواه وكيع، عن الثوري: يمد بها صوته. وقال الفريابي، عن الثوري، رفع صوته بآمين وطول بها).

وأحمد في (المسند، ج 31، ص136، حديث رقم 18840)، والدارقطني في (السنن، ج2، ص 128، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب، حديث رقم 1269)، وتابع سفيان في روايته العلاء بن صالح الأسدي ومحمد بن سلمة بن كهيل ووجد أيضا من رواية شعبة ما يوافق سفيان وسأخرج هذه الطرق وطريق أخرى فيها زيادة لم تذكرها باقي الروايات وستأتي كلها، إن شاء الله تعالى.

تخريج رواية العلاء بن صالح الأسدي:[1]

أخرجها ابن أبي شيبة في (مصنفه، ج1، ص 266، كتاب الصلاة باب من كان يسلم في الصلاة تسليمتين، حديث رقم 3047) وأبو داود في (السنن، ج1، ص246، كتاب الصلاة باب التأمين وراء الإمام، حديث رقم 933)، والترمذي في (الجامع، ج1، ص333، باب ما جاء في التأمين، حديث رقم 249)، والطبراني في (الكبير، ج22، ص 45، حديث رقم 114).

رواية محمد بن سلمة بن كهيل:

قال الدارقطني رحمه الله: "كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة، فقالوا: ورفع صوته بآمين وهو الصواب"اهـ[2]، لكن الدارقطني رحمه الله عقب على رواية شعبة برواية محمد بن سلمة قال رحمه الله: "حدثنا عبد الله بن جعفر بن خشيش، ثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ قال: فلما قال: « ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [سورة الفاتحة: 7]، **قال: (آمين) مد بها صوته**». هذا إسناد صحيح"اهـ[3].

وفي التعليل ذكر المتابعة عن سلمة إلا أن هذا محمد بن سلمة بن عبد الله الحراني وليس محمد ابن سلمة بن كهيل، أردت التنبيه عليه حتى لا يشتبه به أو يظن ظان أن في كلام الدارقطني خلط والله الموفق، وقد وجدت من يعزو رواية محمد بن سلمة بن كهيل إلى الطبراني لكن رواية الطبراني ليس فيها رفع الصوت بآمين وإنما اقتصرت على التسليمتين، قال الطبراني رحمه الله: "حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم، ثنا

---

[1] قال المزي رحمه الله في ترجمته: إلا أن أبا داود سماه في روايته، علي بن صالح، وهو وهم. أنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي (ت742هـ)، تح: بشار عواد معروف، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1400هـ-1980م، ج 22، ص513.

[2] السنن، الدارقطني، ج 2، ص 128.

[3] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج 2، ص 133.

محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي السكن حجر بن عنبس قال: سمعت وائل ابن حجر الحضرمي يقول: «**رأيت رسول الله ﷺ يسلم حتى رأيت بياض خده من ذا الجانب، ومن ذا الجانب**»"اهـ[1].

وكذلك ذكر البيهقي في (السنن الكبرى، ج2، ص84، باب الجهر بآمين، حديث رقم 2446،-متابعة محمد بن سلمة بن كهيل ولم يسندها-قال رحمه الله: وقال الفريابي، عن سفيان في هذا الحديث: رفع صوته بآمين وطول بها وبمعناه رواه العلاء بن صالح، ومحمد بن سلمة بن كهيل، عن سلمة بن كهيل وخالفهم شعبة في إسناده ومتنه)

ومحمد بن سلمة بن كهيل ضعيف قال الذهبي في المغني في الضعفاء: "محمد بن سلمة بن كهيل أخو يحيى قال الجوزجاني ذاهب الحديث"اهـ[2].

رواية يحي بن سلمة بن كهيل:

أخرج الدولابي في كتاب (الأسماء والكنى، ج 2، ص 611، حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا الحسن بن عطية قال أنبأنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي سكن حجر بن عنبس الثقفي قال سمعت وائل بن حجر الحضرمي يقول رأيت رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه «**وقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال: آمين يمد بها صوته ما أراد إلا يعلمنا**»؛ فقوله ما (أراد إلا يعلمنا) في هذه الرواية يدل على أن جهره ﷺ بالتأمين كان للتعليم.

قلت: قد تفرد بزيادة قوله ما (أراد إلا يعلمنا) يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهو متروك قال الحافظ في التقريب في ترجمته: "متروك وكان شيعيا"اهـ[3].

وقد روى حديث وائل بن حجر هذا من طرق كثيرة وليس في واحد منها هذه الزيادة فهذه الزيادة منكرة مردودة.

---

[1] المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط 2، ج 22، ص 45.

[2] المغني في الضعفاء، الذهبي، تح: نور الدين عتر، نا: دار إحياء التراث-قطر، ط 65، ج 2، ص 587، ترجمة رقم: 5574.

[3] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ص590، ترجمة رقم7561.

رواية شعبة التي توافق رواية سفيان:

رواها البيهقي في (السنن الكبرى، ج2، ص84، باب الجهر بآمين، حديث رقم 2448، قال رحمه الله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في الفوائد الكبير لأبي العباس، وفي حديث شعبة، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، ثنا أبو الوليد، ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حجرا أبا عنبس يحدث عن وائل الحضرمي أنه صلى خلف النبي ﷺ، فلما قال: «(**ولا الضالين**) **قال: (آمين) رافعا بها صوته**»).

قال البيهقي: "وقد روى أبو الوليد الطيالسي وهو من الثقات عن شعبة بوفاق الثوري في متنه فذكره ثم قال: ويحتمل أن يكون شعبة رحمه الله تنبه لذلك فعاد إلى الصواب في متنه وترك ذكر علقمة في إسناده والله أعلم"اهـ[1].

قلت: ويحتمل أن يكون الوهم من أبي الوليد الطيالسي لأن أصحاب شعبة رووه بخلاف ذلك والله أعلم.

ثانيا: تخريج رواية شعبة:

رواه أحمد في (المسند، ج31، ص138، حديث رقم 18854، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، قال: سمعت علقمة يحدث، عن وائل، أو سمعه حجر، من وائل)، وأبو داود الطيالسي في (المسند، ج2، ص360، حديث رقم 1117)، والطبراني في (المعجم الكبير، ج 22، ص 9، حديث رقم 3)، والدارقطني في (سننه، ج2، ص127، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب، حديث رقم 1270 وقال: كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة، فقالوا: «**ورفع صوته بآمين**» وهو الصواب). والحاكم في (المستدرك، ج2، ص253، حديث رقم 2913، من كتاب قراءة النبي ﷺ ولفظه: «**وخفض بها صوته**»، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه).

---

[1] مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح اللخمي (ت699هـ)، تح: دياب عبد الكريم دياب عقل، نا: مكتبة الرشد-الرياض، ط 1، 1417هـ-1997م، ج 2، ص 65.

تخريج رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه:

وتعتبر هذه الرواية متابعة لرواية حجر بن عنبس عن وائل وهي موافقة لرواية سفيان في رفع الصوت بآمين فهي تقوية لها مضعفة لرواية شعبة.

رواها النسائي في (السنن، ج 2، ص 122، حديث رقم 879، باب رفع اليدين حيال الأذنين قال: أخبرنا قتيبة ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه، قال: «**صليت خلف رسول الله ﷺ، فلما افتتح الصلاة كبر ورفع يديه حتى حاذيا أذنيه، ثم قرأ فاتحة الكتاب، فلما فرغ منها، قال: (آمين)، يرفع بها صوته**»، ومن طريق يونس بن أبي اسحاق عن أبيه قال: «(**آمين**) **فسمعته وأنا خلفه**»، ج 2، ص 145، حديث رقم 932، باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام).

ورواه ابن ماجه في (السنن، ج 1، ص 278، حديث رقم 855، باب الجهر بآمين من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه قال: «**صليت مع النبي ﷺ فلما قال: ولا الضالين قال آمين. فسمعناها منه**»).

ورواه الدارقطني في (سننه، ج 2، ص 133، حديث رقم 1271، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه قال: «**صليت خلف رسول الله ﷺ فلما قال: (ولا الضالين) قال: (آمين). مد بها صوته**». ثم قال: هذا إسناد صحيح).

ورواه أحمد في (المسند، ج31، ص136، حديث رقم 18841، من حديث الحجاج، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه قال: «**أنه سمع النبي ﷺ يقول: آمين**»)

وخالف الجماعة أبو بكر النهشلي فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله اليحصبي عن وائل رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ حين قال: «(**غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال: رب اغفر لي آمين**» أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير، ج22، ص42، حديث رقم105)،

والبيهقي في (السنن الكبرى، ج2، ص84، حديث رقم 2450، باب جهر الإمام بالتأمين).

الفرع الثاني: الأخطاء الثلاثة التي ذكرها البخاري لشعبة في هذا الحديث

1-**الموضع الأول**: وهو قول شعبة حجر أبي العنبس

قال البخاري: "كنيته أبو السكن وليس أبي العنبس"اهـ، ولم يسلم هذا الاعتراض من الاعتراض أولا لأن سفيان لم يكنيه والثاني لاحتمال أن يكون له كنيتان أبو العنبس وأبو السكن ولا مانع من ذلك فهو موجود ممارس في دنيا الناس من له كنيتان كابن جريج مثلا قال عبد الرزاق: "كان له كنيتان: أبو الوليد وأبو خالد"اهـ[1].

ولما ترجم البخاري لحجر بن عنبس قال: "حجر بن عنبس أبو السكن الكوفي، كناه محمد بن هارون بن المغيرة عن عنبسة عن سلمة بن كهيل، وقال شعبة: أبو العنبس"اهـ[2].

قلت: وكذلك كناه يحي بن سلمة بن كهيل بأبي السكن كما في رواية الدولابي الماضية وكذلك فعل ابن أبي حاتم فإنه جزم بكنيته بأبي السكن ومرَّض كنيته أبا العنبس قال رحمه الله: "حجر بن عنبس أبو السكن، ويقال أبو العنبس روى عن علي"اهـ[3].

قال ابن القطان الفاسي رحمه الله: "والثاني: اختلافهما في حجر، فشعبة يقول فيه: حجر أبو العنبس، والثوري يقول: حجر بن عنبس، وصوب البخاري، وأبو زرعة، قول الثوري، ولا أدري لم لا يصوب قولهما جميعا حتى يكون حجر بن عنبس أبا العنبس، اللهم إلا أن يكونا -أعني البخاري وأبا زرعة- قد علما له كنية أخرى"اهـ[4].

قلت: نعم قد علما أن كنيته أبو السكن، قال العيني في شرحه على سنن أبي داود في معرض الرد على ابن القطان: "والجواب عن الثاني: أن هذا ليس باختلاف؛ لأن حجرا يجوز

---

[1] التاريخ الأوسط، البخاري، ج 2، ص 98.

[2] التاريخ الكبير، البخاري، ج3، ص 73.

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3، ص 266.

[4] بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، ج3، ص374.

أن تكون كنيته: أبا العنبس، ويكون هو ابن العنبس، فذكره شعبة بكنيته والثوري بنسبه. وقوله: (اللهم إلا أن يكونا قد علما أن له كنية أخرى) لا يضرنا هذا؛ لأن الشخص يجوز أن يكون له كنيتان أو كثر، وكذلك قال الترمذي في " العلل الكبير": (سمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث الثوري، عن سلمة في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع قال: عن سلمة بن حجر أبي العنبس؛ وإنما هو ابن عنبس وكنيته: أبو السكن). وهذا- أيضا- بعيد من البخاري، فكيف يخطئ مثل شعبة بمثل هذا الكلام؟ لأنه لم لا يجوز أن يكون حجر مكنى بكنيتين بأبي العنبس وبأبي السكن، فذكره شعبة بكنيته التي عرفه بها، وغيره ذكره بكنيته الأخرى، فهذا ليس بمستحيل ولا مستبعد حتى يخطأ شعبة بمثل هذا"اهـ[1].

وفي رواية أبي داود في «سننه»[2] عن محمد بن كثير، أنا سفيان، عن سلمة، عن حجر أبي العنبس الحضرمي، عن وائل بن حجر ففي هذه الرواية عن سفيان كناه بأبي العنبس بوفاق رواية شعبة لكن الدارمي[3]خالف أبا داود فرواه عن محمد بن كثير عن سفيان قال فيها حجر بن العنبس، وروى الدارقطني في سننه وفاق رواية شعبة قال رحمه الله: "حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا وكيع، والمحاربي، قالا: ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس وهو ابن عنبس، عن وائل بن حجر فهذه الروايات عن سفيان تبين أن شعبة ليس متفردا بذكر كنية حجر أبي العنبس"اهـ[4].

قلت: لو سلمت هذه الروايات لكانت حكما في القضية فيكون لحجر بن عنبس كنيتان لكن خالف محمد بن كثير لو سلمت يحي بن سعيد القطان وعبد الرحمان بن مهدي[5] في

---

[1] شرح سنن أبي داود، بدر الدين العيني (ت 855هـ)، تح: خالد بن إبراهيم المصري، نا: مكتبة الرشد-الرياض، ط 1، 1420هـ-1999م، ج4، ص193.

[2] السنن، أبي داود، ج1، ص246.

[3] السنن، الدارمي، ج 2، ص 794.

[4] السنن، الدارقطني، ج 2، ص 172.

[5] أنظر:

روايتهما عن سفيان فإنهما قالا في روايتهما: حجر بن عنبس منسوبا وليس يكنى أما رواية وكيع والمحاربي عند الدارقطني قد تفرد بها عبد الله بن سعيد الكندي وقد خالفه ابن أبي شيبة[1] وأحمد بن حنبل[2] في روايتهما عن وكيع كلهم يقول حجر بن العنبس وقد خالفه في روايته عن المحاربي أحمد بن سنان ويعقوب الدورقي قال الدارقطني في سننه: "حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر ثنا أحمد بن سنان ح وحدثنا أبو محمد بن صاعد ثنا يعقوب الدورقي قالا: نا عبد الرحمن[3] عن سفيان عن سلمة عن حجر بن عنبس قال: سمعت وائل بن حجر قال: سمعت النبي ﷺ الحديث"اهـ[4].

الموضع الثاني: زاد شعبة عن علقمة بن وائل وليس فيه علقمة وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر.

قال ابن الملقن: "يحتمل أنه سمعه مرة من وائل، ومرة من علقمة، عن وائل، فرواه عن هذا مرة، وعن الآخر مرة أخرى، وقد صرح بذلك (الكجي) في «سننه» فقال: نا عمرو بن مرزوق، أنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر، عن علقمة بن وائل، عن وائل قال: وسمعه حجر (من) وائل قال: «**صلى النبي ﷺ** ... » الحديث، قال: «**وأخفى بها صوته**»"اهـ[5].

- =الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج1،ص331.
- السنن، الدارقطني، ج2، ص127.

[1] المصنف، ابن أبي شيبة (ت235هـ)، تح: سعد الشتري، نا: دار كنوز إشبيلية-الرياض، ط 1، 1436هـ-2015م، ج2، ص187.

[2] المسند، أحمد بن حنبل(ت 241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1421هـ-2001م، ج 31، ص 136، حديث رقم 18842.

[3] قال المباركفوري رحمه الله: "قلت الظاهر أن عبد الرحمن هذا هو المحاربي ففي كون لفظ أبي العنبس في رواية سفيان محفوظا كلام"اهـ، أنظر: تحفة الأحوذي، المباركفوري (ت 1353هـ)، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ج2، ص65.

[4] السنن، الدارقطني، ج2، ص128.

[5] البدر المنير، ابن الملقن، ج3، ص 584.

قال العيني: "وقوله: (وزاد فيه علقمة)، لا يضر، لأن الزيادة من الثقة مقبولة، ولا سيما من مثل شعبة"اهـ[1].

والجواب والله أعلم أن هذا ليس من باب زيادة الثقة ولا من باب المزيد في متصل الأسانيد وإنما هو من باب المخالفة أي الشذوذ لحكم النقاد بخطاء شعبة ولو كان الأمر كذلك ما خطئوا شعبة لكن يرد عليه رواية أبي مسلم الكجي التي ذكرها ابن الملقن والتي تقضي بسماع حجر بن عنبس من علقمة ثم سمعه من وائل بعد ذلك.

فتبين من هذا أن حجرا سمعه أولا من علقمة ثم سمعه من وائل بن حجر ﷺ فتارة يذكر علقمة وتارة لا يذكره والإسنادان متصلان صحيحان هذا ما تقتضيه رواية أبي مسلم الكجي والله أعلم.

ومما قد يوهم به شعبة أيضا في زيادة علقمة لأن حجر بن عنبس أكبر بكثير من علقمة وهذا أيضا لا يمنع وهو من باب رواية الأكابر عن الأصاغر.

الموضع الثالث: قال شعبة: «**وخفض بها صوته**» وقال سفيان: «**ومد بها صوته**»

لقد تابع سفيان في قوله: «**مد بها صوته**» أو «**رفع بها صوته**» العلاء بن صالح وعلي بن صالح على فرض أنهما اثنان قال المباركفوري رحمه الله: "فإذا ثبت أن العلاء بن صالح الأسدي وعلي بن صالح رجلان وكلاهما يرويان عن سلمة بن كهيل ويروي عن كليهما بن نمير فالظاهر أن العلاء بن صالح وعلي بن صالح كليهما يرويان حديث وائل عن سلمة بن كهيل ويروي عن كليهما بن نمير فلا أدري لم جزم الحافظ بأنه سماه أبو داود في روايته علي بن صالح وهو وهم فتفكر"اهـ[2].

---

[1] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (ت 855هـ)، نا: دار إحياء التراث العربي-بيروت، ج6، ص51.

[2] تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج2، ص69.

وإلا فإن المزي وابن حجر وهما أبا داود بتسمية العلاء بن صالح علي بن صالح وكذا تابعه أو تابعهما محمد بن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان وكذا قد روى عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: «**آمين**» سمعناها منه.

غير أن المعروف عند أهل الحديث أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه توفي أبوه وهو صغير لكن هذا حديث أبيه فهو معروف بين أهل بيته لذلك تجد المحدثين يقولون عبد الجبار لم يسمع من أبيه لكن حديثه جيد لأنهم وجدوه يوافق أصحاب أبيه في الرواية عنه.

وقد مر بنا رواية شعبة التي توافق رواية سفيان رواها البيهقي من طريق أبي الوليد الطيالسي قال: "فلما قال: «(**ولا الضالين) قال: (آمين) رافعا بها صوته**» قال: فهذه الرواية توافق رواية سفيان وهذه الرواية إسنادها صحيح، وقال: فيحتمل أن يكون تنبه لذلك فعاد إلى الصواب في متنه وترك ذكر علقمة في إسناده"اهـ[1].

وإليك شواهد عن بعض الصحابة في أن النبي ﷺ كان يمد صوته بـ«**آمين**»:

- عن علي، قال: سمعت رسول الله ﷺ إذا قال: «(**ولا الضالين) قال: (آمين)**» الحديث[2].
- عن أبي هريرة، قال: ترك الناس التأمين، وكان رسول الله ﷺ إذا قال: «**﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾**[الفاتحة: 7]، **قال: (آمين) حتى يسمعها أهل الصف الأول، فيرتج بها المسجد**» الحديث[3].

قلت: فهذه شواهد لحديث سفيان مما يدل على أن سفيان ضبط الحديث بخلاف شعبة فإنه خالفه في ذلك والله أعلم.

---

[1] مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح اللخمي، ج 2، ص 65.

[2] ينظر: السنن، ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب الجهر بآمين، ص278، حديث رقم854.

[3] نفس المصدر، نفس المؤلف، ص 278، حديث رقم 855.

الترجيح

فقول شعبة (حجر أبو العنبس) وتخطئة البخاري له بأن كنية حجر أبو السكن وهذا لا يمنع بأن يكون للمرء كنيتان ولأن سفيان لم يكنيه، وزاد فيه شعبة علقمة عن وائل وسفيان يقول حجر عن وائل، وهذا لا يمنع أيضا أن يكون حجر سمعه من علقمة ثم سمعه من وائل كما بينتها رواية أبي مسلم الكجي أنه سمعه من علقمة ثم سمعه من وائل مباشرة مما يرفع الوهم عن شعبة لكن قالوا أن حجرا أكبر بكثير من علقمة وهذا لا يمنع أيضا لأنه قد يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر، ويبقى الخطأ الثالث أن النبي ﷺ لم يكن يخفض صوته بـ«آمين» وتبقى رواية سفيان هي الصحيحة لمتابعة العلاء بن صالح له ولحكم النقاد بذلك والله أعلم.

المبحث الثالث: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الجنائز

المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي سعيد الخدري وأنس رضي الله عنهما في رقية النبي ﷺ)

قال الترمذي رحمه الله[1]: "**في أبواب الجنائز**

باب ما جاء في التعوذ للمريض، حدثنا بشر بن هلال البصري الصواف، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: «**يا محمد اشتكيت؟ قال: نعم، قال: باسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس، وعين حاسدة، باسم الله أرقيك والله يشفيك**».

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، قال: دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك، فقال ثابت: يا أبا حمزة اشتكيت، فقال أنس: أفلا أرقيك برقية رسول الله ﷺ؟ قال: بلى، قال: «**اللهم رب الناس، مذهب الباس، اشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقما**».

وفي الباب عن أنس، وعائشة.

حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح. وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقلت له: رواية عبد العزيز، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد أصح، أو حديث عبد العزيز، عن أنس، قال: كلاهما صحيح.

أخبرنا[2] عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وعن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس"اهـ[3].

---

[1] الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج2، ص294، حديث رقم 972-973.

[2] قال المباركفوري: "هذا مقول أبي زرعة واستدل بقوله هذا على كون كلا الحديثين صحيحا"اهـ، أنظر: تحفة الأحوذي ج4 ص 41، وفي (تحفة الأشراف، المزي، ج3، ص467)، قال: "قال أبو زرعة: روى عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن عبد العزيز، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وعن عبد العزيز، عن أنس في معناه، وكلاهما صحيح"اهـ. قلت: لعل النسخ التي اعتمدها المزي نسبت القول إلى أبي زرعة مباشرة دون لبس كما في الرواية التي معنا والتي قد توهم بأنه قول الترمذي والله أعلم.

[3] وقال الترمذي في العلل الكبير بعد إخراجه للحديثين جميعا ص141 كتاب الجنائز، باب ماجاء في التعوذ للمريض: سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين أيهما أصح؟ حديث أنس أو حديث أبي سعيد؟ فقال: كلاهما صحيح، وقد رواهما

الفرع الأول: تخريج حديث أبي سعيد ﷺ.

أخرجه أبو داوود في (السنن، أبواب السلام، باب الطب والمرض والرقى، حديث رقم 2186، حدثنا بشر بن هلال الصواف نحو حديث الترمذي)، وابن ماجه في (السنن، كتاب الطب، باب ما عوذ به النبي ﷺ وما عوذ به، ج2، ص1164، حديث رقم 3523، حدثنا بشر بن هلال الصواف به)، والنسائي في (السنن الكبرى، كتاب النعوت، باب بسم الله وبالله، ج 7، ص123، حديث رقم 7613، أخبرنا عمران بن موسى، قال: حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز، قال: حدثني أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري)، وفي (عمل اليوم والليلة، ص 553، باب ذكر ما كان جبريل يعوذ به النبي ﷺ، حديث رقم 1005، أخبرنا بشر بن هلال قال حدثنا عبد الوارث)، وأبو يعلى في (المسند، حديث رقم 1066، حدثنا بشر بن هلال الصواف) وأحمد في (المسند، حديث رقم 11225، حدثنا عبد الصمد، حدثني أبي، حدثنا عبد العزيز يعني ابن صهيب، قال: حدثني أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري، وحديث رقم 11534، حدثنا عفان، حدثنا عبد الوارث، حدثنا عبد العزيز بن صهيب، حدثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد)، والطبراني في (الدعاء، باب الدعاء للمريض عند عيادته، ص334، حديث رقم1092، حدثنا معاذ بن المثنى، ثنا مسدد، ثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد) وتابع عبد العزيز بن صهيب في روايته عن أبي نضرة داود بن أبي هند رواها أحمد في (المسند، حديث رقم 11557، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، حدثنا داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، وحديث رقم 11710، حدثنا عفان، حدثنا وهيب، حدثنا داود)، وطريق عفان رواها الطحاوي في (شرح معاني الآثار، باب الكي هل هو مكروه أم لا، ج4، ص329، حديث رقم 7197)، وابن أبي شيبة في (المصنف، كتاب الطب، باب في المريض ما يرقى به وما يعوذ به، ج 5، ص47، حديث رقم 23576، حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا أبو شهاب، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد) وعبد بن حميد في

=عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه الحديثين جميعا. وسألت محمدا فقال: مثله"اهـ، قلت ففي هذه الرواية موافقة البخاري لأبي زرعة في تصحيح الحديثين جميعا.

(المسند، حديث رقم 881، حدثني أحمد بن يونس، ثنا أبو شهاب، عن داود بن أبي هند) والطحاوي في (شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن النبي ﷺ في العين أنها حق وفي الاغتسال لمن بلي بها، ج7، ص341، حديث رقم 2904).

الفرع الثاني: تخريج حديث أنس ﷺ

أخرجه البخاري في (الصحيح، كتاب الطب باب رقية النبي ﷺ، ج7، ص132، حديث رقم 5742)، وأبو داود في (السنن، كتاب الطبّ، باب كيف الرقى، ج4، ص11، حديث رقم3890)، والبيهقي في(الدعوات الكبير، باب ما جاء في رقية المريض، ج2، ص 215، حديث رقم 576، عن مسدَّد)، والنسائي في (عمل اليوم والليلة، باب ذكر رقية الله ﷻ، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر في ذلك، ص 585، حديث رقم 1022، عن قتيبة بن سعيد)، وأحمد في (المسند، حديث رقم 12532، عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه)، وأبو يعلى في (المسند، حديث رقم: 3917، عن جعفر بن مهران)، ولقد تابع عبد العزيز بن صهيب في روايته لهذا الحديث حميد الطويل وحماد بن أبي سليمان، قال أحمد في (المسند، حديث رقم 13823، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد، وحماد، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل على المريض قال: «**أذهب الباس رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، اشف شفاء لا يغادر سقما** »، وقد قال حماد: «**لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقما**»)[1]، وأخرجه النسائي في (عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا دخل على مريض، ص568، حديث رقم 1042)، وأبو يعلى في (المسند، حديث رقم 3873)، والبغوي في (شرح السنة، كتاب الجنائز، باب ما يقول العائد للمريض من قول الخير، والدعاء، والرقية، ج5، ص 222، حديث رقم1413، من طريق عفان)، بهذا الإسناد ولم يذكر فيه أبو يعلى والبغوي حماد بن أبي سليمان.

[1] قال محقق المسند شعيب الأرناؤوط ومن معه عقب هذا الحديث "إسناده من جهة حميد صحيح على شرط مسلم، ومن جهة حماد – وهو ابن أبي سليمان– حسن لأجله"اهـ. أنظر: المسند، أحمد بن حنبل، ج 21، ص 326.

وأخرجه ابن السني في (عمل اليوم والليلة، ص491، باب دعاء العواد للمريض، رقم الحديث 543، من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن حميد وحماد، به).

وتابعه أيضا الربيع بن أنس أخرجها الطبراني في (الدعاء الكبير، باب الدعاء للمريض عند عيادته، ص 335، حديث رقم 1095، قال رحمه الله حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي، حدثني جدي إبراهيم بن العلاء ثنا عباد بن يوسف، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك ﷺ قال: "صنعت يهود لرسول الله ﷺ شيئا تريد شرا فأصابه من ذلك وجع شديد، فأتاه جبريل عليه السلام بالمعوذتين، فعوذه بهما وقال: «**بسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك من كل عين ونفس حاسد، الله يشفيك**» فخرج النبي ﷺ إلى أصحابه").

وبعد هذه الرحلة الصغيرة في تخريج الحديثين فإن أحدهما في البخاري والآخر في مسلم وهما صحيحان جميعا كما نص أبو زرعة والبخاري رحمة الله على الجميع لأن الترمذي رحمه الله تعالى لما رأى الاختلاف على عبد العزيز بن صهيب فمرة يرويه عن أبي ضمرة عن أبي سعيد ومرة عن أنس مما يوهم الاضطراب في الحديث فأراد أن يعرف أي الروايتين أصح فسأل أبا زرعة كما هو هنا والبخاري كما في العلل الكبير فما كان من الإمامين، إلا أن أجابا بأن كلتا الروايتين صحيحة واستدلا على ذلك برواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن عبد العزيز الحديثين جميعا، ومن هنا يتبين لك منهج النقاد في الحكم على الأحاديث وأنه بعد جمع الطرق ودراستها والنظر فيها وأعمال القرائن حتى يظهر لهم وجه الصواب من الخطأ فلما وجدوا عبد الصمد بن عبد الوارث يروي عن أبيه عن عبد العزيز الحديثين حكموا عليهما بالصحة وليس مجرد التجويز العقلي والله أعلم.

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث عائشة رضي الله عنها في شدة موت النبي ﷺ)

قال الترمذي رحمه الله تعالى: "**في أبواب الجنائز باب ما جاء في التشديد عند الموت** حدثنا الحسن بن الصباح البزار البغدادي، قال: حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن عبد الرحمن بن العلاء، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عائشة قالت: **"ما أغبط أحدا بهون موت بعد الذي رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ"**.

وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، وقلت له: من عبد الرحمن بن العلاء؟ فقال: هو ابن العلاء بن اللجلاج، وإنما أعرفه من هذا الوجه"اهـ[1].

الفرع الأول: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي في (الشمائل المحمدية، ص220، باب ما جاء في وفاة رسول الله ﷺ حديث رقم 371)، والبخاري في (التاريخ الكبير، ج6، ص149، في ترجمة عمر بن حفص بن ثابت)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق، ج47، ص229، في ترجمة العلاء بن اللجلاج من طريق الترمذي هذه ومن طريق أبي الحارث سريج بن يونس نا مبشر بن إسماعيل ومن طريق عمر بن حفص عن أبيه عن العلاء بن اللجلاج).

وروي في معناه حديثان عن عائشة رضي الله عنها مما يشهد للحديث الذي معنا وستفيدنا هذه الروايتين في تقوية الرواية التي معنا.

الرواية الأولى:

حديث الليث، عن يزيد يعني ابن الهاد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة قالت: **"مات رسول الله ﷺ وإنه لبين حاقنتي وذاقنتي، فلا أكره شدة الموت لأحد أبدا، بعد ما رأيت من رسول الله ﷺ"**[2].

---

[1] الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج 2، ص 300، رقم الحديث: 979.

[2] أخرجه:

الرواية الثانية:

حديث سفيان، وجرير، وشعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **"ما رأيت أحدا أشد عليه الوجع من رسول الله ﷺ"**[1].

ترجمة عبد الرحمان بن العلاء بن اللجلاج:

الغطفاني ويقال العامري كان يسكن حلب روى عن أبيه وعنه مبشر بن إسماعيل، ترجم له البخاري[2] في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[3] ولم يذكرا فيه شيئا إلا أنه روى عن أبيه وعنه مبشر بن إسماعيل، وقال الذهبي: "ما روى عنه سوى مبشر هذا"اهـ[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: "ت عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج الغطفاني ويقال العامري كان يسكن حلب روى عن أبيه وعنه مبشر بن إسماعيل ذكره بن حبان في الثقات روى له الترمذي حديثا واحدا يأتي في ترجمة أبيه"اهـ[6].

- الصحيح، البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، حديث رقم 4446، ج6، ص12.
- السنن، النسائي، كتاب الجنائز، باب شدة الموت، حديث رقم 1830، ج4، ص6.
- المسند، أحمد بن حنبل، رقم الحديث: 24039، 24354، 24482.

[1] متفق عليه أخرجه:

- الصحيح، البخاري، كتاب المرضى، باب شدة المرض، حديث رقم 5646، ج7، ص116.
- الصحيح، مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها،حديث رقم 2570، ج4، ص1990.

[2] التاريخ الكبير، البخاري، ج5، ص336، ترجمة رقم1068.

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 5، ص272، ترجمة رقم 1286.

[4] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تح: علي محمد البجاوي، نا: دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت، ط 1، 1382هـ-1963م، ج2، ص579، ترجمة رقم 4925.

[5] الثقات، ابن حبان، ج7، ص90، ترجمة رقم 9141.

[6] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج6، ص246، ترجمة رقم 495.

قال ابن حجر في التقريب: "عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج بجيمين نزيل حلب مقبول من السابعة ت"اهـ[1].

وسأترجم للراوي عنه وعمن روى:

1. ترجمة أبيه الذي روى عنه وهو **العلاء بن اللجلاج:**

قال ابن حجر في التقريب: "العلاء بن اللجلاج بسكون الجيم الأولى الشامي يقال إنه أخو خالد ثقة من الرابعة ت"اهـ[2].

2. ترجمة الراوي عنه وهو **مبشر بن إسماعيل:**

قال الحافظ بن حجر: "مبشر بكسر المعجمة الثقيلة ابن إسماعيل الحلبي أبو إسماعيل الكلبي مولاهم صدوق من التاسعة مات سنة مائتين ع"اهـ[3].

الفرع الثاني: الحكم على الحديث

أولا: المصححون

1. يحيى بن معين:

قال عباس الدوري: "سألت يحي بن معين عن القراءة عند القبر فقال: (حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه أنه قال لبنيه: «إذا أدخلت القبر فضعوني في اللحد وقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله وشنوا علي التراب شنا واقرؤوا عند رأسي أول البقرة وخاتمتها فإني رأيت ابن عمر يستحب ذاك»)"اهـ[4].

2. ابن حبان:

ذكره في كتابه الثقات[5].

---

[1] تقريب التهذيب، ابن حجر، ص348، ترجمة رقم 3975.

[2] نفس المصدر، نفس المؤلف، ص436، ترجمة رقم 5255.

[3] المصدر السابق، المؤلف السابق، ص519، ترجمة رقم 6465.

[4] تاريخ ابن معين رواية عباس الدوري، تح: أحمد محمد نور سيف، نا: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط 1، 1399هـ-1979م، ج4، ص502.

[5] الثقات، ابن حبان، ج7، ص90، ترجمة رقم 9141.

3. الهيثمي:

قال الهيثمي رحمه الله: "وعن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج قال: «قال لي أبي: يا بني، إذا مت فألحد لي لحدا، فإذا وضعتني في لحدي فقل: بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ، ثم شن التراب علي شنا، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك». (رواه الطبراني في الكبير[1]، ورجاله موثقون)"اهـ[2].

4. المباركفوري:

قال رحمه الله: "لم يحكم عليه بشئ من الصحة والضعف والظاهر أنه حسن"اهـ[3].

توجيه كلام المعدلين

أولا: ذكره ابن حبان في الثقات لأن الراوي عنه ثقة وهو مبشر بن إسماعيل ويروي عن أبيه وهو تابعي ثقة والرواية ليس فيها انقطاع ولا إرسال ولا تدليس بل إن في الصحيح ما يعضدها من الروايات عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كما تقدم وسأذكر كلامه في كيفية توثيق الرواة، قال ابن حبان رحمه الله: "فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته أو الخبر يكون مرسلا لا يلزمنا به الحجة أو يكون منقطعا لا يقوم بمثله الحجة أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدري لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به فما لم يقل المدلس في خبره وإن كان ثقة سمعت أو حدثني فلا يجوز

---

[1] المعجم الكبير، الطبراني، ج19، ص 220، حديث رقم 491.

[2] مجمع الزوائد ومنبع الفرائد، نور الدين الهيثمي (ت 807هـ)، تح: حسام الدين القدسي، نا: مكتبة القدسي- القاهرة، 1414هـ-1994م، ج3، ص44، كتاب الجنائز، باب ما يقول عند إدخال الميت القبر، حديث رقم 4241.

[3] تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج4، ص 49.

الاحتجاج بخبره فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات في كتاب شرائط الأخبار فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب"اهـ[1]؛ فيكون الراوي ثقة والرواية مقبولة على شرائط ابن حبان.

ثانيا: أن الدوري لما سأل ابن معين عن القراءة على القبر استدل بأثر موقوف عن ابن عمر وإسناده إسناد الحديث الذي معنا وهذا ما يسمى بالتعديل الضمني لأنه أورده موضع الاستدلال، وقد يكون معناه أنه لا يعرف في الباب إلا هذا الحديث، والله أعلم.

ثالثا: أن الهيثمي رحمه الله قال عن حديث القراءة على الميت: "رجاله موثوقون" بنفس الإسناد أي-عبد الرحمن بن العلاء عن أبيه-فقد نص رحمه الله على وثاقة عبد الرحمن ابن العلاء.

ثانيا: المضعفون

إلا أن الشيخ الألباني يأبى ذلك قال رحمه الله: "وذلك لأن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج معدود في المجهولين، كما يشعر بذلك قول الذهبي في ترجمته من (الميزان): (ما روي عنه سوى مبشر هذا)، ومن طريقه رواه ابن عساكر (13/ 399 / 2) وأما توثيق ابن حبان إياه فمما لا يعتد به لما اشتهر به من التساهل في التوثيق، ولذلك لم يعرج عليه الحافظ في (التقريب) حين قال في المترجم: (مقبول) يعني عند المتابعة[2] وإلا فلين الحديث كما نص عليه

[1] الثقات، ابن حبان، ج 1، ص 13.

[2] قلت ذكر له البخاري في (التاريخ الكبير، ج6، ص149) وابن عساكر في (تاريخ دمشق، ج47، ص229) متابعة من طريق عمر بن حفص عن أبيه عن العلاء بن اللجلاج ألا أن حفص بن عمر هذا منكر الحديث قال ابن أبي حاتم: "حفص بن عمر بن ثابت بن زرارة الأنصاري روى عن العلاء بن اللجلاج روى عنه محمد بن المتوكل العسقلاني.سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: هو منكر الحديث"اهـ. أنظر: الجرح والتعديل، ج3، ص180، وقد يكون الشيخ الألباني قد علم بالمتابعة هذه إلا أنه لم يعتد بها لضعف حفص بن عمر هذا والله أعلم.

في المقدمة، ومما يؤيد ما ذكرنا أن الترمذي مع تساهله في التحسين لما أخرج له حديثا آخر (2/ 128) وليس له عنه سكت عليه ولم يحسنه"اهـ[1].

ومعنى قول أبي زرعة وإنما أعرفه من هذا الوجه أي لا أعرف لعبد الرحمن بن العلاء ابن اللجلاج رواة آخرين وأسانيد أخرى تروى بها الأحاديث غير هذا الطريق الذي يروي عنه مبشر بن إسماعيل ويروي هو عن أبيه العلاء بن اللجلاج والله أعلم.

الترجيح

عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج مجهول لكن ذكره ابن حبان في الثقات، والرواية التي معنا على شرائط ابن حبان تكون مقبولة لأن الرواي عنه مبشر بن إسماعيل ثقة، وعبد الرحمن يروي عن أبيه العلاء وهو ثقة فيكون الرواي عنه ثقة وهو يروي عن ثقة والرواية ما فيها ما ينكر بل إن لها شواهد من حديث عائشة رضي الله عنها والله أعلم.

[1] أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، نا: المكتب الإسلامي، 1406هـ-1986م، ص 192.

المبحث الرابع: سؤالاته عن أحاديث في أبواب التفسير

المطلب الأول: الحديث الأول: (حديث العلاء بن عبد الرحمن في قراءة سورة الفاتحة في الصلاة وأنها أم الكتاب).

قال الترمذي رحمه الله تعالى: "**أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب**

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج، غير تمام**» قال: قلت: يا أبا هريرة، إني أحيانا أكون وراء الإمام. قال: يا ابن الفارسي، فاقرأها في نفسك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. يقوم العبد فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾ فيقول الله: حمدني عبدي. فيقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ فيقول الله: أثنى علي عبدي. فيقول: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٣﴾ فيقول: مجدني عبدي وهذا لي، وبيني وبين عبدي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٤﴾ وآخر السورة لعبدي، ولعبدي ما سأل، يقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٦ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾**».

هذا حديث حسن وقد روى شعبة، وإسماعيل بن جعفر، وغير واحد عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث.

وروى ابن جريج، ومالك بن أنس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب، مولى هشام بن زهرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا.

وروى ابن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبي، وأبو السائب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى، ويعقوب بن سفيان الفارسي، قالا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء بن عبد الرحمن قال: حدثني أبي، وأبو السائب، مولى هشام بن زهرة، وكانا جليسين لأبي هريرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج، غير تمام**» وليس في حديث إسماعيل بن أبي أويس أكثر من هذا وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: كلا الحديثين صحيح، واحتج بحديث ابن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء"اهـ[1].

قبل تخريج الحديث بطرقه الثلاث أردت أن أبين سبب استشكال الترمذي، وهو أنه رحمه الله تعالى قد رأى في هذا الحديث اختلافا كثيرا والخلاف حاصل بين أئمة أجلاء والترجيح بينهم كالمتعذر فشعبة وأسماعيل بن جعفر وغيرهما يقولون: (عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة)، ومالك وابن جريج وغيرهما يقولون: (عن العلاء عن أبي السائب)، وإسماعيل بن أبي أويس عن أبيه وغيره يقولون: (عن العلاء عن أبيه وأبي السائب جميعا)، فسأل أبا زرعة عن هذا الاختلاف فما كان جواب أبي زرعة إلا أن قال له إن الحديث صحيح بكل الطرق وهذا الاختلاف لا يقدح في الحديث وهو اختلاف التنوع لا التضاد وليس هذا منه تجويزا عقليا وإنما مستنده رواية ابن أبي أويس التي جمع فيه الرجلين جميعا.

وبما أن للحديث هذا ثلاثة طرق منها ما هو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ومنها ما هو عن العلاء عن أبي السائب عن أبي هريرة ومنها ما جمع فيه العلاء بين أبيه وبين أبي السائب عن أبي هريرة في إسناد واحد وهي رواية ابن أبي أويس عن أبيه عن العلاء وسأخرج كل طريق على حدة.

[1] الجامع، أبو عيسى الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، ج 5، ص51.

الفرع الأول: تخريج الحديث

أولا: تخريج طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ

1. شعبة عن العلاء:

رواه أحمد في (المسند، حديث رقم 9898)، وأخرجه البخاري في (القراءة خلف الإمام، ص62، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث رقم 162)، وأبو يعلى في (المسند، حديث رقم6454)، وابن خزيمة في (الصحيح، ج1، ص247، كتاب الصلاة، باب ذكر لفظة رويت عن النبي ﷺ في ترك قراءة فاتحة الكتاب، بلفظ ادعت فرقة أنها دالة على أن ترك قراءة فاتحة الكتاب ينقص صلاة المصلي لا تبطل صلاته ولا يجب عليه إعادتها، حديث رقم 490)، وأبو عوانة في (المستخرج، ج 1، ص 453، ذكر الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة فاتحة الكتاب، وأن من لم يقرأ كانت صلاته ناقصة، والدليل على أن من لم يقرأها كما بينه رسول الله ﷺ كانت صلاته ناقصة ووجب عليه إعادتها، وبيان ثواب قارئها، حديث رقم 1676) والطحاوي في (شرح معاني الآثار، ج1، ص215، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، حديث رقم 1286) وفي (شرح مشكل الآثار، ج3، ص 122، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الصلاة التي سماها خداجا ما هي؟ وما حكمها في ذلك؟ هل هو فسادها ووجوب إعادتها أو ما سوى ذلك؟، حديث رقم 1090)، وابن حبان في (صحيحه، ج5، ص 91، باب صفة الصلاة ذكر البيان بأن الخداج الذي قال رسول الله ﷺ في هذا الخبر: هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة معه، دون أن يكون نقصا تجوز الصلاة به، حديث رقم 1789)، والبيهقي في (القراءة خلف الإمام، ص 35، باب الدليل على أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبيان قسمة الله تبارك وتعالى صلاة العبد بينه وبين عبده نصفين وأن الذي قسمه منها هو قراءة فاتحة الكتاب وفي ذلك دلالة على كونها ركنا فيها حتى سماها باسمها ولم يفرق فيها بين الإمام والمأموم والمنفرد، والذي حمل الحديث–وهو أعرف بما روى–حمل وجوب قراءتها على الجميع، وأمر المأموم بقراءتها سرا، حديث رقم 60، 61، 62)، من طرق عن شعبة بهذا الإسناد.

2. سفيان بن عيينة عن العلاء:

أخرجه الشافعي في (المسند، ج1، ص36، باب: ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة حديث رقم 78)، والحميدي في (المسند، حديث رقم 1004)، وأحمد في (المسند، حديث رقم 7291)، والبخاري في (القراءة خلف الإمام، ص21، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث رقم 42)، ومسلم في (صحيحه، ج1، ص296، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة، حديث رقم 395)، والنسائي في (السنن الكبرى، ج7، ص256، كتاب فضائل القرآن فضل فاتحة الكتاب، حديث رقم7959)، وأبو عوانة في (المستخرج، ج1، ص 453، ذكر الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة فاتحة الكتاب، وأن من لم يقرأ كانت صلاته ناقصة، والدليل على أن من لم يقرأها كما بينه رسول الله ﷺ كانت صلاته ناقصة ووجب عليه إعادتها، وبيان ثواب قارئها، حديث رقم 1680)، والبيهقي في (السنن الصغرى، ص 208، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام حديث رقم 538)، وفي (القراءة خلف الإمام، ص35، باب الدليل على أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبيان قسمة الله تبارك وتعالى صلاة العبد بينه وبين عبده نصفين وأن الذي قسمه منها هو قراءة فاتحة الكتاب وفي ذلك دلالة على كونها ركنا فيها حتى سماها باسمها ولم يفرق فيها بين الإمام والمأموم والمنفرد، والذي حمل الحديث- وهو أعرف بما روى-حمل وجوب قراءتها على الجميع، وأمر المأموم بقراءتها سرا، رقم الحديث 63، 64، 65).

3. إسماعيل بن جعفر عن العلاء:

أخرجه البخاري في (القراءة خلف الإمام، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث رقم 50)، والبيهقي في (القراءة خلف الإمام، ص 38، باب الدليل على أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبيان قسمة الله تبارك وتعالى صلاة العبد بينه وبين عبده نصفين وأن الذي قسمه منها هو قراءة فاتحة الكتاب وفي ذلك دلالة على كونها ركنا فيها حتى سماها باسمها ولم يفرق فيها بين الإمام والمأموم والمنفرد، والذي حمل الحديث-وهو أعرف بما روى-حمل وجوب قراءتها على الجميع، وأمر المأموم بقراءتها سرا، حديث رقم 69).

ثانيا: تخريج طريق العلاء عن أبي السائب عن أبي هريرة ﷺ.

1. ابن جريج عن العلاء:

رواه عبد الرزاق في (المصنف، ج2، ص120، كتاب الصلاة، باب لا صلاة إلا بقراءة، حديث رقم 2744،2767)، وعنه أحمد في (المسند، حديث رقم 7836، 10319)، ومن طريقه أخرجه البخاري في (القراءة خلف الإمام، ص 23 باب وجوب القراءة للإمام والمأموم حديث رقم 49)، ومسلم في (صحيحه، ج1، ص296، حديث رقم395)، وأبو عوانة في (المستخرج، ج 1، ص453، ذكر الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة فاتحة الكتاب، وأن من لم يقرأ كانت صلاته ناقصة، والدليل على أن من لم يقرأها كما بينه رسول الله ﷺ كانت صلاته ناقصة ووجب عليه إعادتها، وبيان ثواب قارئها، حديث رقم 1675)، وابن أبي شيبة في (المصنف، ج1ص360،كتاب الصلاة، من قال لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومن قال وشيء معها، حديث رقم 3619)، وعنه ابن ماجه في (السنن، ص 273، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، حديث رقم 838، عن إسماعيل بن علية)، وابن خزيمة في (الصحيح، ج1، ص247، كتاب الصلاة، باب ذكر لفظة رويت عن النبي ﷺ في ترك قراءة فاتحة الكتاب، بلفظ ادعت فرقة أنها دالة على أن ترك قراءة فاتحة الكتاب ينقص صلاة المصلي لا تبطل صلاته ولا يجب عليه إعادتها، حديث رقم 489 عن يعقوب بن إبراهيم الدرقي، عن إسماعيل ابن علية، بهذا الإسناد)، والبيهقي في (القراءة خلف الإمام، ص 31، باب الدليل على أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبيان قسمة الله تبارك وتعالى صلاة العبد بينه وبين عبده نصفين وأن الذي قسمه منها هو قراءة فاتحة الكتاب وفي ذلك دلالة على كونها ركنا فيها حتى سماها باسمها ولم يفرق فيها بين الإمام والمأموم والمنفرد، والذي حمل الحديث-وهو أعرف بما روى-حمل وجوب قراءتها على الجميع، وأمر المأموم بقراءتها سرا، حديث رقم 53).

2. مالك عن العلاء:

وهو في (موطئه، ج2، ص114، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه)، ومن طريقه أخرجه عبد الرزاق في (المصنف، ج2، ص128، كتاب الصلاة، باب

القراءة خلف الإمام، حديث رقم 2768)، والبخاري في (القراءة خلف الإمام، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم حديث رقم 72)، ومسلم في (صحيحه، ج1، ص296، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة، حديث رقم 395)، وأبو داود في (السنن، ج1، ص216، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، حديث رقم 821)، والنسائي في (السنن الصغرى، ج2، ص 135، كتاب الافتتاح، ترك قراءة {بسم الله الرحمن الرحيم} في فاتحة الكتاب، حديث رقم 909)، وفي (السنن الكبرى، ج7، ص256، كتاب فضائل القرآن، فضل فاتحة الكتاب حديث رقم 7958)، وابن خزيمة في (الصحيح، ج1، ص252، كتاب الصلاة، باب فضل قراءة فاتحة الكتاب مع البيان أنها السبع المثاني، وأن الله لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها، حديث رقم 502)، وأبو عوانة في (المستخرج، ج1، ص452، ذكر الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة فاتحة الكتاب، وأن من لم يقرأ كانت صلاته ناقصة، والدليل على أن من لم يقرأها كما بينه رسول الله ﷺ كانت صلاته ناقصة ووجب عليه إعادتها، وبيان ثواب قارئها، حديث رقم 1673)، والطحاوي في (شرح معاني الآثار، ج1، ص 215، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، حديث رقم 1285)، وفي (شرح مشكل الآثار، ج3، ص122، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الصلاة التي سماها خداجا ما هي؟ وما حكمها في ذلك؟ هل هو فسادها ووجوب إعادتها أو ما سوى ذلك؟، حديث رقم 1089)، وابن حبان في (صحيحه، ج5، ص 84، باب صفة الصلاة ذكر وصف المناجاة التي يكون المرء في صلاته بها مناجيا لربه ﷻ، رقم الحديث 1784)، والبيهقي في (السنن الصغرى، ص147، كتاب الصلاة، باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب، حديث رقم379)، وفي (القراءة خلف الإمام، ص30، باب الدليل على أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبيان قسمة الله تبارك وتعالى صلاة العبد بينه وبين عبده نصفين وأن الذي قسمه منها هو قراءة فاتحة الكتاب وفي ذلك دلالة على كونها ركنا فيها حتى سماها باسمها ولم يفرق فيها بين الإمام والمأموم والمنفرد، والذي حمل الحديث– وهو أعرف بما روى–حمل وجوب قراءتها على الجميع، وأمر المأموم بقراءتها سرا، حديث رقم

49، 50، 51، 52)، والبغوي في (شرح السنة، ج3، ص47، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب، حديث رقم 578).

ثالثا: تخريج طريق العلاء عن أبيه وأبي السائب جميعا عن أبي هريرة ﷺ

1. ابن أبي أويس عن أبيه:

أخرجه مسلم في (صحيحه، ج1، ص297، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة، حديث رقم 395)، وأبو عوانة في (المستخرج، ج1، ص453، ذكر الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة فاتحة الكتاب، وأن من لم يقرأ كانت صلاته ناقصة، والدليل على أن من لم يقرأها كما بينه رسول الله ﷺ كانت صلاته ناقصة ووجب عليه إعادتها، وبيان ثواب قارئها، حديث رقم 1679)، والبيهقي في (القراء خلف الإمام، ص42، حديث رقم 77).

2. الحسن بن الحر:

أخرجها البيهقي في (القراء خلف الإمام، ص42، حديث رقم 78).

3. محمد بن عجلان:

أخرجها البيهقي في (القراء خلف الإمام، ص42، حديث رقم 79).

الفرع الثاني: الحكم على الحديث

قلت: أخرج البخاري في (جزء القراءة خلف الإمام)، وكذلك البيهقي في (جزء القراءة) طرق ومتابعات كثيرة لهذا الحديث.

قال البيهقي رحمه الله: "وهذا الحديث محفوظ صحيح من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وعن أبي السائب جميعا عن أبي هريرة لكنه كان يرويه مرة عن أبيه ومرة عن أبي

السائب ومرة عنهما جميعا، والدليل على صحة ذلك أن جماعة من الثقات رووه عنهما جميعا"اهـ[1].

قال أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله: "ورواه شعبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وعبد العزيز بن أبي حازم كلهم عن العلاء بن عبد الرحمان عن أبيه عن أبي هريرة وليس هذا باختلاف والحديث صحيح للعلاء عن أبيه وعن أبي السائب جميعا عن أبي هريرة قد جمعهما عنه أبو أويس وغيره قال علي بن المديني وكذلك رواه ابن عجلان عن العلاء عن أبيه عن أبي السائب جميعا عن أبي هريرة يعني كما رواه أبو أويس"اهـ[2].

قلت: والحديث بطرقه الثلاث صحيح فهو عند مسلم وغيره والنقاد يصححونه ولم يعله أحد منهم رغم كثرة طرقه وتنوعها مما يدل أن العلاء بن عبد الرحمن ضبط الحديث والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث أبي بن كعب ﷺ في تفسير كلمة التقوى وأنها «لا إله إلا الله»)

قال الترمذي رحمه الله تعالى: "**أبواب التفسير، باب ومن سورة الفتح**

حدثنا الحسن بن قزعة البصري، قال: حدثنا سفيان بن حبيب، عن شعبة، عن ثوير، عن أبيه، عن الطفيل بن أبي بن كعب، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «﴿**وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ**﴾[سورة الفتح: 26]، **قال: لا إله إلا الله**».

هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث الحسن بن قزعة، وسألت أبا زرعة، عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه"اهـ[3].

---

[1] القراءة خلف الإمام، البيهقي، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1405هـ، ص 41

[2] التمهيد، ابن عبد البر، ج20، ص187.

[3] الجامع، أبو عيسى الترمذي، أبواب التفسير، باب ومن سورة الفتح، ج 5، ص 306.

الفرع الأول: تخريج الحديث

وهو في (مسند الإمام أحمد، من زيادات عبد الله بن أحمد على المسند، حديث رقم 21255)، وعنه الطبراني في (المعجم الكبير، حديث رقم 536)، وأبو يعلى في (معجم شيوخه، حديث رقم 142)، والطبري في (جامع البيان في تأويل القرآن، ج 22، ص253) وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص318، الترجمة رقم 321، ثوير بن أبي فاختة سعيد بن جهمان ويقال ابن علاقة القرشي الكوفي مولى جعدة بن هبيرة، يكنى أبا الجهم)، والبيهقي في (الأسماء والصفات، ص 266، باب ما جاء في فضل الكلمة الباقية في عقب إبراهيم عليه السلام وهي كلمة التقوى ودعوة الحق لا إله إلا الله، حديث رقم 200)، وابن الأثير في (أسد الغابة، ج1، ص168، في ترجمة أبي بن كعب من طريق الحسن بن قزعة).

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن جرير في (جامع البيان، ج22، ص 252)، وابن حبان في (الصحيح، ج1، ص 451، ذكر البيان بأن المرء إنما يعصم ماله ونفسه بالإقرار لله إذا قرنه بالشهادة للمصطفى ﷺ بالرسالة، حديث رقم 218، «**أمرت أن أقاتل الناس** ... »).

وقال ابن كثير رحمه الله: "وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه أخبره أن رسول الله ﷺ قال: («**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله عز وجل**»، وأنزل الله في كتابه وذكر قوما فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿35﴾﴾ [سورة الصافات: 35]، وقال الله جل ثناؤه: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ﴾[سورة الفتح: 26]، وهي لا إله إلا الله محمد رسول الله، فاستكبروا عنها، واستكبر عنها المشركون يوم الحديبية فكاتبهم رسول الله ﷺ على قضية المدة)، وكذا

رواه بهذه الزيادات ابن جرير من حديث الزهري، والظاهر أنها مدرجة من كلام الزهري والله أعلم"اهـ[1].

وكذا رواه البيهقي في (الأسماء والصفات، ص263، من طريقين الطريق الأولى عن إسحاق بن يحيى الكلبي، عن الزهري، والطريق الثانية عن يحي بن سعيد عن الزهري).

الفرع الثاني: توجيه كلام أبي زرعة رحمه الله

ومعنى قول الترمذي رحمه الله: "وسألت أبا زرعة، عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه"اهـ، أن كل الأحاديث التي رويت في تفسير كلمة التقوى وأنها "لا إله إلا الله" إما موقوفة عن الصحابة وإما هي من كلام التابعين وأما تفسيرها بالمرفوع عن النبي ﷺ فلا يوجد إلا في هذا الحديث الذي رواه ثوير أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فإن القدر المرفوع منه هو قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله عز وجل**»[2]، وهو مخرج في كتب السنة هكذا، وأما باقي الحديث فهو مدرج من كلام أحد الرواة وقال ابن كثير رحمه الله: "والظاهر أنها مدرجة من كلام الزهري"اهـ.

---

[1] تفسير القران العظيم، ابن كثير (ت774هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، نا: دار طيبة، ط 2، 1420هـ-1999م، ج 7، ص320.

[2] أخرجه:

- الصحيح، البخاري، كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، ج4، ص48، الحديث رقم 2946 عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن سعيد به.
- الصحيح، مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ج1، ص52، حديث رقم 33، عن أبي الطاهر بن السرح وحرملة بن يحيى وأحمد بن عيسى.
- السنن الصغرى، النسائي، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، ج6، ص7، حديث رقم 3095، عن عمرو بن عثمان بن سعيد، عن أبيه، عن شعيب به. و عن أحمد بن محمد بن المغيرة، عن عثمان بن سعيد به.
- السنن الصغرى، النسائي، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، ج6، ص4، حديث رقم 3090، عن يونس بن عبد الأعلى والحارث ابن مسكين عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد به.

وحديث أبي بن كعب المرفوع تفرد به ثوير وهو ضعيف لا يحتمل التفرد، قال الدارقطني رحمه الله: "حديث: قوله ﷻ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[سورة الفتح: 26]. الحديث غريب من حديث الطفيل عن أبيه. تفرد به ثوير بن أبي فاختة عن أبيه عنه. وغريب من حديث شعبة عن ثوير تفرد به سفيان بن جندب عنه"اهـ[1].

ملحق: بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في **ثوير** وفي رواياته:

قال البخاري رحمه الله: "وقال أبو صفوان الثقفي سمعت سفيان الثوري يقول: كان ثوير من أركان الكذب وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه"اهـ[2].

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "ثوير بن أبي فاختة روى عن ابن عمر وابن الزبير وأبيه واسم أبيه سعيد بن علاقة مولى أم هانئ روى عنه الأعمش والثوري وشعبة وإسرائيل وعبيدة بن حميد سمعت أبي يقول ذلك.

نا محمد بن إبراهيم نا أبو حفص قال كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ثوير بن أبي فاختة وكان سفيان يحدث عنه.

أنا ابن أبي خيثمه فيما كتب إلي قال سمعت يحيى بن معين يقول: ثوير بن أبي فاختة ضعيف.

قال :سألت أبي عن ثوير بن أبي فاختة فقال: هو ضعيف مقاربا لهلال بن خباب وحكيم بن جبير.

قال: سألت أبا زرعة عن ثوير فقال: كوفي ليس بذاك القوي"اهـ[3].

قال ابن عدي رحمه الله: "ولثوير غير ما ذكرت من الحديث وقد نسب إلى الرفض وضعفه جماعة كما ذكرت وأثر الضعف بين على رواياته"اهـ[4].

---

[1] أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن القيسراني (ت507هـ)، تح: محمود محمد محمود حسن نصا-السيد يوسف، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ-1998م، ج1، ص 384.

[2] التاريخ الكبير، البخاري، ج2، ص184

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص472.

[4] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج2، ص319.

تنبيه: وقد روي هذا التفسير عن غير واحد من الصحابة والتابعين موقوفا. أنظر تفسير عبد الرزاق الصنعاني و"تفسير ابن جرير الطبري" و"الأسماء والصفات" للبيهقي وإليك بعض أقوالهم قي ذلك:

- ✓ عن علي ﷺ يقول في هذه الآية: "﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة الفتح: 26]، **لا إله إلا الله وحده**"اهـ[1].
- ✓ عن علي الأسدي، قال: سمعهم ابن عمر: "«**يقولون لا إله إلا الله والله أكبر**» **فقال ابن عمر: هي هي، قال: قلت: ما هي هي؟ يا أبا عبد الرحمن قال:** ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۚ﴾ [سورة الفتح: 26]"اهـ[2].
- ✓ عن ابن عباس، رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى: "﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[سورة الفتح: 26]، **قال: شهادة أن لا إله إلا الله وهي رأس كل تقوى**"اهـ[3].
- ✓ عن الحسن، وقتادة، في قوله تعالى: "﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۚ﴾[سورة الفتح: 26]، **قال:** «**شهادة أن لا إله إلا الله**»"اهـ[4].

---

[1] أنظر:

- تفسير عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ)، تح: محمود محمد عبده، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ، ج3 ص 215.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت 310هـ)، نا: دار التربية والتراث – مكة المكرمة، =ج22، ص253.
- الأسماء والصفات، البيهقي (ت458هـ)، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، نا: مكتبة السوادي-جدة، ط 1، 1413هـ-1993م، ج 1، ص 264.

[2] المصدر السابق، نفس المؤلف، نفس الجزء، نفس الصفحة.

[3] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج 1، ص266.

[4] تفسير عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني، ج3، ص215.

✓ عن إبراهيم التيمي، في قوله تعالى: "﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[سورة الفتح: 26]، **قال: "«لا إله إلا الله، قال: وأحسبه قال: والله أكبر»**"اهـ[1].

الترجيح

الحديث مرفوعا ضعيف لتفرد ثوير بن أبي فاختة به وهو ضعيف لا يتحمل التفرد ولأن الأحاديث الصحيحة التي جاءت تفسير كلمة التقوى بأنها «لا إله إلا الله» كلها موقوفة عن الصحابة أو مقاطيع عن التابعين ولا يوجد فيها حديث واحد مرفوع والله أعلم.

[1] نفس المصدر، نفس المؤلف، ج3 ص 215.

خَاتِمَة

خاتمة

تناول البحث وسيلة من وسائل تلقي الحديث وعلومه، وهي ما أطلق عليها: "السؤالات الحديثية"؛ والسؤال فن موجود في أغلب فروع العلوم المختلفة، منها العقيدة والفقه وغيرهما، ولكن غلب على تسمية السؤالات التي اختصت بالقضايا الحديثية بـ"السؤالات"، والسؤالات التي اختصت بفروع العلوم الأخرى بـ"المسائل لم تقتصر "السؤالات الحديثية" على علم الجرح والتعديل، بل شملت فروعا اخرى من علوم السنة كالغريب وعن المتون وعللها ومعرفة المشكل من ألفاظها، كما اهتمت بالتمييز بين الرواة والتفرقة بين المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، ومعرفة سماعات الرواة وغير ذلك من القضايا الحديثية التي تناولتها موضوعات المصنفات في "السؤالات الحديثية" ولم تكن «السؤالات الحديثية» مقتصرة على الناقد، وحتى طلبة العلم الذين كانوا يسألون شيوخهم لهم مكانتهم العلمية، وأن تدوينهم لإجابات وأقوال الأئمة النقاد، اشتمل على اجتهاداتهم الخاصة وانتقاداتهم بل ومخالفتهم لبعض إجابات وأقوال شيوخهم.

بعض النتائج: بعد مرحلة الدراسة نخلص إلى بعض النتائج:

- ✓ جمعت المصنفات في «السؤالات الحديثية» بين علوم الحديث النظرية والتطبيقية.
- ✓ أعطت المصنفات في «السؤالات الحديثية» تصورا عن أساليب التعليم عند المحدثين، والتي منها (الحوار- المناقشة- التعقيب- السؤال).
- ✓ أن عامة المصنفات في علوم الحديث اعتمدت في ماداتها العلمية على المصنفات في السؤالات الحديثية.

توصيات الدراسة: من خلال ما سبق يوصي البحث بما يلي:

- بعض الأئمة لهم كتب في السؤالات مستقلة ولكن لم توجد فيما دون من سؤالات بعض أقواله الأخرى، وإنما نقلت إلينا بواسطة في كتب التواريخ والرجال والعلل فوجب تتبعها وإلحاقها بأخواتها.

- تتبع سؤالات الأئمة الذين لم تدون سؤالاتهم في تصنيف مستقل، ثم جمعها وترتيبها ودراستها.
- والملفت للنظر أن الإمام أبا عيسى الترمذي له كلام في الرواة جرحا وتعديلا والذين ألفوا في الجرح والتعديل والذين حاولوا استيعاب كل ما قيل في الراوي كالمزي مثلا لم ينقل كلامه في الرواة، كما أن له نقد للروايات ولكن الغالب ينقل عن شيوخه.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الآثار.

فهرس الأعلام.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

شطر الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ	الحشر	7	أ
﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ	المائدة	116	9
﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ	التكوير	8	10
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا	التوبة	12	11
﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ	الفجر	30–27	28
﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ	البقرة	282	30
﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ	الأنفال	29	30
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ	الفاتحة	7	75
﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ	الصافات	35	106
﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ	الفتح	26	106

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
«ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيرا.....	11
«ما تعدون الشهيد فيكم.....	28
«المؤمن يموت.....	29
«من مس فرجه.....	32
«أن النبي ﷺ مسح أعلى.....	38
«وضأت رسول الله ﷺ.....	39
«الإمام ضامن.....	58
«لولا أن أشق.....	72
سمعت النبي ﷺ قرأ: «﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.....	75
«صليت خلف رسول الله ﷺ، فلما افتتح الصلاة.....	81
«يا محمد اشتكيت؟ قال: نعم.....	88
«من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن.....	98
«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين.....	98
«... لا إله إلا الله».....	105
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله.....	106

فهرس الآثار

طرف الأثر	الراوي	الصفحة
"لم يكونوا يسألون عن الإسناد.....	محمد بن سيرين	12
"ما أغبط أحدا بهون موت.....	عائشة أم المؤمنين	92
"مات رسول الله ﷺ.....	عائشة أم المؤمنين	92
"ما رأيت أحدا أشد عليه.....	عائشة أم المؤمنين	93
"... لا إله إلا الله وحده.....	علي بن أبي طالب	109
سمعهم ابن عمر: "«يقولون لا إله إلا الله والله أكبر».....	عبد الله بن عمر	109
"...قال: شهادة أن لا إله إلا الله...".....	عبد الله بن عباس	109
قال: "....«شهادة أن لا إله إلا الله»"	الحسن البصري–قتادة	109
قال: "...«لا إله إلا الله، قال: وأحسبه قال: والله أكبر»"	إبراهيم التيمي	110

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحة
الإمام الترمذي.....	16
الإمام أبي زرعة.....	23
محمد بن عيسى بن سميع.....	40
إبراهيم بن أبي يحيى.....	40
الوليد بن مسلم.....	41
عبد الله بن المبارك.....	41
علي بن المديني.....	55
الشاذكوني.....	55
عمرو بن علي بن بحر بن كنيز.....	56
عفان بن مسلم.....	56
موسى بن داود الضبي.....	64
عبد الرحمان بن العلاء بن اللجلاج.....	93
العلاء بن اللجلاج.....	94
مبشر بن إسماعيل.....	94
ثوير بن أبي فاختة.....	108

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع (مصحف ورش الإلكتروني)**
- **المصدر الأساسي:**

✓ **جامع الترمذي**، أبو عيسى الترمذي، تح: بشار عواد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط 1، 1996م.

✓ **جامع الترمذي**، أبو عيسى الترمذي، تح: أحمد شاكر (ج 1-ج 2)، نا: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط 2، 1395هـ-1975م.

1. **"السؤالات الحديثية دراسة في النشأة والتطور ومناهج المصنفين"**، أشرف خليفة عبد المنعم عبد المجيد، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 31، ج 6.
2. **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، البوصيري (ت840هـ)، تح: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نا: دار الوطن للنشر، الرياض، ط 1، 1420هـ-1999م.
3. **أحكام الجنائز**، محمد ناصر الدين الألباني، نا: المكتب الإسلامي، 1406هـ-1986م.
4. **الآداب الشرعية**، ابن مفلح (ت763هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط-عمر القيام، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 3، 1419هـ-1999م.
5. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، الألباني، نا: المكتب الإسلامي-بيروت، ط 2، 1405هـ-1985م.
6. **الأسماء والصفات**، البيهقي (ت458هـ)، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، نا: مكتبة السوادي-جدة، ط 1، 1413هـ-1993م.

7. **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**، لابن القيسراني (ت507هـ)، تح: محمود محمد محمود حسن نصا-السيد يوسف، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ-1998م.
8. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، ابن دقيق العيد (ت702هـ)، تح: سعد بن عبد الله آل حميد، نا: دار المحقق للنشر والتوزيع.
9. **الأنساب**، السمعاني (المتوفى: 562هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، نا: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط 1، 1382هـ - 1962م.
10. **البداية والنهاية**، ابن كثير (ت772هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، نا: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1418هـ-1997م.
11. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن (ت 804هـ)، تح: مصطفى أبو الغيط-عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، نا: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، ط 1، 1425هـ-2004م.
12. **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، ابن حجر العسقلاني، تح: ماهر ياسين الفحل، نا: دار القبس-الرياض، ط 1، 1435هـ-2014م.
13. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ابن القطان الفاسي (ت 628هـ)، تح: الحسين آيت سعيد، نا: دار طيبة – الرياض، ط 1، 1418هـ-1997م.
14. **تاريخ ابن معين رواية عباس الدوري**، تح: أحمد محمد نور سيف، نا: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، ط 1، 1399هـ-1979م.
15. **تاريخ ابن معين رواية عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي**، تح: أحمد محمد نور سيف، نا: دار المأمون للتراث-دمشق.
16. **تاريخ أصبهان**، أبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ)، تح: سيد كسروي حسن، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1410هـ-1990م.
17. **التاريخ الأوسط**، البخاري، تح: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي، ط 1، 1397هـ-1977م.

18. **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تح: المعلمي، نا: دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد.
19. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تح: بشار عواد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط 1، 1422هـ-2002م.
20. **تاريخ دمشق**، ابن عساكر (ت 571هـ)، تح: عمرو بن غرامة العمروي، نا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-1995م.
21. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، المباركفوري (ت 1353هـ)، نا: دار الكتب العلمية-بيروت.
22. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف على الأطراف**، المزي-ابن حجر، تح: عبد الصمد شرف الدين، نا: الدار القيمة-الهند- المكتب الإسلامي-بيروت، ط 1 1384هـ-1965م-ط 2 1403هـ-1983م.
23. **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، عبد الفتاح أبو غدة، نا: مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط 1، 1414هـ-1993م.
24. **التحقيق في أحاديث الخلاف**، ابن الجوزي (ت597هـ)، تح: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1415هـ-1994م.
25. **تحقيق كتاب الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**، تح: أحمد شاكر، نا: دار الكتب العلمية بيروت، ط 2.
26. **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين الذهبي، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ-1998م.
27. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ابن حجر العسقلاني، تح: عاصم بن عبد الله القريوتي، نا: مكتبة المنار- عمان، ط 1، 1403هـ-1983م.
28. **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير (ت774هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، نا: دار طيبة، ط 2، 1420هـ-1999م.

29. **تفسير عبد الرزاق**، عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ)، تح: محمود محمد عبده، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1419هـ.
30. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ابن حجر العسقلاني، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، نا: مؤسسة قرطبة–مصر، ط 1، 1416هـ-1996م.
31. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر (ت 463هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي-محمد عبد الكبير البكري، نا: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية–المغرب، 1387هـ.
32. **تنقيح التحقيق**، شمس الدين ابن عبد الهادي (ت 744)، تح: سامي بن محمد بن جاد الله-عبد العزيز بن ناصر الخباني، نا: أضواء السلف – الرياض، ط 1، 1428هـ-2007م.
33. **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نا: مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند، ط 1، 1326هـ.
34. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين المزي (ت 742هـ)، تح: بشار عواد معروف، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1400هـ-1980م.
35. **الثقات**، ابن حبان (المتوفى: 354هـ)، تح: محمد عبد المعيد خان نا: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1، 1393 هـ- 1973م.
36. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ابن جرير الطبري (ت 310هـ)، نا: دار التربية والتراث – مكة المكرمة.
37. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، صلاح الدين العلائي (ت 761هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، نا: عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1407هـ-1986م.
38. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، نا: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1424هـ- 2004م.

39. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر نا: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط 1، 1422هـ.

40. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تح: المعلمي، نا: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط 1، 1271هـ-1952م.

41. **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، النووي، تح: حسين إسماعيل الجمل، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1418هـ-1997.

42. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، أبو عبد الله محمد الكتاني (ت 1345هـ)، تح: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نا: دار البشائر الإسلامية، ط 6، 1421هـ-2000م.

43. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ابن القيم (المتوفى: 751هـ)، نا: مؤسسة الرسالة، بيروت-مكتبة المنار الإسلامية-الكويت، ط 27، 1415هـ-1994م.

44. **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع، حديث رقم: 1452، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: دار الرسالة العالمية، ط 1، 1430هـ-2009م.

45. **سنن النسائي**، النسائي، كتاب الجنائز، باب علامة موت المؤمن، حديث رقم: 1829، نا: المكتبة التجارية الكبرى-القاهرة، ط 1، 1348هـ-1930م.

46. **سؤالات البرقاني للدارقطني**، البرقاني (ت 425هـ)، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، نا: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط 1، 1404هـ.

47. **سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي**، يوسف بن محمد الدّخيل (ت1431هـ)، رسالة دكتوراه، نا: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ-2003م.

48. **سير أعلام النبلاء،** شمس الدين الذهبي (المتوفى : 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نا: مؤسسة الرسالة، ط 3، 1405هـ / 1985م.

49. **شرح السنة،** البغوي (ت516هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، نا: الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط 2، 1403هـ-1983م.

50. **شرح سنن ابن ماجه،** علاء الدين مغلطاي (ت762هـ): تح: كامل عويضة، نا: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1419هـ-1999م.

51. **شرح سنن أبي داود،** بدر الدين العيني (ت 855هـ)، تح: خالد بن إبراهيم المصري، نا: مكتبة الرشد-الرياض، ط 1، 1420هـ-1999م.

52. **شرح علل الترمذي،** ابن رجب (المتوفى: 795هـ)، تح: همام سعيد، نا: مكتبة المنار-الزرقاء الأردن، ط 1، 1407هـ-1987م.

53. **صحيح ابن حبان-التقاسيم والأنواع،** أبو حاتم بن حبان (ت 354هـ)، تر: ابن بلبان الفارسي، تح: محمد علي سونم-خالص آي دمير، نا: دار ابن حزم-بيروت، ط 1، 1433هـ-2012م.

54. **صحيح ابن خزيمة،** أبو بكر ابن خزيمة (ت 311هـ)، تح: محمد مصطفى الأعظمي، نا: المكتب الإسلامي-بيروت.

55. **صحيح أبي داود،** محمد ناصر الدين الألباني، نا: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، 1423هـ-2002م.

56. **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها،** أبو محمد الأصبهاني (ت 369هـ)، تح: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 2، 1412هـ-1992م.

57. **العرف الشذي شرح سنن الترمذي،** محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: 1353هـ)، تح: محمود شاكر، نا: دار التراث العربي-بيروت، ط 1، 1425هـ-2004م.

58. **علل الحديث**، ابن أبي حاتم، تح: مجموعة من الباحثين، نا: مطابع الحميضي، ط 1، 1427هـ-2006م.

59. **علل الدارقطني**، الدارقطني (ت 385هـ)، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نا: دار طيبة– الرياض، ط 1، 1405هـ-1985م.

60. **العلل الصغير**، أبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، تح: أحمد شاكر، نا: دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط 1، 1357هـ-1938م.

61. **العلل الكبير**، أبو عيسى الترمذي، ترتيب: أبو طالب المكي، تح: صبحي السامرائي وآخرون، نا: عالم الكتب-بيروت، ط 1، 1409هـ.

62. **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ابن الجوزي، (ت597هـ)، تح: إرشاد الحق الأثري، نا: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط 2، 1408هـ-1981م.

63. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني (ت 855هـ)، نا: دار إحياء التراث العربي-بيروت.

64. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، محمد أشرف العظيم أبادي (المتوفى: 1329هـ)، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 2، 1415هـ.

65. **عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم**، محمد أشرف العظيم آبادي، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 2، 1415هـ.

66. **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**، أبو القاسم الإسعردي (ت692هـ)، تح: صبحي السامرائي، نا: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية-بيروت، ط 1، 1409هـ-1989م.

67. **القراءة خلف الإمام**، البيهقي، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1405هـ.

68. **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي (ت 365هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، نا: الكتب العلمية– بيروت، ط 1، 1418هـ-1997م.

69. **كتاب الضعفاء:** لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، سعدي بن مهدي الهاشمي، رسالة دكتوراه، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية-المدينة النبوية-، 1402هـ-1982م.

70. **مجمع الزوائد ومنبع الفرائد،** نور الدين الهيثمي (ت 807هـ)، تح: حسام الدين القدسي، نا: مكتبة القدسي-القاهرة، 1414هـ-1994م.

71. **المجموع شرح المهذب،** أبو زكريا النووي (ت676هـ)، تح: محمد نجيب المطيعي، نا: مكتبة الإرشاد-جدة.

72. **المحلى بالآثار،** ابن حزم، تح: عبدالغفار سليمان البنداري، نا: دار الفكر-بيروت.

73. **مختصر المزني،** أبو إبراهيم المزني (ت 264هـ)، نا: دار المعرفة – بيروت، 1410هـ-1990م.

74. **مختصر خلافيات البيهقي،** أحمد بن فرح اللخمي (ت699هـ)، تح: دياب عبد الكريم دياب عقل، نا: مكتبة الرشد-الرياض، ط 1، 1417هـ-1997م.

75. **المراسيل،** ابن أبي حاتم، تح: شكر الله نعمة الله قوجاني، نا: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1397هـ.

76. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ،** مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء التراث العربي- بيروت ط 1، 1412هـ-1991م.

77. **المسند،** أحمد بن حنبل(ت 241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، 1421هـ-2001م.

78. **المصنف،** ابن أبي شيبة (ت235هـ)، تح: سعد الشتري، نا: دار كنوز إشبيلية-الرياض، ط 1، 1436هـ-2015م.

79. **المعجم الكبير،** أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط 2.

80. **معجم مقاييس اللغة:** أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، نا: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

81. **معرفة السنن والآثار**، البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، نا: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي–باكستان)، ط 1، 1412هـ-1991م.

82. **معرفة أنواع علوم الحديث**، ابن الصلاح (ت 643هـ)، تح: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، نا: دار الكتب العلمية، ط 1، 1423هـ-2002م.

83. **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**، العراقي (ت 806هـ)، نا: دار ابن حزم-بيروت، ط 1، 1426هـ-2005م.

84. **المغني في الضعفاء**، الذهبي، تح: نور الدين عتر، نا: دار إحياء التراث-قطر، ط 65.

85. **المغني**، ابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)، تح: طه الزيني وآخرون، نا: مكتبة القاهرة، ط 1، 1388هـ-1968م.

86. **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، نا: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط 1، 1412هـ.

87. **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**، الخطيب البغدادي، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، نا: دار الفكر الإسلامي، ط 2، 1405هـ-1985م.

88. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، تح: علي محمد البجاوي، نا: دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت، ط 1، 1382هـ-1963م.

89. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نا: مطبعة سفير بالرياض ط 1، 1422هـ.

90. **نصب الراية لأحاديث الهداية**، جمال الدين الزيلعي (ت 762هـ)، تح: محمد عوامة، نا: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان، ط 1، 1418هـ-1997م.

91. **النكت على ابن الصلاح**، ابن حجر، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نا: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ط 1، 1404هـ-1984م.

92. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات، تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نا: الحلبي – بيروت، ط1، 1383هـ - 1963م.

فهرس المحتويات

الإهداء
شكر وتقدير
مُقَدِّمَة .....أ
الفصل الأول: القسم النظري.....9
المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث مع ذكر تطورها وأهم المؤلفات فيها.....9
المطلب الأول: تعريف سؤالات المحدثين.....9
الفرع الأول: السؤالات لغة واصطلاحا..... 9
الفرع الثاني: تعريف المحدثين 10
الفرع الثالث: تعريف سؤالات المحدثين كمركب إضافي.....11
المطلب الثاني: تطورها تاريخيا، وأهم أسماء المؤلفات فيها 11
الفرع الأول: تطورها تاريخيا 11
الفرع الثاني: أهم المؤلفات في السؤالات 13
المبحث الثاني: ترجمة الإمام الترمذي 16
المطلب الأول: اسمه ونسبه 16
المطلب الثاني: كنيته.....16
المطلب الثالث: ولادته 18
المطلب الرابع: شيوخه.....18

المطلب الخامس: تلاميذه 18
المطلب السادس: مؤلفاته.....19
المطلب السابع: حفظه 21
المطلب الثامن: وفاته.....21
المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي 23
المطلب الأول: اسمه ونسبه 23
المطلب الثاني: كنيته 23
المطلب الثالث: ولادته 24
المطلب الرابع: شيوخه.....24
المطلب الخامس: تلاميذه 25
المطلب السادس: بعض مؤلفاته 26
المطلب السابع: حفظه 27
المطلب الثامن: وفاته.....28
الفصل الثاني: القسم التطبيقي (سؤالات الترمذي لأبي زرعة) 32
المبحث الأول: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الطهارة..... 32
المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أم حبيبة رضي الله عنها في نقض الوضوء من مس الذكر) 32
المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث الوليد بن مسلم في المسح على الخفين) 38
المبحث الثاني: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الصلاة..... 58
المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي صالح «الإمام ضامن») 58
المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث سفيان وشعبة وهو حديث التأمين بعد فراغ الإمام من قراءة الفاتحة) 75

المبحث الثالث: سؤالاته عن أحاديث في أبواب الجنائز 88
المطلب الأول: الحديث الأول (حديث أبي سعيد الخدري وأنس رضي الله عنهما في رقية النبي ﷺ) 88
المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث عائشة رضي الله عنها في شدة موت النبي ﷺ) 92
المبحث الرابع: سؤالاته عن أحاديث في أبواب التفسير 98
المطلب الأول: الحديث الأول: (حديث العلاء بن عبد الرحمن في قراءة سورة الفاتحة في الصلاة وأنها أم الكتاب)..... 98
المطلب الثاني: الحديث الثاني (حديث أبي بن كعب ﷺ في تفسير كلمة التقوى وأنها «لا إله إلا الله») 105
خاتمة 112
فهرس الآيات القرآنية..... 115
فهرس الأحاديث النبوية..... 116
فهرس الآثار..... 117
فهرس الأعلام..... 118
قائمة المصادر والمراجع..... 119
فهرس المحتويات..... 129

الملخص

تعد هذه المذكرة دراسة علمية، لأسئلة أبي عيسى الترمذي، لأبي زرعة الرازي، حول أحاديث أخرجها في جامعه، حتى يجلي له الصواب من الخطأ، لأن أبا زرعة ناقد كبير، بشهادة الحفاظ على مر الأزمان، فكانت أسئلته في ثماني مواضع، فمن أبواب الطهارة موضعين، وكذلك من أبواب الصلاة، وأيضا من أبواب الجنائز، وأخرى من أبواب التفسير، وكان عملي أن استخرجت هذه المواضع، وجعلت كلا الموضعين من كل باب مبحثا، وكل حديث مطلبا، وقمت بتخريج الأحاديث، وفصلت في تبين العلة، وذلك بتوجيه كلام أبي زرعة، وذكرت من صحح الحديث، ومن ضعفه من العلماء، إذا كان هناك خلاف بينهم، لأن منهم من يرى أن تلك العلة التي ذكرت في الحديث ليست قادحة، وبعد بسط أدلة الفريقين أرجح بينهما فيما يظهر لي من قوة أدلة أحدهما على الآخر، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

Summary

This note is a scientific study of Abu Issa al-Tirmidhi's questions to Abu Zara'a al-Razi about hadiths he brought out in a university so that it would be clear to him what is right from wrong, because Abu Zaraa is a great critic with a testimony of preservation over time. And others from the chapters of interpretation, and my work was to extract these places and make both places from each section a topic and each hadith a requirement, and I extracted the hadiths and detailed in explaining the reason by directing the words of Abu Zara'a and mentioned those who corrected the hadith and its weakness from the scholars if there was a difference between them because some of them believe that That reason that was mentioned in the hadith is not offensive, and after explaining the evidence of the two groups, I will prefer between them in terms of the strength of the evidence of one over the other, and God is the conciliator and the guide to the right path.